وزارة التعليـم العـالي والبـحث العـلمي
المركـز الجـامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميــلة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المرجع : ...../2016

القسم: علوم التسيير
الميدان : العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
الشعبة: علوم التسيير
التخصص : مالية و بنوك

مذكرة بعنـــــوان :

العلاقة بين آداء البنك المركزي والعمليات المصرفية الإلكترونية -دراسة حالة الجزائر وفرنسا-

مذكــرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص " مالية و بنوك "

إعداد الطالبتين:

?لعايب?ند?
بوشليطة مريم

إشراف الأستاذ:

لطيف ?ليد

لجنة المناقشة :

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
دراعو عز الدين	المركز الجامعي ميلة	رئيسا
ضيف روفية	المركز الجامعي ميلة	مناقشا
لطيف وليد	المركز الجامعي ميلة	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2017/2016

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

بعد الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف الخلق سيدنا محمد وعلى آ له وصحبه أجمعين

نشكر المولى تبارك وتعالى الذي من علينا بإنجاز هذا العمل المتواضع ومصداقا لقوله تعالى في الحديث القدسي: " عبدي ان لم تشكر من أجريت الخير على يديه لم تشكرني"

وبطيب العرفان وجزيل الإمتنان نتقدم بجزيل الشكر إلى كل من سهم لنا طريق النجاح ونخص بالذكر الأستاذ المشرف "لطيف وليد" الذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته.

كما نشكر أيضا لجنة المناقشة ونتمنى لهم المزيد من النجاحات

إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل المتواضع من قريب أو من بعيد

اهداء:

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى من قال فيهما عز وجل "وبالوالدين إحسانا" إلى من أمدتني بالعون و المعرفة، وكانا لي شمعا أضاء لي دربي، والدي الكريمين أطال الله في عمرهما و حفظهما لي.

إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات، إلى القلوب الرقيقة و النفوس الطاهرة اخوتي

فاتح، مروان، زياد.

إلى رفيق دربي و سندي حفظه الله لي، إلى الخالة عتيقة أطال الله عمرها

إلى كل الأقارب صغيرا و كبيرا، إلى روح جدي و جدتي تغمدهما الله برحمته الواسعة

إلى أصدقاء دربي وكل الذين أعرفهم.

إلى من سرنا سويا و نحن نشق الطريق معا نحو النجاح إلى زميلتي في العمل ۞مريم۞ وابنتها الملاك الصغيرة ۞لجين۞

إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد و لو بالكلمة الطيبة.

إهداء:

الهي لا يطيب الليل إلا بشكرك، ولا يطيب النهار إلا بطاعتك، ولا تطيب الحسنات إلا بذكرك، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك، ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك.

إلى من تسعر روحي بحضورهم و أشتاق لكم قبل غيابكم أمي و أبي الكريمين

إلى من كانوا لي سندا في هذا العمل المتواضع والدي و زوجي الكريمين إلى نصفي الثاني وسندي في هذه الحياة زوجي الغالي _خالد_ إلى ملاكي الصغير في هذه الحياة إلى معنى الحب إلى معنا الحنان، إلى ابنتي الصغيرة _لجين_

إلى إخوتي و أخواتي وكل صديقاتي و أقاربي والى كل من يعرفني من قريب أو من بعيد

إلى زميلتي في هذا العمل والتي كان لها الفضل الكبير في إتمام هذه المذكرة _رندة_

فهرس المحتويات

البسملة

شكر وعرفان

إهداء

مقدمة ..... أ

أولا : إشكالية الدراسة ..... أ

ثانيا:التساؤلات الفرعية ..... أ

ثالثا:الفرضيات ..... ب

رابعا:أهداف الدراسة ..... ب

خامسا:أهمية الدراسة ..... ب

سادسا: مبررات اختيار الموضوع ..... ب

سابعا: صعوبات الدراسة ..... ج

ثامنا: منهج الدراسة ..... ج

تاسعا: حدود الدراسة ..... ج

عاشرا: الدراسات السابقة ..... ج

حادي عشر: هيكل الدراسة ..... د

الفصل الأول: البنك المركزي وإدارة السياسة المركزية

تمهيد: 7

المبحث الأول: مدخل عام حول البنوك المركزية 8

المطلب الأول: نشأة ومفهوم البنوك المركزية 8

المطلب الثاني: أهداف و خصائص البنك المركزي 13

المطلب الثالث: وظائف وميزانية البنوك المركزية 15

المبحث الثاني: ماهية السياسة النقدية وأهدافها 21

المطلب الأول: تطور السياسة النقدية ومفهومها 21

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية 23

المطلب الثالث: أنواع السياسة النقدية 28

المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية وفعاليتها 31

المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية 31

المطلب الثاني: قنوات إبلاغ السياسة النقدية 37

المطلب الثالث: فعالية السياسة النقدية 40

خلاصة: 43

الفصل الثاني: الإطار النظري للصيرفة الإلكترونية 45

تمهيد: 45

المبحث الأول: مدخل عام حول الصيرفة الالكترونية 45

المطلب الأول : نشأة الصيرفة الالكترونية ومفهومها 46

المطلب الثاني: أهمية الصيرفة الإلكترونية وخصائصها 48

المطلب الثالث: متطلبات الصيرفة الالكترونية ومبررات التحول نحوها 50

المبحث الثاني: تطبيقات الصيرفة الالكترونية 53

المطلب الأول: خدمات الصيرفة الالكترونية والأطراف المشكلة لها 53

المطلب الثاني: الوسائط المصرفية الإلكترونية 57

المطلب الثالث: وسائل الدفع الالكتروني 60

المبحث الثالث: مخاطر الصيرفة الإلكترونية وكيفية إدارتها 67

المطلب الأول: مخاطر الصيرفة الالكترونية 67
المطلب الثاني: إدارة مخاطر الصيرفة الالكترونية 69
المطلب الثالث: مزايا وعيوب الصيرفة الالكترونية 70
خلاصة: 73
الفصل الثالث: آثار الصيرفة الإلكترونية على السياسة النقدية دراسة حالة الجزائر وفرنسا 75
تمهيد: 75
المبحث الأول: واقع السياسة النقدية والصيرفة الإلكترونية في الجزائر 76
المطلب الأول: ماهية البنك المركزي الجزائري 76
المطلب الثاني : السياسة النقدية في الجزائر 78
المطلب الثالث: واقع الصيرفة الالكترونية في الجزائر 84
المبحث الثاني: واقع السياسة النقدية والصيرفة الالكترونية في فرنسا 106
المطلب الأول: ماهية بنك فرنسا 106
المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية في فرنسا ومنطقة اليورو 109
المطلب الثالث: واقع الصيرفة الإلكترونية في فرنسا 110
المبحث الثالث: تأثير الصيرفة الإلكترونية على السياسة النقدية في كل من الجزائر وفرنسا 117
المطلب الأول: تأثير الصيرفة الإلكترونية على أدوات السياسة النقدية 117
المطلب الثاني: تأثير الصيرفة الإلكترونية في الجزائر 121
المطلب الثالث: تأثير الصيرفة الإلكترونية في فرنسا 123
خلاصة 128
خاتمة: 129

أولا: نتائج البحث

ثانيا: التوصيات

ثالثا: الأفاق

قائمة المراجع

ملخص:

يعد مفهوم الصيرفة الإلكترونية من أحدث المفاهيم الاقتصادية التي لاقت اهتماما كبيرا من قبل الباحثين في الآونة الأخيرة، حيث تهدف هذه الدراسة إلى معرفة حقيقة وجود تأثير للصيرفة الإلكترونية على أداء البنك المركزي في كل من الجزائر و فرنسا، وذلك من خلال إدارته للسياسة النقدية، حيث ينبغي أن يقوم هذا الأخير بدور أكثر فعالية في التحكم في الرصيد النقدي و الرقابة على التمويل خاصة في ظل انتشار خدمات الصيرفة الإلكترونية و زيادة استخدامها.

كلمات مفتاحية: الصيرفة الإلكترونية، السياسة النقدية، البطاقات البنكية، الصراف الألي.

Abstract :
The concept of e-banking is one of the most recent economic concepts that have received great interest from researchers in recent times. The aim of this study is to know the effect of e-banking on the performance of the central bank in Algeria and France through its management of monetary policy, The latter should play a more effective role in controlling the cash balance and control of financing, especially in view of the spread and increasing use of electronic banking services.
Keywords: electronic banking, monetary policy, bank cards, ATM

مقدمة

مقدمة

المتأمل في السنوات القليلة الماضية يجد أنها شهدت ثورة في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات أثرت تأثيرا جذريا على الطريقة التي تمر بها المعاملات البنكية ، وذلك ما أثر على نوعية النقود التي تسوى بها تلك المعاملات وكذلك على السياسة الاقتصادية والتي تسعى للتأثير على المجريات الاقتصادية النقدية، اخذة بعين الاعتبار حجم النقود في الاقتصاد، والهدف من التأثير على حجم النقود هو تحقيق أهداف هذه السياسة مثل: تحقيق الاستقرار في الأسعار، تخفيض معدلات البطالة، رفع مستوى النمو الاقتصادي وغيرها من الأهداف، كل هذا يتم من خلال تدخل البنوك المركزية للتحكم في الرصيد النقدي مستعملة مجموعة من الأدوات حيث أصبحت كل هذه المعاملات والآليات تمر عبر شبكة الاتصال الالكترونية وهي شبكة الانترنيت، حيث اتخذت كوسط لتسهيل كل العمليات التي كانت تتطلب الكثير من الجهد والوقت فظهر ما يعرف بالصيرفة الالكترونية، والتي تميزت باستخدام الصرافات الآلية والبطاقات البنكية والصيرفة المحمولة والانترنيت والنقود الالكترونية وغيرها، حيث شهدت الصيرفة الالكترونية انتشارا واسعا على المستوى العالمي خاصة الدول المتقدمة، وذلك لما لها من خصائص ومميزات مقارنة بالعمليات التقليدية والتي تمثلت أساسا في قبول الودائع ومنح الائتمان.

وعلى ضوء ماتقدم نجد أن كل الدول المتقدمة منها والنامية بدون استثناء تسعى إلى اعتماد الصيرفة الالكترونية بشكل أكبر وأوسع ومن بين هذه الدول نجد الجزائر وفرنسا.

بالنسبة للجزائر فقد أدركت ضرورة الارتقاء بنظامها المصرفي، وذلك من خلال تحديث أنظمة الصيرفة التي تعاني من التأخر في استخدام الوسائل الإلكترونية، وخلص هذا الإدراك بتبني عدة مشاريع أهمها شركة SATIM.

أما فرنسا فإنها من الدول التي انتهجت العمل بالصيرفة الالكترونية خلال القرن العشرين، والتي عملت على تطويرها وتوسيع استعمالها خاصة بعد سنة 2000.

أولا : إشكالية الدراسة

وعلى ضوء ما تقدم من أهمية الصيرفة الالكترونية وتأثيرها على فعالية أداء البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية، ومن هنا تبرز الإشكالية الرئيسية كما يلي: ماهو تأثير الصيرفة الإلكترونية على أداء البنك المركزي في كل من الجزائر وفرنسا؟

ثانيا:التساؤلات الفرعية

- ✓ ماهو أثر تحويل عملة البنك المركزي إلى عملة الكترونية؟

- ✓ ماهو أثر الصيرفة الإلكترونية على المعروض النقدي في تعريفه الضيق M1؟

ثالثا:الفرضيات

- ✓ تؤثر الصيرفة الإلكترونية على المعروض النقدي M1.
- ✓ تتأثر الصيرفة الإلكترونية بمعدل عملة البنك المركزي في التداول إلى حجم الودائع تحت الطلب.

رابعا:أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ محاولة تحديد مفهوم دقيق وواضح للصيرفة الالكترونية والسياسة النقدية.
- ✓ محاولة الوقوف على حالة الخدمات المصرفية الالكترونية في كل من الجزائر وفرنسا.
- ✓ تبيان أهمية الخدمات المصرفية الالكترونية ومدى تأثيرها على أداء البنك المركزي في كل من الجزائر وفرنسا.

خامسا:أهمية الدراسة

تبرز أهمية اختيارنا لهذا الموضوع في:

- ✓ مواكبة التطورات الحاصلة على مستوى النظام المصرفي
- ✓ الانتشار الواسع.
- ✓ الموضوع يستدعي الاهتمام والمتابعة نظرا لحداثته.

سادسا: مبررات اختيار الموضوع

- ✓ التعرف على الموضوع ومعرفة موقع كل من بنك الجزائر وفرنسا منه.
- ✓ حداثة الموضوع وخاصة في الجزائر.
- ✓ التعرف على أخر التوجهات الحديثة في مجال الصناعة المصرفية .
- ✓ الفضول في فهم المصطلحات البنكية حديثة النشأة مثل: البطاقات البنكية والنقدية .
- ✓ إثراء الرصيد المعرفي

سابعا: صعوبات الدراسة

من أهم الصعوبات التي واجهتنا خلال إعداد بحثنا هذا نذكر ما يلي:

- ✓ قلة المراجع المتخصصة في مجال الصيرفة الالكترونية
- ✓ صعوبة الحصول على المعلومات من الجهات الرسمية .

ثامنا: منهج الدراسة

- المنهج التاريخي: وذلك من خلال الاعتماد على نشأة وتطور كل من الصيرفة الالكترونية والبنوك المركزية.
- المنهج الوصفي: اعتمدنا عليه من أجل وصف كل من السياسة النقدية والصيرفة الالكترونية.
- المنهج التحليلي: استخدم من اجل تحليل الإحصائيات المتعلقة بالموضوع.

تاسعا: حدود الدراسة

- من الناحية المكانية: قمنا بالتطرق إلى الجوانب المختلفة للصيرفة الالكترونية والسياسية النقدية في كل من فرنسا والجزائر.
- أما من الناحية الزمانية: فقد تم حصد الدراسة في الفترة الممتدة من 2006-2014.

عاشرا: الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع بحثنا ومن بين هذه الدراسات ما يلي :

- **الدراسة الأولى :** ماجدة مدوخ بعنوان فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة الراهنة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، 2002-2003، يهدف هذا البحث لإبراز دور السياسة النقدية في الجزائر خاصة في فترة الانتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق معرفة مدى نجاعة الإجراءات المتخذة والتركيز على فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن، والتعرف على أدوات ووسائل السياسة النقدية التي أدخلتها الجزائر لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ومن خلال هذا البحث نجد النتائج التالية : السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية فهي تحتل مكانة بارزة وتهدف إلى ضمان توازن النشاط الاقتصادي

وتسعى إلى التحكم في التضخم عن طريق أدوات مختلفة، وحتى تبلغ السياسة النقدية الأهداف المرجوة لابد من توفير ظروف مناسبة لها وضوابط أساسية لكي تصبح أكثر نجاعة وفعالية.

- **الدراسة الثانية:** بن منصور فريدة، تحت عنوان الصيرفة الالكترونية كمدخل بناء الاقتصاد الرقمي في الجزائر، وقد قدمت هذه الدراسة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص بنوك ومالية بجامعة قاصدي مرباح –ورقلة– سنة 2010 وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة أهمية اعتماد الصيرفة الالكترونية في المصارف الجزائرية وقد توصلت الباحثة إلى أن تبني مشروع الصيرفة الالكترونية سوف يساهم في تحديث وتطوير النظام المصرفي الجزائري ويجعله يواكب التطورات العلمية الحاصلة.
- **الدراسة الثالثة:** بلعياش ميادة بعنوان: تأثير الصيرفة الالكترونية في السياسة النقدية، دراسة مقارنة الجزائر وفرنسا وقد قدمت لاستكمال نيل شهادة الدكتوراه طور ثالث في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وبنوك، جامعة بسكرة سنة 2014 ، وقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الآثار الناجمة للصيرفة الالكترونية على السياسة النقدية وقد توصلت الباحثة إلى أن أثار الصيرفة الالكترونية على السياسة النقدية في الجزائر معدوم وهو راجع لانعدام المسبب وهو الصيرفة الالكترونية، أما في فرنسا فقد توصلت الباحثة إلى أن المنظومة الفرنسية والأوروبية ككل تهتم بهذه الآثار المحتملة لهذا تقوم بوضع القوانين والتشريعات، وتفوقت الرقابة الشديدة والدائمة على وسائل الدفع وقنوات الصيرفة الالكترونية.

حادي عشر: هيكل الدراسة

بغرض الإحاطة بموضوع بحثنا والإجابة عن التساؤلات المطروحة ، فإنه تم تقسيم الموضوع إلى ثلاثة فصول، فصلين نظريين وفصل تطبيقي بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة، وكانت الفصول كالتالي:

الفصل الأول: تحت عنوان البنك المركزي وإدارة السياسة النقدية، تضمن ثلاث مباحث المبحث الأول كان مدخل عام حول البنك المركزي، والثاني ماهية السياسة النقدية وأهدافها، والثالث تناول أدوات السياسة النقدية وفعاليتها.

الفصل الثاني: وجاء بعنوان الآثار ألنضري للصيرفة الالكترونية وتضمن بدوره ثلاث مباحث كالأتي: الأول وهو مدخل عام حول الصيرفة الالكترونية، الثاني حول تطبيقات الصيرفة الالكترونية أما الثالث فهو حول مخاطر الصيرفة الالكترونية ومخاطرها.

الفصل الثالث: وهو بعنوان تأثير الصيرفة الالكترونية في كل من الجزائر وفرنسا، وتضمن محتواه على ثلاث مباحث هي: الأول بعنوان واقع السياسة النقدية والصيرفة الالكترونية في الجزائر، والثاني

تحت عنوان واقع السياسة النقدية والصيرفة الالكترونية في فرنسا، أما المبحث الثالث فهو بعنوان تأثير الصيرفة الإلكترونية على السياسة النقدية في كل من الجزائر وفرنسا.

الفصل الأول

البنك المركزي وإدا رة السياسة النقدية

تمهيد:

يلعب الجهاز المصرفي دورا فعالا في النشاط الاقتصادي، وقد ازدادت هذه الأهمية في الوقت الحاضر نتيجة لتأثرها بالتحولات العميقة التي يشهدها المحيط المالي والدولي، وإذا كأن التوازن في النشاط الاقتصادي على المستوى الوطني يتوقف على طبيعة التوازن بين التدفقات الحقيقية والتدفقات النقدية، فبالتالي فأن أي اختلال بين هذه التدفقات لابد وأن يظهر سداه في الاقتصاد الوطني والعالمي ولكي نستطيع الابتعاد بقدر المستطاع على الاختلالات النقدية المتسببة في الأزمات المالية ومن ثم الاقتصادية وجب وجود سلطة حاكمة للكتلة النقدية، وجهة مترأسة للجهاز المصرفي حيث تتمثل هذه الأخيرة في البنك المركزي الذي يعمل على التأثير في مجرى السياسة النقدية، وذلك من خلال الوظائف التي يمارسها عن طريق استخدامه لأدواته المتنوعة من أجل تجاوز بعض الأزمات المالية كالتضخم، الكساد، الركود الاقتصادي وغيرها من المشاكل التي قد يمر بها الاقتصاد الوطني.

ومن أجل التعمق أكثر في معرفة قمة الجهاز المصرفي أي البنك المركزي سنتطرق إلى ما يلي:

المبحث الأول: مدخل عام حول البنك المركزي

المبحث الثاني: ماهية السياسة النقدية وأهدافها.

المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية وفعاليتها.

المبحث الأول: مدخل عام حول البنوك المركزية

يعتبر البنك المركزي منشأة مصرفية تضع الربح في اعتبارها بقدر ما تهدف إلى تدعيم النظام النقدي والاقتصادي في الدولة، وبالتالي فأن البنك يجب أن يكون مملوكا للدولة، وإذا كانت هذه البنوك غير مملوكة للدولة فأنها يجب أن تخضعها لرقابتها ويمكن أن نذكر أن البنك المركزي يعتبر مصرف الإصدار ومصرف المصارف ومصرف الدولة.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم البنوك المركزية

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى نشأة ومفهوم البنوك المركزية

الفرع الأول: نشأة البنوك المركزية

لم يجر تطور منتظم وواضح لمسيرة البنوك المركزية، ففي القديم تولى مصرف واحد موقع البنك المركزي، إما لأنه كأن يتمتع بإصدار العملة لوحده وذلك لاستحواذه على الجزء الأكبر من عملية الإصدار أو لأنه كأن بنك للحكومة.

وفي السابق لم يطلق على هذه البنوك اسم بنوك مركزية كما هو عليه الحال الآن، وكانت المهمة الرئيسية للبنوك المركزية هي الإشراف، وتنظيم إصدار النقود الورقية، وتأمين الاحتياجات المالية للدولة، ولم يكن لها دور كما هو الحال عليه الآن في مراقبة السيولة لتحقيق الاستقرار في الأسعار، ولكن بمرور الزمن تمتعت البنوك بوظائف أخرى حتى أصبح يطلق عليها بنوك مركزية، وترجع الجذور التاريخية لنشأة البنوك المركزية إلى منتصف القرن السابع عشر، وكأن البنك المركزي السويدي هو أول مصرف مركزي أسس وذلك عام 1668 RIJSBANK بهدف تقديم القروض للحكومة مقابل إعطائه حق إصدار العملة، وللغرض ذاته تمكن تأسيس بنك انجلترا عام 1694، وهو شركة خاصة أنشأت بمرسوم ملكي لغرض منح التموين لخزانة الملك في حربه مع لويس الرابع عشر، وذلك مقابل منحه حق إصدار العملة، وكأن بنك انجلترا أول بنك له خبرة في فن الصيرفة المركزية، وأصبح بنك إنجلترا محتكرا جزئيا إصدار النقود في انجلترا، فقد كأن مسموحا للمؤسسات المصرفية المكونة من 6 أشخاص إصدار النقود الورقية وبموجب القانون الصادر عام 1833، أصبحت النقود الورقية الصادرة من قبل بنك انجلترا هي العملة القانونية الوحيدة وتم في عام 1844 وضع قيود على إصدار النقود حيث اتخذت إجراءات لسحب هذه النقود.

لقد كانت وظيفة الإصدار الجزئي وظيفة بنك انجلترا كمصرف للحكومة ووكيلها، هي وظائف مارسها البنك المذكور بشكل أفضل من البنوك الأخرى، وأصبحت سمه خاصة في حياته، وقد اكتشفت البنوك في إنجلترا في القرن الثامن عشر أن هناك فائدة للاحتفاظ بجزء من احتياطاتها لدى بنك إنجلترا

وذلك لتمتع أوراقه بالثقة، وتوسع حجم التداول، بحيث أصبح تدرجيا بنك الحكومة ووكيلها وأصبح قيما على احتياجات البنوك التجارية عندما انتشرت البنوك وشركات المساهمة عام 1826، كما أصبح قيما على احتياطات البلاد من الذهب وفي عام 1845 زاد مركزه عندما تبنى وظيفة تسوية المقاصة بين البنوك التجارية من خلال إجراء تسوية في حساباتها بين الجانب الدائن والجانب المدين في بنك انجلترا[1].

وفيما يتعلق بالدول الأوروبية الأخرى فقد كانت متشابهة في سلوكها مع انجلترا حيث ذهبت إلى اختيار احد البنوك القائمة ومنحها إصدار النقود الورقية وبعض الوظائف الأخرى، أو أن تنشأ بنكا جديدا لهذه الغاية وفي عام 1980 تأسس بنك فرنسا، وفي عام 1914 تأسس بنك هولندا، وبنك النمسا الوطني عام 1917، بنك النرويج في عام 1917 أيضا، وفي عام 1818 تأسس بنك الدنمارك وبنك بلجيكا الوطني في عام 1850، وبنك اسبانيا عام 1956، وبنك روسيا عام 1860 وفي الولايات المتحدة الأمريكية عام 1913، والذي يتكون من 12 بنكا فيدراليا، وفي الوطن العربي قد تأسس أول بنك مركزي في مصر تحت اسم البنك الأهلي المركزي في عام 1898 بصوره شركه مساهمة مصرية، وقد منح حق الإصدار والقيام بالأعمال المصرفية، وفي الأردن فقد نشأ البنك المركزي الأردني في شهر تشرين الأول من عام 1964 بهذا التنظيم شؤون السياسة النقدية.[2]

[1] هيل عجمي جميل الجناني، رامز ياسين أرسلان، **النقود المصرفية والنظرية النقدية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2009، ص-ص173 - 174

[2] سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، **النقود والبنوك والمصارف المركزية** ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن-عمان، 2010، ص-ص 139 - 140.

جدول رقم 01: بعض البنوك المركزية في العالم خلال القرن العشرين

البلد	اسم البنك	السنة	البلد	اسم البنك	السنة
القطر	البنك المركزي		الأرجنتين	البنك المركزي للجمهورية الأرجنتينية	1935
بنما	البنك المركزي لبنما	1914	باراغواي	بنك جمهورية باراغواي (بنك باراغواي)	1936
سويسرا	البنك الوطني سويسرا	1917	كوستاريكا	البنك الوطني لكوستاريكا	1937
الولايات المتحدة الأمريكية	بنوك الاحتياط الفيدرالي	1914	أفغانستان	بنك أفغانستان	1939
استونيا	البنك المركزي استونيا	1919	فنزويلا	البنك المركزي الفنزويلي	1940
جنوب إفريقيا	البنك الاحتياطي	1921	ايرلندا	البنك المركزي الايرلندي	1942
بيرو	البنك الاحتياطي	1922	تايلاندا	بنك تايلاندا	1942
النمسا	البنك المركزي للنمسا	1922	العراق	البنك المركزي العراقي	1947
ليتوانيا	بنك ليتوانيا	1922	باكستان	بنك الدولة الباكستاني	1948
كولومبيا	بنك جمهورية كولومبيا	1923	ألمانيا	بنك الولايات الألمانية	1948
بولونيا	بنك بولونيا	1924	فلبين	البنك الفيليبيني المركزي	1948
هنغاريا	البنك الوطني الهنغاري	1924	كوبا	البنك الوطني الكوبي	1950
ألبانيا	البنك الوطني الألباني	1925	الكونغو	البنك الوطني للكونجو البلجيكي	1952
شيلي	مصرف شيلي المركزي	1926	اندونيسيا	بنك اندونيسيا بدلا من بنك جأوا	1953
غواتي مالا	مصرف غواتي مالا المركزي	1926	فلسطين	بنك فلسطين المحتلة	1954
إكوادور	البنك المركزي	1927	تونس	البنك المركزي التونسي	1958

	للإكوادور				
الصين	المصرف الوطني الصيني	1928	المغرب	بنك المغرب	1959
إيران	البنك الوطني الإيراني	1928	غينيا	بنك جمهورية غينيا	1960
بوليفيا	البنك الوطني البوليفي	1928	الجزائر	البنك المركزي الجزائري حل محل البنك الوطني الجزائري	1962
اليونان	البنك اليوناني	1928	الأردن	البنك المركزي الأردني	1962
يوغوسلافيا	البنك الوطني اليوغوسلافي	1929	لبنان	مصرف لبنان باشر عمله 1964	1963
تركيا	البنك الوطني التركي	1931	البرازيل	البنك المركزي البرازيلي	1965
المكسيك	بنك المكسيك تحول إلى بنك مركزي	1932	بنغلاديش	بنك بنغلاديش	1970
كندا	بنك كندا	1935	سنغافورة	مجلس نقد سنغافورة	1971
الهند	البنك الاحتياطي الهندي	1935	عمان	البنك المركزي العماني	1974

المصدر: زكريا الدوري, يسرى السامرائي, **البنوك المركزية والسياسة النقدية** , دار اليازوري، عمان –الأردن, ص– ص 18– 20.

الفرع الثاني: مفهوم البنك المركزي

لقد تعددت وتنوعت المفاهيم حول البنك المركزي وارتأينا اختيار مجموعة من التعاريف تمثلت فيما يلي:

1- **التعريف الأول:** البنك المركزي هو البنك الذي يقوم بالإشراف على السياسة الائتمانية في الدولة، ويصدر أوراق البنك، ويحدد حجم المعروض منها ويراقب أعمال البنوك التجارية ويقوم بأعمال المستشار النقدي للدولة ويحتفظ بحساباتها ويسهل جميع عملياتها المصرفية.[1]

2- **التعريف الثاني:** البنك المركزي هو المؤسسة التي تشغل مكانا رئيسيا في السوق النقدية، لأنه يوجد على رأس الجهاز المصرفي ويساعد البنوك على القيام بمهامها ومراقبة نشاطها وتوجهها في إطار السياسة النقدية للدولة، من المسلمات أن هذا البنك لا يهدف إلى تحقيق الربح بل خدمة الصالح الاقتصادي العام، ويجسد استقلالية الدولة.[2]

3- **التعريف الثالث:** يدشو"Shaw" بأنه: "ذلك البنك المسؤول عن تنظيم حركة الائتمان فيؤكد على دور البنك المركزي في التمتع بحق تنظيم حجم العملة وحجم الائتمان في البلد فكل واحد منهم ينظر إلى الدور المهم الذي يقوم به البنك المركزي في تنظيم حجم الائتمان، وعلى وظيفته كملجأ أخير للإقراض وعلى دوره في تحقيق استقرار النظام النقدي.[3]

ومن خلال هذه المجموعة من التعاريف يمكن إعطاء تعريف شامل عن البنك المركزي وهو: أنه المؤسسة التي تتكفل بإصدار النقود في كل دول العالم وهو المؤسسة التي تترأس النظام النقدي ولذلك فهو يشرف على التسيير النقدي ويتحكم في كل البنوك العاملة في الاقتصاد وهو الملجأ الأخير لمختلف البنوك عند الضرورة في إطار القوانين والتشريعات السائدة أو القائمة في كل دولة.

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الطبعة الأولى، 2002، ص30.

[2] خبابة عبد الله، **الاقتصاد المصرفي في البنوك (البنوك الالكترونية، البنوك التجارية، السياسة النقدية)**، مؤسسة شباب الجامعة، طبعة 2008، ص140.

[3] إكن لونيس، **السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009**، مذكرة ضمن مقدمة متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم الاقتصاد، فرع نقود وبنوك، وكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010-2011، ص73.

المطلب الثاني: أهداف و خصائص البنك المركزي

الفرع 01: أهداف البنك المركزي

تتشابه الأهداف الرئيسية للمصارف المركزية في جميع أنحاء العالم، وكذلك فهي تتشابه في مسؤولياتها ووظائفها العامة إلا أن الإطار العام الذي تؤدي فيه هذه المصارف مسؤولياتها يختلف من بلد لأخر نوعا ما لأنه يتأثر بعوامل مختلفة منها:

- مرحله النمو الاقتصادي للبلد
- حجم الموارد المالية المتاحة
- مدى اتساع وتطور سوق النقد وسوق المال
- ترتيب الهيكل الائتماني السائد في البلد
- نوع النظام النقدي الذي يعمل المصرف المركزي في ظله
- طبيعة العلاقات المالية الدولية للبلد في صوره عامه

وقد اختلف الاقتصاديون في تقرير ما هي أهم وظيفة يقوم بها المصرف المركزي ومهما تكن هذه الوظيفة فإنها في الوقت الحاضر تعتبر من ابرز أهداف المصرف المركزي هي:

- تحقيق الاستقرار النقدي
- العمل على تحقيق مستوى عالي من الاستخدام للعمالة
- العمل على تحقيق أفضل معدلات النمو الاقتصادي[1]

حدد قانون البنك المركزي الأهداف التي يسعى البنك المركزي لتحقيقها بما يلي بما يلي:

- تنظيم إصدار النقد والصكوك
- الحفاظ على الاستقرار النقدي
- ضمان قابلية التحويل واستقرار سعر الصرف
- تشجيع النمو الاقتصادي في الدولة وفق السياسة العمل للدولة
- العمل كبنك للحكومة[2].

[1] زياد رمضان محفوظ جوده، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، 2006، ص- ص: 173- 174

[2] منير إبراهيم هندي، **إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات**، المكتب العربي الحديث، الطبعة الثالثة 2010، ص 79.

ويمكن القول بصفة عامة أن الهدف الرئيسي للبنك المركزي هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي وفي دول العالم الثالث يضاف هدف آخر هو التنمية الاقتصادية.[1]

فرع 02: خصائص البنك المركزي

هناك عدة خصائص تميز البنك المركزي كمؤسسة نقدية عن غيره من المصارف وهذه الخصائص هي:

إن البنوك المركزية هي مؤسسات نقدية ذات ملكية عامة، فالدولة هي التي تتولى إدارتها والإشراف عليها من خلال القوانين التي تسنها والتي تحدد بموجبها أغراضها وواجباتها وتشترك مع الحكومة في رسم السياسة النقدية، وتنفذ هذه السياسة عن طريق التدخل والتوجيه والرقابة.

– يحتل مركز الصدارة وقمة الجهاز المصرفي، لكونه يتمتع بسلطة رقابة على البنوك وله القدرة على خلق النقود القانونية دون سواه، وجعل جميع البنوك تستجيب للسياسة النقدية التي يرغب في تنفيذها لم يوجد البنك المركزي لتحقيق الربح وإنما وجد لتحقيق الصالح العام للدولة، ولكن أن حصل الربح يكون ذلك من قبيل الأعمال العارضة، وليس الأساسية التي وجد المصرف من أجلها وغالبا ما تكون البنوك المركزية مملوكة من قبل الدولة.

– يتمتع بالقدرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية، ولديه القدرة للهيمنة على الإصدار النقدي عمليه الائتمان في الاقتصاد الوطني.

– يمثل البنك المركزي المؤسسة المحتكرة لعملية إصدار النقد، ولم يعد للمصارف التجارية أي دور في الإصدار في جميع دول العالم.

–هناك بنك مركزي واحد في معظم أقطار العالم باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية حي يوجد فيها مؤسسة للإصدار النقدي خاضعة لسلطة نقدية ممثلة بمجلس الاحتياط الفيدرالي الذي يحدد السياسة النقدية للبلد والتي تلتزم بتنفيذها جميع مصارف الإصدار، ويسري هذا الإصدار على الهند، وكذلك توجد مؤسسة نقد للإصدار في المملكة العربية السعودية والبحرين[2].

[1] رشاد العصار، رياض الحلبي، **النقود والبنوك**، دار صفا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، 2010 ص 107.

[2] زكريا الدوري، يسرى السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص –ص 26-27.

المطلب الثالث: وظائف وميزانية البنوك المركزية

للتعرف أكثر على البنوك المركزية سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم الوظائف التي تقوم بها هذه البنوك كما سنتطرق إلى تحليل الميزانية الخاصة بها.

الفرع الأول: وظائف البنوك المركزية

ويمكن إيجاز أهم الوظائف التي يقوم بها البنك المركزي فيما يلي:

1- **وظيفة الإصدار (بنك الإصدار):** منح للبنك المركزي حق إصدار أوراق البنكنوت، ويقوم بعد التشاور مع الحكومة بتحديد حجم الإصدار النقدي، بحيث يتناسب مع الحجم مع احتياطات النشاط الاقتصادي الجاري، بحيث لا يؤدي الإفراط في الإصدار إلى ارتفاع الأسعار وحدوث التضخم ولا يؤدي التقليل في الإصدار إلى خلق النشاط الاقتصادي، والضغط على معدلات النمو، ويمكن إجمال نظم الإصدار في:

- أن تضع الدولة حد أقصى لما يمكن للمصرف أن يصدره من أوراق البنكنوت، بغض النظر عما يحتفظ به المصرف المركزي من ذهب كغطاء للعملة.
- أن تضع حد أقصى لما يمكن للمصرف أن يصدره من أوراق البنكنوت معادل لأي كمية يحصل عليها من ذهب أو عملات أجنبية محددا سعره عند حد معين.
- أن تحدد الدولة نسبة معينة من الغطاء الذهبي كمية النقد المصدر وقد يكون هذا الغطاء الجزئي كله ذهب أو خليطا من الذهب والعملات الأجنبية.
- أن تعطي الدولة للبنك المركزي حرية كبيرة في الإصدار دون اشتراط نسبة معينة من الذهب.[1]

2- **البنك المركزي بنك الدولة:**

يعتبر البنك المركزي الأداة الرئيسية في يد الحكومة لتنفيذ سياستها النقدية حيث تحتفظ لديه بحساباتها، ويقدم لها ما تحتاجه من قروض قصيرة وطويلة الأجل ويتولى البنك المركزي عملية إصدار القروض العامة وتنظيم تصريفها بين البنوك والمؤسسات ويشرف أيضا على عملية استهلاك الدين العام ودفع الفوائد كما يعتبر البنك المركزي كمستشار نقدي للدولة فيما يخص السياسات الواجب اتباعها لمواجهة مختلف الظروف.[2]

---

[1] أنس البكري، وليد صافي، **النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق**، دار المستقبل للنشر عمان، الطبعة الأولى 2010، ص- ص 93- 94.

[2] حورية حمني، **آلية رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها** ,مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية شعبة بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر 2005 – 2006، ص42.

3- وظيفة مركزية المقاصة وتسوية الفروقات بين البنوك:

لقد تطورت هذه الوظيفة أولا من قبل بنك انجلترا (1854 م)، فباحتفاظ البنك المركزي بالاحتياطات النقدية للبنوك التجارية، يصبح من السهل عليه تسوية الحسابات بين البنوك بتصفية قيمة الشيكات المسحوبة على بعضها البعض من طرف عملائها والتي تجعل بعضها دائنة وأخرى مدينة، ويقوم البنك المركزي بمقاصة حسابات البنوك وتسوية أرصدتها وتقييدها في حسابات البنوك الأعضاء في غرفة المقاصة، وهكذا تؤدي وظيفة المقاصة إلى تقوية ودعم الجهاز المصرفي باعتبارها وسيلة لاختبار درجة السيولة التي يحتفظ بها الجهاز والتأكد من الاتجاهات البينية لمعاملات البنوك المتعددة.[1]

4- مراقبة الائتمان:

أن البنك المركزي يلعب دورا مهما في تنظيم ومراقبة القروض التي تقدمها البنوك الأخرى نظرا لأهمية هذه القروض على الاقتصاد الوطني فهو يعمل على تشجيع البنوك على تقديم القروض للقطاعات الاقتصادية المختلفة بغية تنميتها وتطويرها.[2]

5- البنك المركزي بنك البنوك والملجأ الأخير للإقراض:

يترتب على كون البنك المركزي واقعا على قمة الجهاز البنكي بحيث يليه في الأهمية باقي البنوك الأخرى والتي من أهمها البنوك التجارية حقوق التزامات من قبل هذه الأطراف بعضها البعض ويمكن توضيحها على النحو التالي:

1- التزام البنوك الأخرى التجارية بإيداع جزء من السيولة كاحتياطي لدى البنك المركزي، ويتحدد هذا الاحتياطي كنسبة من الودائع التي يودعها الأفراد لدى البنوك التجارية، وهذا الالتزام يحدد هدفين أساسيين:

الأول: ضمان تحقيق السيولة للبنك التجاري لمواجهه الظروف الطارئة.

الثاني: أن هذا الالتزام يمثل أداة هامة للتحكم في حجم الائتمان، ومن ثم يمثل أدوات السياسة النقدية التي سنتطرق لها فيما بعد.

2- يلتزم البنك بتقديم السيولة لهذه البنوك في الأوقات التي تواجه فيها حالات الاعسار فهو يقوم بدور المقرض أو الملاذ الأخير للنظام المصرفي.

3- يقوم البنك المركزي بخدمة البنوك التجارية عن طريق ما يعرفه بغرفة المقاصة حيث يجري في هذه الغرفة ترحيل وتصفية الحسابات كافة بين البنوك التجارية وبين البنوك بعضها ببعض.[3]

---

[1] موسى مبارك أحلام، **آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004-2005، ص8.

[2] محمد طاقة وآخرون، **أساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلي**، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الثأنية، 2009،ص 348.

[3] السيد متولي عبد القادر، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمأن الطبعة الأولى 2010، ص، ص 65، 66

يتمتع البنك المركزي بمنزلة بنك البنوك من خلاله قيامه بتقديم القروض والتسهيلات المصرفية لمؤسسات الجهاز المصرفي وللحكومة أيضا خاصة أثناء الأزمات الاقتصادية.

أما عن مهمته الأخرى كمقرض أخير للجهاز المصرفي والائتماني من خلال تقديمه للقروض والتسهيلات المصرفية التجارية التي تتطلب منه ذلك سواء كانت تلبية لحاجاته عن طريق تقديم القروض المباشرة أو غير المباشرة مثل إعادة خصم الأوراق المالية المقدمة إليه من قبل هذه المصارف أو قيامه بعمليات السوق المفتوحة بهدف المحافظة على سيولة النظام الائتماني أو الجهاز المصرفي كما قد يذهب البنك المركزي في تحقيق ذلك إلى التعامل مباشرة مع الأفراد والمشروعات.[1]

الفرع الثاني: تحليل ميزانية البنك المركزي (The balance sheet of the central bank)

إن ميزانية البنك المركزي تبين مصادر أموال البنك وأوجه استخدام هذه المصادر، وهي لا تختلف عن ميزانية أي مصرف آخر من حيث بنود مكوناتها التي تشتمل على المطلوبات (المصادر، الخصوم) والموجودات (الاستخدامات والأصول)، وأن الاختلاف الأساسي بين ميزانية البنك المركزي وميزانية المصرف التجاري أو المصارف والمؤسسات الأخرى يتمثل في المكونات الرئيسية لجانبي الأصول والخصوم وبالذات فيما يتعلق بالاحتياطات النقدية وأثرها على عرض النقد والسيولة المحلية، فضلا عن أهمية مستحقات البنك المركزي على الحكومة كونه وكيلها المالي وينوب عنها في إدارة وتنظيم الدين العام الداخلي وبغية التعرف على طبيعة وأهمية نشاط البنك المركزي نستعين بالجدول الذي يبين موجز لميزانية البنك المركزي.

[1] محمد الفاتح محمود بشير المغربي، **نقود وبنوك**، دار الجنات للنشر والتوزيع عمأن، الطبعة الأولى 2016، ص- ص 111 – 113.

جدول رقم 02: ميزانية البنك المركزي

الأصول Assets	الخصوم Labilités
1- الموجودات الأجنبية	1- الاحتياطات النقدية
2- حقوق على الحكومة (مستحقات حكومية)	أ- عملة متداولة
3- حقوق على المصارف التجارية	ب- ودائع المصارف التجارية
4- حقوق على المصارف الأخرى	ج- ودائع المصارف التجارية
5- موجودات أخرى	2- الودائع الحكومية
	3- المطلوبات الأجنبية
	4- حسابات رأس المال
	5- المطلوبات الأخرى

المصدر: ناظم محمد نوري الشمري، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الخامسة،2014، ص179

أولا: جانب الأصول (الموجودات)

ويبين هذا الجانب من ميزانية البنك المركزي استخدامات البنك لموجوداته التي تكونت من مصادر مختلفة، وهذه الأصول أو الموجودات تتمثل فيما يلي:

1- الموجودات الأجنبية:

أ- الذهب

ب- العملات الدولية (النقد الأجنبي)

ت- ودائع البنك لدى المصارف الأجنبية

ث- وحدات حقوق السحب الخاصة (SDR)

ج- احتياطات البنك لدى صندوق النقد الدولي

ح- الاستثمارات الأجنبية

2- الحقوق على الحكومة(CLAIN ON GOVERNEMENT)

هذه الحقوق تعكس اقتراض الحكومة من البنك المركزي لتمويل إنفاقها، سواء كانت قروض مباشرة أو سلف أو اقتراض حكومي أو غير حكومي غير مباشر، عن طريق القيام ببيع السندات الحكومية أو بيع الحكومة لحوالات (أذونات) الخزينة، وهي أدوات ائتمانية قصيرة الأجل تصدرها الحكومة وتبيعها للمصارف لغرض تلاقي عجز تمويلها قصير الأجل لنفقاتها الجارية.

3- الحقوق على المصارف (Clains On Commercial Banks)

وهي عبارة عن القروض التي يمنحها البنك المركزي إلى المصارف التجارية، إما بصورة مباشرة (سلف وقروض قصيرة الأجل)، أو بصورة غير مباشرة عن طريق قيام البنك المركزي بخصم الأوراق المالية المقدمة إليه من قبل المصارف التجارية لغرض توفير السيولة اللازمة لتمويل نشاطها الائتماني مقابل حصول البنك المركزي على سعر فائدة يتمثل في سعر خصم هذه الأوراق.

4- الحقوق على المؤسسات الأخرى (Clains On Other Financial Instructions)

وتتمثل في القروض التي يقدمها البنك المركزي لبقية المؤسسات المالية والمصرفية الأخرى وفي مقدمتها المصارف المتخصصة ومصارف الادخار والتنمية وغيرها من المصارف والمؤسسات المالية الأخرى.[1]

[1] ناظم محمد نوري الشمري، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الخامسة،2014، ص ص-178-180.

الموجودات الأخرى(Other Assets)

وتضم بقية الموجودات الأخرى الخاصة بالبنك المركزي (كالمبأني والأجهزة وغيرها)

ثانيا: جانب المطلوبات (الخصوم) Liabilities[1]

يتمثل هذا الجانب خصومات البنك المركزي أو مصادر أمواله، ويتكون من البنود الثانية:

1- الاحتياطات النقدية (القاعدة النقدية RM) (Reserve Money)

تسمى الاحتياطات النقدية وكذلك تسمى الأساس النقدي (Monetary base)،وتسمى أيضا بالنقود قوية الأثر أو عالية القوة High Power Money

وتتكون الاحتياطات النقدية من مصدرين: الأول يتمثل في العملة المتداولة التي أصدرها البنك المركزي، وهي عبارة عن أوراق نقدية ومسكوكات معدنية من العملة الوطنية المتداولة خارج الجهاز المصرفي والمصدر الثاني يتمثل في: احتياطات المصارف لدى البنك المركزي وهذه الاحتياطات النقدية تودعها المصارف لدى البنك المركزي، إما بحكم القانون أو بحكم الأعراف المصرفية السائدة لهذا فإنها تتيح للبنك المركزي التحكم في سيولة المصارف التجارية، ثم التأثير على مقدراتها في منح الائتمان وبالتالي التأثير على عرض النقد وإجمالي السيولة المحلية.

2- الودائع الحكومية (departs Governement)

وهي عبارة عن الودائع التي تحتفظ بها الحكومة لدى البنك المركزي بوصفه بنك الحكومة ومستشارها ووكيلها المالي لهذا فأنه يتولى تنظيم حساباتها وقبول ودائعها دون باقي المؤسسات المصرفية الأخرى.

أ- وحدات حقوق السحب الخارجية: (SDR) (Special duaving Right)

وهي عبارة عن وحدات حسابية (ولا تعتبر وحدة دولية متداولة) يصدرها صندوق النقد الدولي IMF ويقرضها لأعضائه وتتحد قيمتها أو سعر صرفها استنادا لمحصلة أسعار صرف العملات الدولية الداخلية في تكوينها.

ب- حساب صندوق الدولي (IMF) (International monetarfind)

ج- أرصدة اتفاقيات الدفع الثنائية.

3- **حسابات رأس المال (capital accounts)**

وتتمثل في الموارد الذاتية للبنك المركزي، وهي عبارة عن رأس المال المدفوع والاحتياطات، إلا أن هذه الحسابات لا تشكل مصدرا رئيسيا لنشاط البنك المركزي من الناحية المصرفية والائتمانية، إذ أنه كما

[1] ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سبق ذكره، ص-ص 180-181.

هو الحال لبقية المؤسسات المصرفية الأخرى يعتمد على الموارد الأخرى في تمويل نشاطه المصرفي والائتماني.

4- **المطلوبات الأخرى (Other liabilities)**

وتمثل بقية المطلوبات الأخرى على البنك المركزي مثل شراءه لأصول معينة بوساطة أحد المصارف التجارية وغيرها من المطلوبات.[1]

[1] ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سبق ذكره، ص-ص 180-182.

المبحث الثاني: ماهية السياسة النقدية وأهدافها

لقد ظهر الاهتمام جليا بالسياسة النقدية في الفكر الاقتصادي خلال القرن الماضي ثم أخذ هذا الاهتمام يتزايد خاصة أثناء الأزمات النقدية وعدم الاستقرار الاقتصادي الذي شهده القرن الحالي.

المطلب الأول: تطور السياسة النقدية ومفهومها

يتوقف دور السياسة النقدية على الأهداف التي تسعى لتحقيقها، فقد نجدها في بعض الأحيان فعالة وفي بعض الأحيان غير فعالة، وهذا ما أثار الجدل وأدى إلى كثرة النقاش حول دورها ومدى أهميتها في الاقتصاديات المعاصرة.

الفرع الأول: تطور السياسة النقدية

لقد تطور مفهوم السياسة النقدية بتطور الأفكار والنظريات الاقتصادية للمراحل الزمنية المتعاقبة، ففي ظل الفكر الاقتصادي الكلاسيكي كان الهدف الأساسي الذي تسعى إليه السلطات النقدية يتمثل في المحافظة على ثبات المستوى العام للأسعار، وذلك بالربط بين كمية النقود المعروضة وبين كمية السلع والخدمات المتاحة في السوق، وبموجب ذلك فإن المستوى العام للأسعار يتأثر فقط بالتغيرات في كمية النقود المعروضة، وأن التوسع النقدي سيقود إلى التضخم التراكمي باعتبار أن سلوك الوحدات الاقتصادية سيتكيف تلقائيا مع توقعات استمرار التضخم، وفي ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في زيادة حجم الإنتاج كون الأخير عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية بحسب ما افترضه الكلاسيك، ولهذا فقد اهتمت النظرية النقدية الكلاسيكية (نظريه كمية النقود) بتحليل العوامل المؤثرة للقيمة النقود وهذه العوامل التي تمثل أصلا في التغيرات الناشئة في تنميه النقود التي تؤدي إلى تغير المستوى العام للأسعار، في حكم العلاقة الطردية والتناسبية التي افترضها الكلاسيك بين هذين المتغيرين، إذ أن المستوى العام للأسعار يتحدد بتكافؤ حجم المعروض النقدي مع الطلب على النقود.

وعلى هذا الأساس يصبح في مقدرة السلطات النقدية التحكم في مستوى العام للأسعار وذلك بالسيطرة على كمية المعروض النقدي، ومن هنا تظهر أهمية السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي.[1]

وبعد حدوث أزمة الكساد الكبير (1929-1933) وتراجع أهمية التحليل الكلاسيكي بسبب عجز النظرية النقدية الكلاسيكية عن معالجة هذه الأزمة بفعالية، ظهرت إلى حين الوجود النظرية الكنزية التي تولت تشخيص هذه الأزمة ووضع الحلول المناسبة لمعالجتها، من خلال الربط بين جانبي الدخل والإنفاق، واعتبار الشرط اللازم لتحقيق التوازن فيسوق النقد يتم بتعامل كمية النقود القائم على أساس التفضيل النقدي الذي يتحدد بدوافع الدخل والاحتياط والمضاربة.

[1] ناظم محمد نوري ألشمري،مرجع سبق ذكره، ص-ص 427 – 428.

وكما أن في السوق السلعي يتم عن طريق التعادل بين الادخار والاستثمار وأن توازن السوقين (النقدي، السلعي) كفيل بتحقيق التوازن الاقتصادي، من خلال تحقيق التوازن في السوقين المذكورين ومن هنا تظهر أهمية السياسة النقدية في التحليل الكنزي.

أما النظرية النقدية المعاصرة فهي تحاول الجمع بين الأهداف التي سعت إليها السياسة النقدية الكنزية، ويمكن تصور ملامح السياسة النقدية المعاصرة من خلال أهميتها في التأثير على مجمل النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق الاستقرار والنمو النقدي والاقتصادي وذلك في جانب الطلب الكلي والعرض الكلي، وفضلا فأن السياسة النقدية المعاصرة لا يمكنها التأثير على النشاط الاقتصادي بصورة فعالة دون أن تتلاءم إجراءاتها مع إجراءات وتدابير السياسة المالية خصوصا والسياسة الاقتصادية العامة للدولة بفروعها المختلفة عموما.[1]

الفرع الثاني: مفهوم السياسة النقدية

لقد تعددت التعاريف الخاصة بالسياسة النقدية بتعدد وجهات نظر الاقتصاديين ولقد تطرقنا إلى مجموعة من التعاريف منها:

التعريف الأول: هي الوسائل التي في حوزة السلطات العامة لمراقبة خلق النقود واستعمالها من طرف الوحدات الاقتصادية حسب الصالح العام المحدد في هذه السياسة الاقتصادية الكلية.[2]

التعريف الثاني: عرفت السياسة بأنها عبارة عن سيطرة وتحكم البنك المركزي في كمية النقود ومعدلات أسعار الفائدة بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، حيث تعمل على زيادة كمية النقود وتخفيض أسعار الفائدة في فترات الانكماش ورفع أسعار الفائدة وتخفيض كمية النقود في فترات التوسع بهدف المحافظة على الاستقرار والتوازن الاقتصادي[3].

التعريف الثالث: السياسة النقدية هي جميع الإجراءات التي تتخذ من قبل الحكومة والبنك المركزي والحكومة والخزينة بقصد التأثير على مقدار توفير واستعمال النقود والائتمان وكذلك الافتراض الحكومي لحجم وتركيب الدين الحكومي[4].

التعريف الرابع: السياسة النقدية هي العملية التي تهدف إلى تنظيم كمية النقود المتوفرة في الاقتصاد الوطني بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية.[5]

---

[1] ناظم محمد نوري ألشمري، عبد الفتاح زهير العبد اللات، مرجع سبق ذكره، ص – ص 428 – 429.

[2] بخراز يعدل فريدة، **تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة 2008، ص 143.

[3] محمد ضيف الله القطا بري، **دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية (نظرية تحليلية – سياسة)**، دار غيداء للنشر والتوزيع 2009، ص 18.

[4] طاهر فاضل البياتي، خالد توفيق الشمري، **مدخل إلى علم الاقتصاد**، الطبعة الأولى 2009، دار وائل للنشر ص 374.

[5] خبابة عبد الله، **الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق**، دار الجامعة الجديدة للنشر، طبعة 2016، ص36.

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف شامل للسياسة النقدية بأنها: مجموعة الإجراءات التي يقوم بها البنك المركزي من خلال الرقابة على النقد لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المسطرة.

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية

تختلف السياسة النقدية باختلاف مستوى النمو الاقتصادي من دولة إلى دولة أخرى بل وتختلف في البلد الواحد من مرحلة إلى أخرى تبعا للظروف الاقتصادية التي يمر بها البلد حيث نجد أن السياسة النقدية تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن ذكرها فيما يلي:

الفرع الأول: الأهداف الأولية للسياسة النقدية

تتكون الأهداف الأولية من مجموعتين من المتغيرات، المجموعة الأولى وهي مجموعة الاحتياطات، المجموعة الثانية وهي تتعلق بظروف سوق النقد.

أولا: مجمعات الاحتياطات النقدية

تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور والاحتياطات المصرفية، حيث أن النقود المتداولة تضم الأوراق النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع، أما الاحتياطات المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتضم الاحتياطات الإجبارية والاحتياطات الإضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك أما الاحتياطات المتوفرة للودائع الخاصة فهي تمثل الاحتياطات الإجمالية مطروح منها الاحتياطات على ودائع الحكومة والودائع في البنوك الأخرى

أما الاحتياطات غير المقترضة فهي تساوي الاحتياطات الإجمالية مطروح منها الاحتياطات الإجبارية (كمية القروض المخصومة) وقد اختلفت البنوك المركزية حول ما هو المتغير أو المجمع الاحتياطي الأكثر فعالية وسهولة، إذ هناك بعض البنوك المركزية مؤيدة وأخرى معارضة حتى أنتقل النقاش إلى الاقتصاديين حول أهمية كل مجمع، وهكذا بقي الموضوع محل جدل ونقاش لكونه يتصف بالتجربة وليس بالتنظير فقط ،ويتعلق الأمر بمدى تحكم السلطات النقدية في أي من المجاميع المذكورة ومدى علاقتهم بنمو العرض النقدي الذي يشكل الهدف الوسيط، وطالما الأمر كذلك فأن البنك المركزي يبقى يتسم بعدم الثبات واستخدام هذه المجاميع كهدف أول تشغيلي[1].

ثانيا: ظروف سوق النقد

تتكون هذه المجموعة من الاحتياطات الحرة، معدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى التي يمارس عليها البنك المركزي رقابة قوية أو بطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع وانخفاض في أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى، وفيما يخص الاحتياطات الحرة فأنها تمثل الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي،

[1] إكن لونيس، مرجع سبق ذكره، ص – ص، 38-39.

وتسمى صافي الاقتراض حيث تكون الاحتياطات الحرة موجبة عن ما تكون الاحتياطات الفائضة أكبر من المقترضة وتكون سالبة في حالة العكس.

وقد استعملت ظروف سوق النقد كأرقام قياسية مثل معدلات الفائدة على أذونات الخزانة والأوراق التجارية، معدل الفائدة الذي تقرضه البنوك على العملاء الممتازين **(Prime len rate)** معدل الفائدة على قروض البنوك فيما بينها.[1]

الفرع الثاني: الأهداف الوسيطة

تتمثل الأهداف الوسيطة في: مستوى معدل الفائدة، سعر صرف النقد مقابل العملات والمجمعات النقدية.

أولا: مستوى معدل الفائدة

أن الكثيرين يفضلون أن تتخذ السلطات النقدية أسعار الفائدة كمستهدف وسيط لتوجه سياستها النقدية، من خلال تثبيته إلى الحد الأدنى الممكن، فبالنسبة إليهم تبدو ملاحظة تغيرات سعر الفائدة أكثر سهولة من ملاحظة التغيرات الأخرى بينما النقديون لا يهتمون بها كثيرا إذ يرون أن معدلات الفائدة تشكل مؤشرا سيئا بالنسبة للسياسة النقدية لأن هذه المعدلات تتأثر بتغيرات الطلب على النقد، ويضيفون بأنه عندما تهتم بمعدلات الفائدة ينبغي ارتباطها بمستواها الحقيقي.[2]

حيث تبنت المصارف المركزية معدلات الفائدة كأهداف وسيطة للسياسة النقدية مند انتهاء الحرب العالمية الثانية، وذلك لتحقيق الأهداف النهائية والمتمثلة في:[3]

-الاستقرار النسبي للأسعار

-محاربة البطالة

-توازن ميزان المدفوعات

-تحقيق مستوى مناسب من النمو

ثانيا: المجمعات النقدية

هي عبارة عن مؤشرات لكمية النقود المتداولة والتي تعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الأنفاق وبالنسبة للنقديين فأن تثبيت معدل نمو الكتلة النقدية في مستوى قريب

---

[1] بنابي فتيحة، **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر 2008-2009، ص103.

[2] إكن لونيس، مرجع سبق ذكره، ص 41.

[3] مراد عبد القادر، **دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974 – 2003**، مذكرة مقدمة لاستعمال متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نمذجة اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011، ص: 49

من معدل نمو الإنتاج يعتبر الهدف الرئيسي للسياسة النقدية وذلك لعدة مزايا أهمها:

-تفادي حدوث عدم استقرار من جانب عرض النقود
-التقليل من الإضرابات الناجمة عن مصادر أخرى غير العرض النقدي
-ضمان الثبات النسبي لمستوى الأسعار على المدى الطويل.

ويرتبط عدد المجمعات النقدية بطبيعة الاقتصاد وكذا درجة تطور الصناعة المصرفية والمنتجات المالية، وتعتبر هذه المجمعات كمصدر معلومات عن وتيرة نمو مختلف السيولات.

وتتكون المجمعات النقدية عموما من **M3,M2,M3L,** حيث:

M1 = النقد المتداول + الشيكات السياحية+ الودائع تحت الطلب

M2 = **M1** + الودائع الزمنية لفترة قصيرة + الودائع الادخارية + حسابات ودائع سوق النقد+ أسهم صناديق سوق النقود التعاونية.

M3 = **M2** + الودائع الزمنية طويلة الأجل + اتفاقيات إعادة الشراء + اليورو دولار.

أما المقياس **L** فيشمل **M3** + أذونات الخزينة قصيرة الأجل + الأوراق التجارية + سندات التوفير+ القبولات البنكية.[1]

ثالثا: سعر صرف النقد

في الاقتصاديات المعاصرة المفتوحة على الخارج أصبحت تلعب حركات رؤوس الأموال تأثيرها على قيمة النقود المحلية من جهة وكذا حجم مبادلات البلد مع الخارج وبالتالي التأثير على وضعية ميزان المدفوعات وعليه أصبح سعر الصرف هدف وسيطا للسياسة النقدية من أجل تحقيق الاستقرار في قيمة العملة من جهة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات من جهة أخرى.

ولذلك يرى بعض الاقتصاديين أن مرونة أسعار الصرف شرط ضروري لمعالجة الاختلالات في موازين المدفوعات، فتحقيق الاستقرار في سعر الصرف يشكل ضمانا لاستقرار وضعية البلاد اتجاه الخارج ولهذا تلجأ بعض الدول إلى ربط عملاتها مقابل تلك العملات لأن تحقيق الاستقرار ليس بالأمر السهل في ظل التقلبات الشديدة التي تميز أسواق الصرف أن عملية اختبار الأهداف الوسيطة ليست بالعملية العشوائية بل يستند إلى ثلاث معايير أساسية تكمن في:

[1] بنابي فتيحة، مرجع سبق ذكره ص- ص 105-106.

-يجب أن يكون الهدف الوسيط تحت السيطرة التامة للبنك المركزي

-يجب أن تكون أثار الهدف الوسيط على الهدف النهائي قابلة للتنبؤ بها من طرف البنك المركزي لتمكينه من اتخاذ كل احتياطاته والإجراءات التصحيحية اللازمة والمناسبة في إطار سياسته النقدية.

الفرع الثالث: الأهداف النهائية

أولا: الاستقرار النسبي في المستوى العام للأسعار

تعمل السياسة النقدية على تحقيق استقرار نسبي في مستويات الأسعار المحلية من خلال مجموعة من الوسائل المرتبطة أساسا بإدارة وعرض واستخدام النقود في الاقتصاد القومي، حيث يعمل البنك المركزي بصفته راسما للسياسة النقدية ومنفذا لها بالتعاون والتنسيق مع مختلف المؤسسات المالية والمصرفية التي تعمل تحت رقابته وإشرافه على رسم السياسات النقدية التي تكفل تحقيق الاستقرار النقدي من خلال التوازن بين عرف النقود والطلب عليها في الاقتصاد الوطني.[1]

وفي ظل ظروف التضخم فأنه وفي إطار السياسة النقدية يتمكن البنك المركزي من خفض معدلات التضخم في المدى القصير، والمحافظة على استقرار الأسعار في الآجال الطويلة.[2]

ثانيا: زيادة معدل النمو الاقتصادي

تعد جميع السياسات الاقتصادية مسؤولة عن زيادة وتحسين معدل النمو الاقتصادي، والسياسة النقدية باعتبارها إحدى أهم هذه السياسات، تعد مسؤولة بشكل مباشرة في معدل النمو الاقتصادي، وذلك من خلال رفع أو خفض سعر الفائدة، وكذلك زيادة حجم الائتمان أو تخفيض سعر الصرف، كل هذا سوف يزيد حجم الاستثمار والتشغيل وتصنيع المواد الأولية وتصديرها بالشكل المصنع وذات قيمة مرتفعة، الأمر الذي يؤدي لزيادة الدخول وزيادة معدل النمو الاقتصادي.[3]

ثالثا: العمالة الكاملة

بعد أزمة 1929 جاءت النظرية الكنزية بسياسة أخرى بديلة هي السياسة المالية أين ظهر هدف آخر لها هو العمالة الكاملة التي سعت معظم الدول الوصول إليه، حيث تعمل كل قوانينها وتشريعاتها لتحقيق أقصى عمالة ممكنة وما زالت تمثل هدفا للسياسة الاقتصادية بصفة عامة وهدفا خاصا للسياسة النقدية[4].

---

[1] أحمد محمد صالح الجلال ،**دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير. تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص58.

[3] علي كنعان، **النقود و الصيرفة و السياسة النقدية**، دار المنهل، بيروت، لبنان، 2012، ص65.

[4] صالح مفتاح، **النقود والسياسة النقدية (مفهوم، أهداف، أدوات)**، الطبعة الأولى القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2005، ص 138.

ويعتبر الهدف مهما لسببين الأول: يتمثل في أن معدل البطالة المرتفع يسبب مشاكل اجتماعية، فتصبح العائلات تواجه مشاكل مالية حقيقية والثاني: يتمثل في أن معدل البطالة المرتفع يضيع للاقتصاد عناصر أنتاج تتمثل في اليد العاملة غير المستغلة والتي تعتبر مورد اقتصادي هام.

ولمحاربة البطالة وتحقيق هدف التشغيل التام يجب أن تمس إجراءات السياسة النقدية تنشيط الاقتصاد لزيادة الاستثمار وبالتالي زيادة العمالة إلى جانب تنشيط الطلب الفعال.[1]

رابعا: تحسين ميزان المدفوعات

يكون ميزان المدفوعات في صالح البلد عندما تكون إيراداته أكبر من نفقاته للعالم الخارجي وتسعى كل الدول إلى جعل هذا الميزان لصالحها بهدف المحافظة على مخزونها الذهبي واحتياطاتها من العملة الصعبة[2].

ففي حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات، يمكن للسياسة النقدية علاج هذا العجز عن طريق قيام البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم الذي يدفع بالبنوك التجارية إلى رفع أسعار الفائدة على القروض الذي ينجم عنه تقليل حدة الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات وبالتالي أنخفاض المستوى العام للأسعار داخل الدولة مما يشجع الصادرات المحلية ويقلل الطلب على السلع الأجنبية، كما أن ارتفاع أسعار الفائدة داخليا يجلب المزيد من رؤوس الأموال مما يساعد على معالجة العجز في ميزان المدفوعات.[3]

المطلب الثالث: أنواع السياسة النقدية

بعد أن عرفنا السياسة النقدية وبينا أهدافها سنوضح فيما يلي أنواع السياسة النقدية والتي يمكن حصرها في السياسة النقدية التوسعية والانكماشية والسياسة النقدية في البلدان النامية.

الفرع الأول: السياسة النقدية التوسعية

وهي السياسة التي تهدف إلى زيادة الطلب الكلي، من خلال زيادة القدرة الشرائية لأفراد المجتمع، حيث تسعى الحكومة ومن خلال البنك المركزي إلى زيادة حجم النقود المتداولة في أيدي الأفراد وفي الجهاز المصرفي، ويقال أن السياسة النقدية توسعية عندما تهدف هذه السياسة بأدواتها المختلفة إلى زيادة عرض النقود المتداولة في المجتمع ويستخدم هذا النوع من السياسات في معالجة البطالة والركود

[1] بنابي فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص106.
[2] زكريا الدوري، يسرى السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص288.
[3] بنابي فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص107.

الاقتصادي، بالإضافة إلى تدعيم البناء الاقتصادي من خلال تحقيق معدلات نمو مرتفعة، والمساهمة في مشاريع التنمية الاقتصادية، عبر آلية خلق النقود وبتأثير مضاعف النقود، ويتم ذلك عادة بإحداث التغيير المناسب في أو أكثر من أدوات السياسة النقدية ويحدث ذلك من خفض سعر الخصم وخفض سعر الفائدة أو خفض نسبة الاحتياطي القانوني والتي جميعها ستؤدي إلى توفير السيولة النقدية، مما يؤدي إلى تنامي تدريجي الطلب الكلي على السلع والخدمات وتضييق الفجوة الانكماشية، وعند القيام بخفض نسبة الاحتياطي القانوني، التي بالنتيجة تؤدي إلى قدرة البنوك التجارية على خلق الودائع عن طريق الزيادة في حجم القروض وكما موضح في المثال الآتي: نفرض أن شخص أودع وديعة أولية مقدارها 100 دينار في أحد البنوك وأن نسبة التسرب النقدي صفر **%** فإذا كانت نسبة الاحتياطي القانوني 20 **%**.

مضاعف الائتمان= $\frac{1}{\text{نسبة الاحتياطي القانوني}} = \frac{1}{\frac{20}{100}} = \frac{100}{20} = 5$

فالحجم الكلي للائتمان = 100 **x** 5 = 500 دينار

حجم القروض = 500 –الاحتياطي القانوني = 500 –(500*100/20)

= 500 – 100 = 400 دينار

فلو حدث أن خفضت نسبة الاحتياطي القانوني إلى 10**%**فأن:

مضاعف الائتمان = $\frac{1}{\frac{10}{100}} = \frac{1}{10}$ = 10

فسيكون حجم الائتمان = 1000 – $(\frac{10}{100})$ = 1000 – 100 = 900 دينار

أي نتيجة تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني من 20**%** إلى 10**%** زادت مقدار قدرة البنوك التجارية على الإقراض (نتيجة الإيداع 100 دينار فيها) من 400 إلى 900 دينار، أي بزيادة قدرها 500 دينار.

وهذا القدر يمثل زيادة في كمية النقود المعروضة[1].

<u>الفرع الثاني: السياسة النقدية الانكماشية</u>

وتستخدم هذه السياسة في معالجة التضخم والقضاء على الفجوة التضخمية الناجمة عن زيادة الطلب الكلي من جهة وعدم وجود عرض كلي، أي هناك نقود كثيرة في التداول تطارد سلع قليلة، وبذلك ستكون السياسة النقدية الانكماشية هي الحل لهذه المشكلات، ويأتي ذلك من خلال سعي البنك المركزي

[1] محمد طاقة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص – ص (361 – 362).

إلى تقليل حجم النقد المتداول لكبح الطلب الكلي، وتقليل القدرة على الشراء، وهنا تسعى الحكومة إلى تقليل النقود المتداولة في أيدي الأفراد والجهاز المصرفي من خلال آلية المضاعف، وذلك بالتأثير العكسي على مكونات عرض النقد، ومن أجل تنفيذ هذه السياسة فيتخذ البنك المركزي واحد أو أكثر من الإجراءات الآتية:

1- زيادة سعر الخصم
2- زيادة سعر الفائدة
3- زيادة نسبة الاحتياطي النقدي
4- الدخول بائعا في عمليات السوق المفتوحة[1]

الفرع الثالث: السياسة النقدية للبلدان النامية

وهي اقتصاديات غالبا ما تكون زراعية موسمية، وتعتمد على محصول واحد وعلى تصدير المواد الولية للخارج في هذا النطاق، السياسة النقدية وعن طريق البنك المركزي تعمل على الزيادة من حجم وسائل الدفع عن مرحلة بدأ الزراعة وتمويل المحصول، ويقلل من حجم وسائل الدفع مع المتغيرات الموسمية وقد تكون السياسة النقدية مرتبطة بسياسة التنمية الاقتصادية طويلة الأمد، قائمة على أساس تجميع المدخرات ومحاولة تمويل الإنتاج وتحديد حجم النقود مع هذه الأهداف.[2]

[1] محمد طاقة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص – ص3 (362 – 363).

[2] سليم لعداش، **فعالية السياسة النقدية في الاقتصاديات الانتقالية – حالة الجزائر** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006-2007 ص 36.

المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية وفعاليتها

تملك السياسة النقدية أدوات وقنوات خاصة بها، للتأثير على متغيرات النشاط الإقتصادي، غير أن فعالية هذه الأدوات تتباين بين الدول النامية والمتقدمة نتيجة اختلاف البيئة الإقتصادية لكل منها.

المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية

تستخدم المؤسسات المشرفة والمراقبة للسياسة النقدية مجموعة من الأدوات من خلال تدخلها على مستوى الاقتصاد الكلي لتحقيق أهدافها السابقة في إطار السياسة الاقتصادية المطبقة وتنقسم إلى قسمين:

الفرع الأول: الأدوات الكمية للسياسة النقدية

هي مجموعة الإجراءات التي تهدف بشكل غير مباشر التأثير على مستوى الائتمان (القروض) في إطار اقتصاد ما بهدف التأثير على تكلفة الحصول على الأموال القروض والتأثير على مستوى السيولة البنكية، من أجل إحداث تغيير في كمية النقود المتداولة إجمالا ويتعلق المر في هذه الحالة بكل من معدل الخصم وسياسة السوق المفتوحة.[1]

أولا: سياسة معدل الخصم(سعر إعادة الخصم)

وهي من أهم السياسات النقدية، حيث لجأت إليها البنوك في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وسعر إعادة الخصم هو سعر الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل إعادة مقابل إعادة خصم ما لديها من كمبيالات وأذونات خزينة أو مقابل ما يقدمه لها من قروض أو سلف مضمونة يمثل هذه الأوراق، وتهدف سياسة إعادة الخصم التي يتبعها البنك المركزي إلى زيادة التكاليف التي تكبدها البنوك التجارية إذا ما أرادت خصم ما لديها من كمبيالات أو أذونات خزينة في حالة رفع سعر إعادة الخصم وبالتالي فأنها لا تشجع البنوك التجارية على خصم ما لديها من أوراق تجارية لأن تكلفتها أصبحت عالية، وبهذه الطريقة فأنها تقلل من الكمية المعروضة من النقود، أما إدا ما أراد البنك المركزي أن تزداد الكمية المعروضة من النقود فأنه سيعمل على خفض سعر إعادة الخصم وهذا سيشجع البنوك التجارية أن تستبدل ما لديها من كمبيالات بنقود لتعيد إقراضها إلى الأفراد فتؤدي إلى خلق نقود جديدة ويمكن توضيح ذلك من خلال النموذج الآتي:[2]

---

[1] خبابة عبد الله، **الاقتصاد المصرفي**، دار الجامعة الجديد، الازاريطة، الإسكندرية 2013، ص299.

[2] محمد الزيود وآخرون، **أساسيات علم الاقتصاد**، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2009، ص- ص 357- 358.

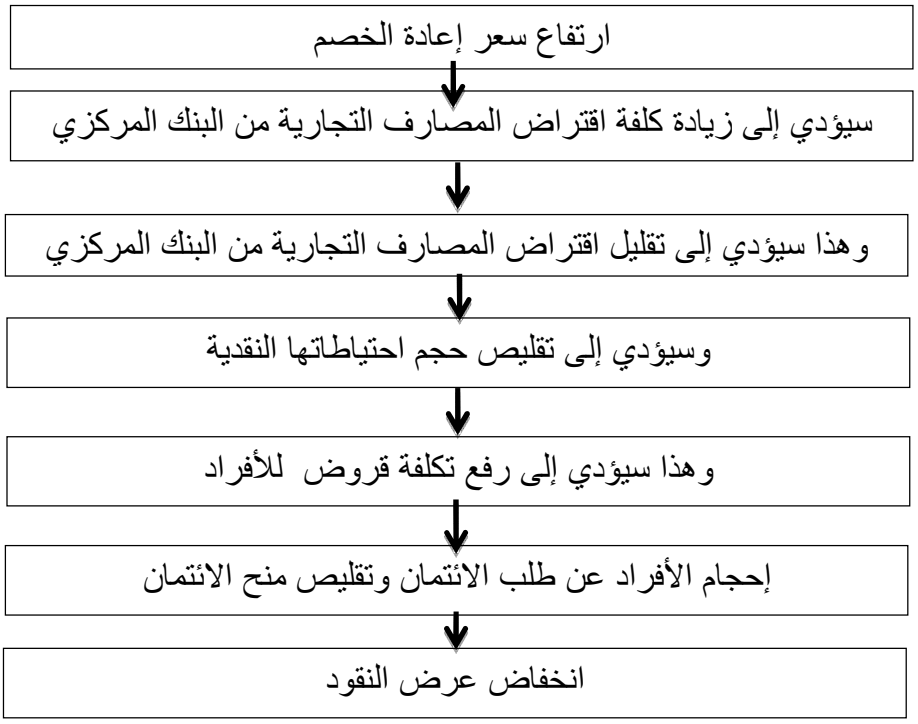

المصدر: محمد الزيود وآخرون، **أساسيات علم الاقتصاد**، أثر للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2009، ص357.

ثانيا:تغيير نسبة الاحتياطي القانوني

تمثل نسبة معينة يحددها البنك المركزي كنسبة مئوية من حجم الودائع التي تتعامل بها المصارف، وذلك بهدف تقييد هذه المصارف وعدم تماديها في توظيف مجموع مبالغ هذه الودائع والتي قد تستثمر في أنشطة وفرص استثمارية ذات مخاطر عالية، مما يعرضها إلى الخسائر الكبيرة وبالتالي عدم قدرة هذه المصارف بالوفاء بالتزاماتها اتجاه المودعين، ولذلك هناك عاملين رئيسيين يحددان مقدار هذه النسبة، يتمثل العامل الأول في المحافظة على حقوق المودعين وأموالهم وعدم إتاحة الفرصة للمصارف بأن توظف جميع هذه الودائع في أنشطة ائتمانية واقتراضية واستثمارية، والعامل الثاني فهو للتأثير في القدرة الائتمانية للمصارف، وهذا ينعكس في حجم المعروض النقدي في السوق، وذلك من خلال التأثير في الاحتياطات النقدية المتاحة لهذه المصارف، وعموما فإن نسبة الاحتياطي القانوني تتناسب عكسيا مع حجم الاحتياطات النقدية الفائضة والمتاحة لدى المصارف، حيث أن حجم الاحتياطات القانونية يمثل حاصل ضرب الودائع مضروب بنسبة الاحتياطي القانوني ومجموع الودائع مطروحا منه حجم الاحتياطات القانونية يمثل حجم الاحتياطات النقدية المتاحة للاستثمار وهو ما يطلق عليه بالقوة الاستثمارية للودائع ويمكن التعبير عن هذه العلاقات رياضيا، كما يمكن دراسة العلاقة بين نسبة الاحتياطي القانوني والتي يحددها البنك المركزي بين حجم الاحتياطات المتاحة للاستثمار وهي كما أشرنا إليه علاقة عكسية

الاحتياطات القانونية = حجم الودائع x نسبة الاحتياطي القانوني

ح ق = و x س .....(1)

الاحتياطات النقدية الفائضة = حجم الودائع – الاحتياطات القانونية

ح ن ف = و– ح ق ....(2)

ويمكن التعبير عن الاحتياطات الفائضة وهو ما يطلق عليه بالقوة الاستثمارية للودائع رياضيا:

ق = و(1 –س) .....(3)

حيث أن: ق = القوة الاستثمارية للودائع و= حجم الودائع

س = نسبة الاحتياطي القانوني.

هناك متغيرين يؤثران في حجم الاحتياطات القانونية وهما حجم الودائع التي يتعامل بها المصرف وكذلك نسبة الاحتياطي القانوني التي يفرضها البنك المركزي[1].

ثالثا: سياسة السوق المفتوحة

يقصد بعمليات السوق المفتوحة قيام البنك المركزي من تلقاء نفسه في السوق المالي والنقدي، لهذا يكون البنك محفظة تضم السندات الحكومية ذات الآجال المختلفة، ويتم التداول بالأوراق المالية الحكومية في السوق النقدي أو المالي، ولذلك سميت بعمليات السوق المفتوحة، ويرجع سبب دخول البنك المركزي بائعا ومشتري للسندات والأوراق المالية والنقدية المتوسطة والقصيرة والطويلة الأجل في السوق المالي والنقدي إلى محاولته للتأثير على النشاط الاقتصادي، من خلال التأثير على السيولة لدى البنوك التجارية، فعندما يبيع البنك المركزي السندات في السوق فإنه يقصد من ذلك تخفيض حجم الأرصدة النقدية الحاضرة الموجودة لدى البنوك التجارية والأفراد، ويزيد في الوقت نفسه من حجم أرصدته النقدية، باعتبار أن مشترين السندات سيدفعون ثمنها نقدا أو بشيكات إلى البنك المركزي، وهو بهذا الإجراء يقلص من حجم عرض النقد ومن السيولة المحلية الإجمالية للاقتصاد الوطني، أما عندما يقوم بشراء السندات الحكومية من السوق فأنه بذلك يزيد من حجم الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية والأفراد، كما أنه قد يستخدم السندات بهدف سد العجز في الموازنة العامة للدولة، وكذلك أن قيام البنك المركزي ببيع الأوراق المالية في السوق المالي سوف يؤدي إلى زيادة العرض لهذه الأوراق مما يخفض من أسعارها ويؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة وتخفيض الطلب على الائتمان.[2]

الفرع الثاني:الأدوات النوعية (الكيفية) Qualitatie Tools

تعرف الرقابة الكيفية بأنها تلك السياسة التي تستهدف توجيه الائتمان إلى مجالات الإنتاج السلعي والحد من الائتمان في المجالات الغير الإنتاجية، كالمضاربة في أسواق الأوراق المالية وأسواق المواد الأولية[3]ويمكن حصر هذه الأدوات فيما يلي:

أولا:تنظيم الائتمان (Creditorganizing)

بموجب هذا النوع من الرقابة **control** يجري تنظيم الائتمان للأغراض التي يقدم من أجلها القرض، وذلك عن طريق قواعد وإجراءات معينة، إذ يقوم البنك المركزي بوضع التعليمات والقواعد الخاصة بتحديد مدة سداد الأقساط الواجب دفعها، وغاليا ما يفرض البنك نسب قصوى ودنيا محددة

[1] فلاح حسني الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، **إدارة البنوك، مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، دار وائل للنشر الأردن – عمان، الطبعة الرابعة، 2008، ص–ص 31، 32.

[2] دريد كامل آل شبيب، **إدارة البنوك المعاصرة**، دار المسيرة، عمان، الطبعة الأولى 2012، ص– ص 40 –41.

[3] محمد ضيف الله القطا بري، مرجع سبق ذكره ص 32.

لسعر الفائدة كجزء مهم في هدا الصدد إذ أن البنك لن يترك الأمر مفتوحا للبنوك التجارية للتصرف بحرية الحصول على هذه القروض، إذ يضع قواعد وتعليمات من شأنها الحد من عدد مرات ما تلجأ إليه تلك البنوك في الحصول على الائتمان المخصوم بهدف حسن استخدامها أو مواجهتها من قبل السلطة النقدية بزيادة تكلفتها، الأمر الذي بموجبه يتم تخفيض الطلب على النقود.[1]

ثانيا:الاقتراض بواسطة السندات مع تحديد هامش الضمان

وقد يتم تنظيم الائتمان عن طريق السماح للأفراد وخاصة المضاربين بالاقتراض من المصارف بضمان السندات المشتراة، في فترة سابقة بشرط التقيد بهامش الضمان ومتطلبات الهامش Margin requirement ويعرف بأنه النسبة بين القيمة السوقية للسندات المقدمة كضمان للقروض والتي لا يجوز إقراضها من قبل المصارف أو المتعاملين بالسندات، أو أنه يمثل الفرق بين القيمة السوقية Market Value للسندات وقيمة القرض Loan Value، بعبارة أخرى أن قيمة القرض التي تمنح بضمان السندات تعادل الفرق بين القيمة السوقية للسندات وهامش الضمان، فلو أن أحد المضاربين اشترى سندات بقيمة 2000 دينار في وقت كأن فيه هامش الضمان 10% فأنه يتعين على مشتري السندات أن يدفع نقدا 10% من قيمة السندات أي 2000 دينار ويفترض الجزء المتبقي من قيمتها من المصارف أي أنه يستخدم كضمان لقروضه تعادل قيمتها 1800دينار، فإذا رأى البنك المركزي أن المصارف التجارية غالت في إقراضها للمضاربين فأنه يلجأ إلى رفع هامش الضمان إلى 30%، وبذلك تسمح للمصارف التجارية بأن تقترض فقط 70% من القيمة السوقية للسندات أي 1400 دينار، وهكذا فإن تغير هامش الضمان يضع قيدا كميا مباشرا على مقدار القروض التي تضعها المصارف تحت تصرف العملاء وخاصة المضاربين في البورصات.[2]

ثالثا: الحد الأقصى لسعر الفائدة على الودائع

عادة ما يلجأ البنك المركزي إلى استخدام هذه الوسيلة بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والحد من مقدرة البنوك التجارية على منح الائتمان، والتحكم في حجم السيولة في الاقتصاد وذلك لأن قيام البنوك التجارية بمنح فوائد على الودائع التجارية، ورفع أسعار الفائدة على الودائع الآجلة وتقديم امتيازات أخرى كإمكانية السحب منها قبل انتهاء فترات آجالها، يساهم في زيادة الودائع لديها وارتفاع أسعار الفائدة في السوق وبالتالي زيادة أرباحها، وزيادة مقدرتها على منح الائتمان، ولذلك يتدخل البنك المركزي بهدف

[1] نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسمي، **السياسات الاقتصادية (الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصادي الكلي)**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة العربية الثانية، 2015، ص24.

[2] زكريا الدوري، يسرا السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص – ص: 2007–2008 .

التحكم في حجم السيولة في الاقتصاد من خلال وضع حدا أعلى لأسعار الفائدة على الودائع الجارية لا يمكن للبنوك التجارية تجاوزها.[1]

رابعا: الإغراء الأدبي

يعتمد البنك في تنفيذ أهداف السياسة النقدية على التأثير الأدبي والرجاء والإقناع اتجاه البنوك التجارية، من أجل التعاون لتنفيذ سياسة نقدية معينة فقد يرجو البنك المركزي البنك التجارية بعدم تقديم قروض لأهداف المضاربة، ويتم ذلك من خلال استدعاء البنك المركزي مدراء البنوك التجارية للتحدث معهم حول تغليب المصلحة الوطنية والعامة في قضايا منح التمويل وبالنظر لما يحظى به البنك المركزي من احترام من قبل البنوك التجارية فأنها تأخذ هذه الدعوة والتوجيه بمزيد من الاهتمام.[2]

شكل رقم 02: آلية انتقال أثر السياسة النقدية

أدوات السياسة النقدية	مؤشرات الأداء (الهداف الآلية)	الأهداف الوسيطة	المتغيرات الاقتصادية كأهداف نهائية عامة
	الأساس النقدي احتياطات البنوك+ النقد المتداول خارج البنوك -احتياطات البنوك	-عرض النقود بمفاهيمه المختلفة M3-M2-M1 (المجاميع النقدية) -سعر الفائدة	-معدل التضخم -معدل البطالة (مع ما يتتبعه ذلك مع نمو الناتج القومي من عدمه) -ميزان المدفوعات

وهذا الشكل يبين العلاقة بين أدوات السياسة النقدية وكل من مؤشرات الأداء(الأهداف الأولية) والأهداف الوسيطة والأهداف النهائية وهذه المجموعات الثلاثة من الأهداف تشكل مجتمعة الأركان الرئيسية للإستراتيجية المتكاملة للسياسة النقدية[3].

[1] أحمد محمد صالح الجلال، مرجع سبق ذكره، ص64.

[2] هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان، مرجع سبق ذكره، ص272.

[3] محب خلة توفيق، **الاقتصاد النقدي والمصرفي دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات** ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2011، ص 375.

المطلب الثاني: قنوات إبلاغ السياسة النقدية

إن اختيار الأدوات الملائمة التي تمكن من تحقيق أقصى النتائج للسياسة النقدية يفترض وجود علاقة متينة بين الأهداف المرجوة وهذه الأدوات، وهذا يرجع إلى إدارة النظام النقدي للبنك المركزي، والتي تختار الآليات أو قنوات الانتقال النقدية إلى الاقتصاد، ومن المهم أن يدرك متخذ القرارات في مجال السياسة النقدية كيف وعن طريق أي قناة ترسل قراراتهم نحو الاقتصاد لكي يتمكنوا من أنجاز أهدافهم النهائية، حيث نجد:

الفرع الأول: قناة سعر الفائدة canal du taux d'interet

شكلت أسعار الفائدة القناة المميزة لانتقال أثر السياسة في الفكر ألكنزي وخصوصا في إطار النموذج **IS-LM**، والذي يمثل التوازن الآني في سوق السلع والخدمات وسوق النقد في الاقتصاد المغلق، حيث تؤدي السياسة النقدية التوسعية وفق هذا النموذج إلى انخفاض أسعار الفائدة الاسمية التي تؤدي بدورها إلى انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية للمدى القصير والطويل، وذلك في ظل النظرية الكنزية، كما تؤثر معدلات الفائدة الحقيقية بدورها على انخفاض تكلفة رأس المال من خلال أثرها على قرارات الاستثمار، فيزيد الطلب على الاستثمار ومن تم الإنتاج وتحدث الآثار العكسية في حالة السياسة النقدية التقليدية.[1]

تجدر الملاحظة أن آلية السابقة لقناة سعر الفائدة، تعمل عن طريق معدل الفائدة الحقيقي للمدى الطويل وليس للمدى القصير، وذلك يجب تفسيره في فرضية جمود الأسعار، وعليه فأن انخفاض (ارتفاع) سعر الفائدة الاسمي للمدى القصير، يؤدي إلى انخفاض (ارتفاع) سعر الفائدة الحقيقي للمدى القصير، الذي يؤدي بدوره إلى تغير تناسبي في معدل الفائدة الحقيقي للمدى الطويل، مع العلم أن معدل الفائدة الحالي للمدى الطويل يساوي المتوسط المرجح لمعدلات الفائدة القصيرة الأجل المتوقعة.[2]

الفرع الثاني: قناة سعر الصرف

تأخذ قناة سعر الصرف مكانة كبيرة في السياسة النقدية لعدد كبير من الدول خاصة التي تبحث عن استقرار سعر الصرف لعملتها، وتستخدم هذه القناة كوسيلة لتنشيط الصادرات، وتعود الأهمية إلى كون تأثير تغير سعر الصرف يصل إلى الاقتصاد المحلي من خلال تأثيره على حجم

[1] بقيق ليلى أسمهان، **آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية**، دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية و بنوك، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014-2015، ص117.

[2] بقيق ليلى أسمهان، مرجع سبق ذكره، ص 118.

التجارة الخارجية والميزان التجاري وميزان المدفوعات، وكذلك من خلال تثيره على الاستثمار الخارجي وتدفق رأس المال.[1]

الفرع الثالث: قناة أسعار السندات والأسهم

ظهرت هذه القناة من خلال نظريتين هامتين الأولى لـ **TOBINJ.** والثانية لـ **Modigliani** حيث حاول الاقتصادي **Tobin** توضيح الدور الذي تؤديه السياسة النقدية في أوقات الكساد من خلال نظريته المعروفة بنظرية **Q** وهي نظرية حركية في الاستثمار، وفكرتها الأساسية هي أن الاستثمار يتوقف على نسبة القيمة الوقتية لأصل الرأسمالية إلى تكلفة الإحلال وتسمى هذه النسبة بمعامل **q** حيث $q=\frac{M}{R}$

مع**M** تمثل السوقية للأصل المالي و**R** تمثل تكلفة الإحلال (إحلال مشروع مكان مشروع آخر)

و أوجد **Tobin** علاقة ارتباط بين هذا المعدل وبين الأنفاق الاستثماري، كما أشار إلى أن المؤسسات يجب أن تستثمر عندما يكون **Q>1**[2]

فعندما يكون المعدل **Q** منخفضا فذلك يعني أن تكلفة المشاريع منخفضة مقارنة مع الكلفة الاستثمارية لاستبدال المشروع وتحديث الآلات وبالتالي فأن نظرية **Tobin** فسرت أنخفاض أسعار السهم عام 1933 إلى ما يعادل 10**%** من أسعارها في بداية 1929، وكما يرى النقديون **Monétaristes** فإن إتباع سياسة نقدية انكماشية، كما حدث الولايات المتحدة الأمريكية كان سببا رئيسيا في حدوث الأزمة الاقتصادية 1929، فانخفاض كمية النقود(**M↓**) أدى إلى انخفاض الطلب على الأسهم ومن ثم انخفاض أسعارها(**Pe↓**)، وبالتالي انخفاض معدل **q** مما دفع بالمستثمرين إلى تخفيض حجم استثماراتهم (**I↓**) وبالتالي انخفاض الناتج القومي(**Y↓**)

M↓→ Pe ↓→ q ↓→I↓→Y↓

وبهدف معالجة الكساد وتنشيط الاقتصاد لجأت البنوك إلى زيادة عرض النقود وتوسيع الائتمان، فانخفضت أسعار الفائدة إلى ما يقارب الصفر، وهذا ما شجع المضاربين والمستثمرين على الاقتراض المفرط، حيث لم توجه هذه القروض للاستثمار الحقيقي في السلع بل وجهت إلى سوق رؤوس الأموال، أين كانت أسعار الأسهم منخفضة وبسبب زيادة الطلب على الأسهم ارتفعت أسعارها، مما أدى على ارتفاع قيمة **q** وبالتالي ارتفاع كلفة المشروعات الجاهزة بسبب ارتفاع أسعار أسهمها

[1] إكن لونيس، مرجع سبق ذكره، ص، ص (62-63).

[2] بنابي فتيحة، مرجع سبق ذكره.141

مقارنة مع كلفة استبدال المشروعات وشراء الآلات وإنشاء مشروعات جديدة، أي أن المستثمرين توجهوا نحو الاستثمار الحقيقي، وبالتالي ارتفاع حجم الاستثمار **(I)**وبما أن الاستثمار هو أحد مكونات الطلب الكلي فقد أدى ارتفاعه إلى ارتفاع الناتج القومي

M↑→Pe↑→ q ↑→ I↑→Y↑

ومن هنا استطاع **Tobin** الربط بين السياسة النقدية التوسعية وبين زيادة الاستثمار.[1]

أما الاقتصادي **Modialini** فهو يرى أن الفرد يجب أن يحصل على استهلاك مستقر ليست فقط لفترة زمنية محددة، وإنما طيلة سنوات حياته، فهذه النظرية تفترض تعاظم المنفعة الإجمالية التي يحصل عليها الأفراد نتيجة الاستهلاك طول حياتهم[2]

حيث أوضح: **Modialini** أن السياسة النقدية التوسعية تؤدي إلى زيادة الطلب على الأسهم العادية وبالتالي ارتفاع أسعارها **(Pe↑)**، قد زيد ثروات الأفراد أصحاب هذه الأسهم الذين يرفعون من مكونات الطلب الكلي فأن زيادة هذا الأخير يؤدي إلى زيادة الإنتاج **(Y↑)**

[3]**M↑→Pe↑→**الثروة**↑→** الاستهلاك **↑→Y↑**

<u>الفرع الرابع: قناة الائتمان</u>

تحتوي قناة الائتمان على آليتين هما: قناة الإقراض البنكي وقناة الميزانية[4].

<u>أولا: قناة الإقراض البنكي</u>

تعتمد هذه القناة على الدور الذي تلعبه البنوك داخل الجهاز المصرفي والمالي نظرا لمكانتها التي تسمح لها بحل مشكلة عدم تكافؤ المعلومات في أسواق الإقراض لأن الإقراض يكون من عند البنوك التجارية، تعمل هذه القناة كما يلي:

عند إتباع سياسة نقدية توسعية فأن كمية النقود تزداد**(M↑)**التي تؤدي إلى زيادة احتياطات وودائع البنوك مما يزيد من حجم القروض البنكية وهذا ما يؤدي إلى الزيادة في نفقات الاستثمار وبالتالي الناتج المحلي الإجمالي، كما توضحه العلاقة التالية:

M↑=>Dépôtbancaire↑=>prêt bancaire↑=>I↑=>Y↑

[1]بنابي فتيحة، مرجع سبق ذكره ص 141.

[2]بقبق ليلى أسمهان، مرجع سبق ذكره، ص 121.

[3]بنابي فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص142.

[4]إكن لونيس، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 66 – 67.

أما عند إتباع سياسة نقدية انكماشية فأنه يحدث العكس، وما يمكن أن نستخلصه من هذه القناة هو الأثر الكبير الذي تمارسه السياسة النقدية على أنفاق المؤسسات الصغيرة المرتبطة بالقروض مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي تلجأ على أسواق رأس المال دون طلب ذلك من البنوك.

ثانيا: قناة الميزانية

يرجع أصل وجود هذه القناة إلى مشكل عدم تماثل المعلومات في أسواق الائتمان، وتشير إلى ضعف الوضعية الصافية، الذي تتسم به أي مؤسسة كلما مشكل الانتقاء العكسي الذي يعني قبول المفترض لمعدلات فائدة مرتفعة مع مخاطر كبيرة في الإقراض وذلك بسبب سوء انتقاء المقرضين عند إتباع سياسة نقدية انكماشية، والخطر المعنوي كبير عندما تريد الاقتراض، وعليه عندما تتراجع الوضعية الصافية للمؤسسة فأنها تقدم ضمانات قليلة للمقرضين، فالانخفاض في عرض النقود يؤدي إلى انخفاض صافي قيمة المؤسسات وضماناتها إضافة إلى أن ارتفاع سعر الفائدة يعمل على تخفيض التدفق النقدي لتلك المؤسسات مما يزيد من مخاطر إقراضها، وهو ما لا يحفز البنوك على إقراضها، ولهذا كله بطبيعة الحال أثر على الاستثمار ومنه الناتج الوطني أنا في حالة اتباع سياسة نقدية توسعية فأن كمية النقود تزداد **M**↑

مما يؤدي إلى زيادة في أسعار الأسهم ↑ Pa، وتدعم القيمة الصافية للمؤسسات فيرتفع الأنفاق الاستثماري ↑Iوبالتالي الطلب الإجمالي يرتفع لأن مشكل الانتقاء السلبي والخطر المعنوي ينخفض، كما هو موضح في العلاقة التالية:[1]

M↑=> Pa ↑=> Richesse net↓=>prêt↑=> **I**↑=> **Y**↑

المطلب الثالث: فعالية السياسة النقدية

بعد أن تطرقنا إلى أدوات السياسة النقدية وقنوات إبلاغها نتناول الآن فعالية السياسة النقدية التي تختلف بين الدول المتقدمة والدول النامية بفعل العديد من العوامل

الفرع الأول: فعالية السياسة النقدية في الدول المتقدمة

مما يلاحظ أن وسائل السياسة النقدية التي يتخذها البنك المركزي تختلف في فعاليتها ودرجة تأثيرها على عمل الاقتصاد وتطوره، تبعا لدرجة تطور الاقتصاد، ودرجة تطور السوق ودرجة تطور المؤسسات النقدية المالية سواء ارتبط الأمر بعمليات السوق المفتوحة، أو بالوسائل الأخرى وبالذات غير المباشرة منها، إذ أن السياسة النقدية التي يحدد وسائلها البنك المركزي تكون أكثر فعالية وتأثير على عمل

[1] إكن لونيس، مرجع سبق ذكره، ص67

الأسواق المالية والنقدية في الدول المتقدمة بسبب تطور الأسواق المالية والنقدية المرتبطة بحالة التطور العامة لاقتصاديات هذه الدول، والتي تضمنت التعدد والتنوع الواسع في الجهات التي تتعامل في هذه الأسواق وضخامة حجم تعاملاتها، سواء الجهات التي توفر العرض من الأوراق المالية التي يتم التعامل فيها، وهي الشركات والجهات المالية والحكومية وغيرها، أو الجهات التي توفر الطلب على هذه الأوراق، والمتمثلة في المدخرين والمستثمرين والذي يزداد عددهم وتتسع تعاملاتهم وبأحجام كبيرة نتيجة زيادة الادخارات الناتجة عن ارتفاع الدخول، إضافة إلى تطور الخدمات التي تقدم للمتعاملين في هذه الأسواق وبالشكل الذي يساعد على توسيع التعاملات فيها، وبالتالي فأن البنك المركزي عندما يدخل كبائع أو مشتري للأوراق المالية يجد متعاملين بأعداد كبيرة وبقرات عالية، وبهذا تتوفر إمكانية كبيرة للبنك المركزي في التأثير على عمل الأسواق المالية والنقدية من خلال عمليات السوق المفتوحة، وينطبق الأمر ذاته على وسائل السياسة النقدية الأخرى التي تزداد فعالية استخدامها في الدول المتقدمة نتيجة التقدم الذي تعيشه.[1]

الفرع الثاني: فعالية السياسة النقدية في الدول النامية

في حين أن السياسة التي يحدد وسائلها البنك المركزي تكون أقل فعالية وتأثيرا على الاقتصاد وتطوره بسبب ضعف درجة تطور الأسواق المالية والنقدية، وضعف درجة تطور المؤسسات المالية والنقدية، والمرتبطة بضعف درجة التطور العامة في اقتصاديات الدول النامية، والتي تتضمن عدد غير واسع وغير متنوع من الجهات التي تتعامل في هذه الأسواق، وصغر حجم تعاملاتها، سواء اتصل الأمر بالجهات التي توفر العرض من الأوراق المالية التي يتم التعامل فيها وهي الشركات والجهات المالية وغيرها، أو الجهات التي توفر الطلب على هذه الأوراق والمتمثلة في العدد المحدود نسبيا من المدخرين والمستثمرين وانخفاض تعاملاتهم حجما وعددا نتيجة انخفاض الادخارات الناجمة عن انخفاض الدخول، وبالتالي انخفاض الاستثمارات إضافة إلى ضعف مستوى الخدمات التي تقدم للمتعاملين فيها كما ونوعا، وبالشكل الذي يؤدي إلى ضعف التعاملات في هذه الأسواق وبالتالي فأن البنك المركزي عندما يدخل كبائع أو كمشتري للأوراق المالية لا يجد متعاملين بأعداد كافية وبقدرات عالية، وبهذا الإنتاج الإمكانية للبنك المركزي في الدول النامية التأثير على عمل الاقتصاد وعلى تطور نشاطاته، بصورة فعالة من خلال عمليات السوق المفتوحة، سواء من خلال عمليات البيع أو الشراء التي يقوم بها في هذه السوق وينطبق نفس الأمر على وسائل السياسة النقدية الأخرى والتي نقل فاعلية استخدامها لدرجة كبيرة في الدول النامية نتيجة حالة عدم التطور في اقتصاديات هذه الدول، والتي تعيق ذلك وتخفض هذه الفاعلية.

وكنتيجة لما سبق يلاحظ أن فاعلية السياسة النقدية تكون أقل في الدول النامية.[2]

---

[1] فليح حسن خلف، **النقود والبنوك، عالم الكتب الحديث**، الطبعة، 2006، ص – ص 314 – 314.

[2] المرجع السابق، ص – ص 315 –317.

خلاصة:

مما سبق نستخلص ما يلي:

1- يعتبر البنك المركزي أهم مؤسسة في اقتصاد أي دولة تعمل على الإشراف والتنظيم وتوجيه المؤسسات المصرفية والمالية بما يضمن النمو والاستقرار الدائم، ولا تهدف إلى تحقيق الربح.

2- يقوم البنك المركزي بعدة وظائف أهمها: إصدار العملة فهو بنك الإصدار، ومستشار الحومة، بالإضافة إلى وظيفة الرقابة على الائتمان المصرفي وهي أبرز وظائفه، كما أن البنك المركزي واضع ومنفذ السياسة النقدية.

3- تعرف السياسة النقدية على أنها: "مجموعة الأدوات والإجراءات التي يتخذها البنك المركزي للتحكم في إدارة كل من النقود والائتمان في البنوك"

4- هناك نوعان من الأدوات للرقابة على الائتمان المصرفي وهما:

الأدوات الكمية، الأدوات الكيفية.

5- هناك عدة أهداف للسياسة النقدية منها: الأهداف الأولية، الوسيطة، النهائية.

6- تمثل السياسة النقدية الإدارة الفعالة لتحقيق أهداف اقتصادية ويتولى البنك المركزي السهر على تنفيذ هذه السياسة وفق ما يتطلب الوضع الاقتصادي السائد في البلد.

الفصل الثاني

الإطار النظري للصيرفة الإلكترونية

تمهيد :

نتيجة للنمو المتسارع في تقنية المعلومات، أصبح استخدام الخدمات الالكترونية المصرفية من أهم أدوات المنافسة فيما بين البنوك، مما تطلب ملاحقة التقنية الحديثة واستعراض أفضلها واقتنائها لتحقيق الميزة التنافسية، وقد اتخذت البنوك خطوات حديثة نحو التحول إلى الخدمات الالكترونية المصرفية لكسب عملائها والتنافس في هذه الخدمات، فأصبحت تقدم الخدمات الالكترونية المصرفية بصورة ميسرة وآمنة على مدار الساعة، ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى ما يلي:

المبحث الأول: مدخل عام حول الصيرفة الالكترونية.

المبحث الثاني: تطبيقات الصيرفة الالكترونية.

المبحث الثالث: مخاطر الصيرفة الالكترونية وآثارها.

المبحث الأول: مدخل عام حول الصيرفة الالكترونية

أدى الانتشار المذهل والمتسارع في شبكة الانترنت إلى تغيرات جوهرية في طبيعة القطاع المصرفي والمالي، من خلال إمداده بآليات حديثة، جعلته أكثر مرونة وديناميكية وسرعة في تقديم الخدمات، فقد ظهرت الصيرفة الالكترونية التي عملت على تحقيق الاستفادة القصوى من تكنولوجيا المعلومات بغية تطوير نظام ووسائل تقديم الخدمة المصرفية.

المطلب الأول : نشأة الصيرفة الالكترونية ومفهومها

لقد عرف عالم الأعمال المصرفية تحولا نوعيا غير من أبعاد و أهداف استراتيجيات المصارف في العقود القليلة الأخيرة، وهدا ما أدى بالمؤسسات المصرفية بالاتجاه نحو تقديم نوع جديد من الخدمات،وهو ما يتجسد في الصيرفة الإلكترونية وفي هذا المطلب سنتطرق إلى نشأة ومفهوم الصيرفة الإلكترونية

الفرع الأول: نشأة الصيرفة الالكترونية

تعود نشأة الصيرفة الالكترونية إلى سبعينات القرن العشرين وارتباطا التوفيق بقيام البنوك بغرض خدماتها عبر الهاتف، حيث أصبح الزبون قادرا على استخدام الخط الهاتفي للاطلاع على أرصدته، تحويل الأموال وتسديد الفواتير، وفي الثمانينات أصبح الكمبيوتر الشخصي وسيلة جيدة ويمكن استخدامها في الصيرفة بالمنزل وحلت بذلك مشكلة محدودية الأنظمة الهاتفية فيما يتعلق بالصور والكتابة، وبعد التطور الكبير الذي عرفته الانترنت في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات وجدت البنوك فيها الوسيلة المثلى لمعرفة العمليات المالية دون تحرك للسيولة النقدية، وتعتبر سنة 1995 نقطة التحول في العمل المصرفي، بإنجاز شركة Netscape أول برنامج متصفح يسمح بدخول مواقع الويب، هذا الحدث جعل أمر الصيرفة حقيقة مجسدة، ويعتبر البنك الأمريكي *SFNB أول بنك يقدم خدماته عبر الخط في العالم.[1]

الفرع الثاني : مفهوم الصيرفة الالكترونية

يمكن التطرق إلى مجموعة من التعاريف كالآتي :

-**التعريف الأول:** هي إجراء العمليات المصرفية بطرق الكترونية، أي استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة، سواء تعلق الأمر بالأعمال المصرفية التقليدية أو الجديدة، وفي ظل هذا النمط لن

[1] العاني إيمان، **البنوك التجارية وتحديات التجارة الالكترونية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري، قسنطينة ، الجزائر، 2006، 2007، ص : 141.

يكون العميل مضطرا للتنقل إلى البنك إذا أمكنه القيام بالأعمال التي يريدها من بنكه في أي مكان وفي أي زمان.[1]

-**التعريف الثاني:** هي كافة العمليات أو النشاطات التي يتم عقدها أو تنفيذها أو الترويج لها بواسطة الوسائل الالكترونية أو الضوئية مثل: الهاتف والحاسب والصراف الآلي والانترنت والتلفزيون الرقمي وغيرها، وذلك من قبل المصارف أو المؤسسات المالية، وكذلك العمليات التي يجريها مصدرو البطاقات الالكترونية وأيضا المؤسسات التي تتعاطى التحويل النقدي الكترونيا.[2]

-**التعريف الثالث:** هي تقديم الخدمات المصرفية مباشرة للعملاء من خلال التفاعل الآلي مع القنوات الالكترونية المختلفة التي يوفرها البنك لجميع المستخدمين (أفراد وشركات) على مدار الساعة.[3]

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص التعريف التالي للصيرفة الالكترونية أنها: تمثل تقديم خدمات مصرفية متنوعة باستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وذلك باستخدام أدوات الكترونية مختلفة كأجهزة الصراف الآلي، الهواتف النقالة ...الخ، والتي تمكن العملاء الاستفادة منها في أي وقت ومكان بسرعة فائقة وتكلفة أقل دون عناء.

توجد ثلاث صور من العمليات المصرفية التي تشكل أنماط البنوك الالكترونية والتي تتحدد في ضوئها طبيعة هذه العمليات وهذه الأنماط الثلاثة هي :

1- **النمط المعلوماتي (Informational):** يمثل المستوى الأساسي والحد الأدنى للنشاط الالكتروني المصرفي والذي يسمح بتقديم المعلومات عن برامجه ومنتجاته وخدماته المصرفية.

2- **النمط الاتصالي(communication):** يتيح هذا النمط عملية التبادل الاتصالي بين البنوك والمتعاملين مثل: البريد الالكتروني، تعبئة الطلبات أو النماذج (on-line) وتعديل معلومات القيود والحسابات، والاستفسارات.

3- **النمط التعاملي(transactional):** يوفر هذا النمط للبنك فرصة ممارسة نشاطه في بيئة الكترونية، كما يمكن للمتعاملين انجاز معظم معاملاتهم الكترونيا من سداد قيمة الفواتير، وإدارة التدفقات النقدية، وإجراء كافة الخدمات الاستعلامية سواء داخل البنك أو خارجه.[4]

---

[1] وسيم محمد الحداد وآخرون، **الخدمات المصرفية الالكترونية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى 2012، ص55.

[2] ناظم محمد نوري ألشمري، عبد الفتاح زهير العبد اللات، **الصيرفة الالكترونية (الأدوات والتطبيقات ومعيقات التوسع)**، دار وائل للنشر، الأردن- عمان، الطبعة الأولى 2008، ص28.

[3] معهد الدراسات المصرفية، **الخدمات المصرفية الالكترونية**، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، دولة الكويت، السلسلة الخامسة، العدد 12، يوليو 2013، ص2.

[4] محمد عبد حسين الطائي، **التجارة الالكترونية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2010، ص232.

المطلب الثاني: أهمية الصيرفة الإلكترونية وخصائصها

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى أهمية الصيرفة الإلكترونية، وأبرز الخصائص التي تميزها

الفرع الأول :أهمية الصيرفة الإلكترونية

إن قيام المصارف بتسوية أنشطتها وخدماتها المالية عبر الأنترنت يحقق فوائد كثيرة نذكر من أهمها:

– تخفيض النفقات التي يتحملها البنك يجعل تكلفة إنشاء موقع للبنك عبر الأنترنت لا تقارن بتكلفة إنشاء فرع جديد للبنك، وما يتطلبه من مبان وأجهزة وكفاءة إدارية، إضافة إلى أن تسويق البنك لخدماته من موقع على الأنترنت يساعده على امتلاك ميزة تنافسية تعزز من مكانته التنافسية وتؤهله إلى مستوى المعاملات التجارية العالمية.

– إن توجه البنوك العالمية نحو شبكة الأنترنت وما تتميز به من قدرات تنافسية يلزم البنوك الصغيرة بضرورة الارتقاء إلى مستوى هذه التحديات، ووفقا لذلك سيقوم العملاء بالمقارنة بين خدمات البنوك لاختيار الأنسب، وبذلك تكون الأنترنت عامل منافسة قوي في جذب العملاء.

– تساهم الأنترنت في التعريف بالبنوك والترويج للخدمات المصرفية بشكل إعلامي، وهو ما يساهم في تحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة.

– إن الصيرفة الالكترونية تؤدي إلى تحسين التعامل بين المصارف وبناء علاقات مباشرة، وتوفير المزيد من فرص العمل والاستثمار، وهو ما يساعد على النجاح والبقاء في السوق المصرفية.

– استخدام الأنترنيت يساهم في تعزيز رأس المال الفكري وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاستفادة من الابتكارات الجديدة التي يكون لها انعكاس على أعمال البنوك.[1]

– إن الصيرفة الالكترونية تؤدي لتيسير التعامل بين البنوك وجعله متواصلا على مدار الوقت.

– اختصار المسافات الجغرافية ورفع الحواجز التقليدية.

– قيام علاقات مباشرة بين البائع والمشتري

– يشكل استخدام الانترنت في البنوك نافذة إعلامية لتعزيز الشفافية، من خلال التعريف بهذه البنوك وترويج خدماتها، وإعلام نشأة البنك وتطوره ومؤشراته المالية لوضعها تحت تصرف الباحثين والدارسين وسائر الأطراف الأخرى المعنية بالأمر.[2]

---

[1] وسيم محمد الحداد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص – ص : 74،75

[2] أحمد بوراس، **العمليات المصرفية الالكترونية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الحادي عشر، الجزائر، ماي 2007، ص– ص : 203،204.

الفرع الثاني: خصائص الصيرفة الالكترونية

في هذا الفرع سنتطرق إلى أهم الخصائص التي تميز الصيرفة الالكترونية عن الصيرفة التقليدية وهي:

1- اختفاء المعاملات والوثائق الورقية بحيث أن كافة الإجراءات تتم عن طريق الشبكة ودون الحاجة إلى استخدام أي أوراق.

2- فتح المجال أمام البنوك صغيرة الحجم لتوسيع نشاطها عالميا باستخدام شبكة الأنترنت، دون الحاجة إل التفرع خارجيا، وزيادة الاستثمار والموارد البشرية وغيرها.

3- القدرة على إدارة العمليات المصرفية للبنوك عبر شبكة الأنترنت بكفاءة من أي موقع جغرافي، وبالتالي يستطيع البنك أن يختار أفضل الأماكن على مستوى العالم، من حيث النظم الاقتصادية المشجعة أو الأوضاع السياسية المستقرة أو المعاملة الضريبية الأفضل ليمارس أعماله في بيئة مناسبة وينشرها في جميع أنحاء العالم.[1]

4- عدم إمكانية تحديد الهوية حيث لا يرى طرفا التعاملات الالكترونية كل منهما الآخر، وهو ما تعالجه التكنولوجيا بالعديد من وسائل التأمين للتعرف على الهوية الإلكترونية.

5- إمكانية تسليم بعض المنتجات إلكترونيا مثل: المنتجات الرقمية ككشوف الحساب والرصيد وغيرها.

6- سرعة تغير القواعد الحاكمة وذلك لمواكبة التطور السريع في مجال المعاملات الالكترونية، مما يحتاج إلى السرعة في صياغة التشريعات اللازمة لمواكبة هذا التطور السريع.[2]

[1] ناظم محمد نوري ألشمري، عبد الفتاح زهير العبد اللات، مرجع سبق ذكره، ص-ص 34- 35.

[2] نادية عبد الرحيم، **تطور الخدمات المصرفية ودورها في تفعيل النشاط الاقتصادي وحالة الجزائر**. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود بنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2010 – 2011، ص79.

المطلب الثالث: متطلبات الصيرفة الالكترونية ومبررات التحول نحوها

في هذا المطلب سنتطرق إلى متطلبات الصيرفة الإلكترونية, واهم الأسباب التي أدت إلى التحول إليها

الفرع الأول : متطلبات الصيرفة الالكترونية

هناك عدة متطلبات أساسية يجب توافرها لعمل الصيرفة الالكترونية وتتمثل فيما يلي:

1- البنية التحتية التقنية:

إن أولى متطلبات الصيرفة الالكترونية، البنية التحتية التقنية،والبنى التحتية التقنية للصيرفة الالكترونية لا يمكن أن تكون معزولة عن بنى الاتصالات وتقنية المعلومات، ذلك لأنها تحيى في بيئة الأعمال الالكترونية والتجارة الإلكترونية، و المتطلب الرئيسي لضمان أعمال الكترونية ناجحة، ودخول آمن وسليم لعصر المعلومات يتمثل بالاتصالات وبقدر كفاءة البنى التحتية، وسلامة سياسات السوق الاتصالي، كما أن فعالية وسلامة بنى الاتصالات تقوم على سلامة التنظيم الاستثماري، ودقة المعايير وتواؤمها الدولي، وكفاءة وفعالية التنظيم القانوني لقطاع الاتصالات، كما أن العنصر الثاني للبناء التحتي يتمثل بتقنية المعلومات، من حيث الأجهزة والبرمجيات والحلول والكفاءات البشرية المدربة والوظائف الاحترافية، وهذه دعامة الوجود والاستمرارية والمنافسة، ولم يعد المال وحده المتطلب الرئيسي، بل إستراتيجية التواؤم مع متطلبات وسلامة البرامج والنظم المطبقة لضمان تعميم التقنية بصورة منظمة وفاعلة، وضمان الاستخدام الأمثل والسليم لوسائل التقنية.[1]

وتتمثل عناصر إستراتيجية البناء التحتي للاتصالات وتقنية المعلومات فيما يلي[2] :

- ✓ تحديد أولويات وأغراض تطوير سوق الاتصالات في الدولة
- ✓ التوجه إلى تحقيق هدف الدخول للأسواق العالمية مع احتياطات تطوير التقنية للشركات الخاصة.
- ✓ السياسات التسويقية والخدمية والتنظيمية لضمان المنافسة في سوق الاتصالات وضمان جذب الاستثمارات في هذا القطاع.

---

[1] يوسف مسعداوي، **البنوك الالكترونيةE-BANKING**، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية – واقع وتحديات – جامعة البليدة، الجزائر (السنة) ص 232 + أيام الملتقى.

[2] بن عياد محمد سمير، سماحي احمد، **التكنولوجيا الالكترونية البنكية ضرورة أم حتمية بالنسبة للمؤسسات المصرفية الجزائرية**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية ، جامعة بشار ، الجزائر،24-25 نوفمبر 2006، ص7.

- ✓ تنظيم الالتزامات لمنظمي الخدمات مع تحديد معايير ومواصفات الخدمة المميزة، وفي مقدمتها معايير أمن وسلامة تبادل المعلومات وسريتها وخصوصية المشتركين.
- ✓ توفير الإطار القانوني الواضح الذي يحدد الالتزامات لأطراف العلاقة.
- ✓ تحديد نطاق التدخل الحكومي وتحديد أولويات الدعم وما يتعين أن يكون محلا للتشجيع الاستثماري من قبل الدولة.

2- الكوادر البشرية:

إذ أن توافر الكوادر البشرية المؤهلة والقادرة على أداء الأنماط الجديدة من العمل القائم على التقنية الحديثة، يعد من المتطلبات الضرورية لضمان التحول نحو الصيرفة الالكترونية، وذلك الأمر يتطلب التواصل التأهيلي والتدريبي للكوادر في مختلف الوظائف الفنية والمالية والتسويقية والاستشارية والإدارية.[1]

3- التفاعل مع المتغيرات والاستراتيجيات الفنية والإدارية والمالية:

التفاعلية لا تكون في التعامل مع الجديد فقط أو مع البنى التقنية فقط، وإنما مع الأفكار والنظريات الحديثة في حقول الأداء الفني والتسويقي والمالي والخدمي، تلك الأفكار التي تجيء وليدة تفكير إبداعي وليس وليدة تفكير نمطي.[2]

4- التقييم المستمر:

تتطلب الاستمرارية في أداء الصيرفة الالكترونية التقييم الموضوعي والمستمر لفاعلية أداء أدواتها الإلكترونية، بالاستعانة بالجهات والكوادر المتخصصة، لمعرفة سلامة آداها والوقوف على الصعوبات التي تواجه عملها، واتخاذ القرارات والإجراءات المناسبة للحد منها.[3]

الفرع الثاني: مبررات التحول نحو الصيرفة الالكترونية

لقد كانت هناك أسباب عديدة أدت إلى الاتجاه نحو الصيرفة الإلكترونية في ظل التطورات السريعة التي شهدها النشاط المصرفي في ظل التنامي السريع للتكنولوجيا، واتساع نطاق الاقتصاد الرقمي أو الرمزي ومن بين أهم هذه المبررات مايلي:

---

[1] نصر محمود مزنان فهد، **إمكانية التحول نحو الصيرفة الالكترونية في البلدان العربية**، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 4، 2011، ص10.

[2] يوسف مسعداوي ، مرجع سبق ذكره، ص233.

[3] نصر محمود مزنان فهد، مرجع سبق ذكره، ص10.

1- فقدان المصارف التجارية جزءا غير قليل من نشاطها في ميدان الإقراض طويل الأجل لصالح سوق السندات خلال السنوات الأخيرة، بحيث أن الشركات المالية التابعة لكبرى الشركات الصناعية أخذت تتقاسم مع المصارف فرص الإقراض المتاحة في الأسواق المصرفية والمالية داخل وخارج حدود الدول.

2- شهدت المصارف التجارية انخفاضا في النسبة المرتفعة تاريخيا من حساب الودائع المصرفية، حيث تناقصت أهميتها النسبية وظهور اتجاهات جديدة في مجال تقديم المنتجات والخدمات المصرفية للزبائن مع ما يترتب على ذلك من آثار على ربحية المصارف، حيث أنه وبانخفاض مقدار الودائع وبقاء معظم التكاليف ثابتة فإن تكلفة الودائع سوف ترتفع مما يؤثر سلبا في الربحية.

3- أن المصارف التجارية قد فقدت جزئا كبيرا من نشاطها في حقل الإقراض قصير الأجل لصالح سوق الأوراق التجارية والمالية عموما، فالمقترضون من مؤسسات وشركات الأعمال لا يلجأون في الوقت الحاضر بشكل كبير إلى المصارف التجارية لتأمين احتياجاتهم من التمويل قصير الأجل بل يعمدون بشكل متزايد إلى الحصول على مصادر التمويل مباشرة من خلال المقرض أو المستثمر والذي يعتمد في قراراته التوظيفية على نوعية التوظيف وتسعير الأوراق التجارية أو المالية من قبل وكالات التصنيف العالمية، ومن ثم فإن إلغاء الكلفة المرتفعة لأجهزة المصرف معناه كلفة أقل للتمويل بالنسبة لمصدر الورقة وأيضا عائدا أعلى على التوظيف بالنسبة للمستثمر.

4- تناقص دور المصارف في مجال انفرادها بتقديم الخدمات المالية، فقد تزايدت أعداد المنافسين ومنها شركات الخدمات المالية الغير مصرفية، حيث وجدت هذه الشركات الفرص متاحة أمامها لتقديم نوع جديد بالكامل من العمليات التي يحتاجها الزبائن متوسطي الدخل الذين لم يحصلوا على الخدمات المصرفية المرغوبة في السابق والذين يرغبون في استثمارات ذات مردود أعلى، إلى جانب بساطة وسهولة التعامل.[1]

[1] فلاح حسن ثويني، وحيدة جبر خلف، **الصيرفة الالكترونية (الميزات والمخاطر ومتطلبات النجاح)**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الرابع والخمسون، 2005، ص – ص: 5 –6.

المبحث الثاني: تطبيقات الصيرفة الالكترونية

شهدت الصناعة المصرفية في الآونة الأخيرة تقدما ملموسا في مجال السماح لعملاء البنوك بإجراء العمليات المصرفية من خلال شبكات الاتصال الالكترونية وهذه الخدمات عموما تجمع بين العديد من الأطراف التي تعرف بأطراف الصيرفة الالكترونية.

المطلب الأول: خدمات الصيرفة الالكترونية والأطراف المشكلة لها

وفي هذا المطلب سنتطرق إلى أهم الخدمات المصرفية الإلكترونية، وأهم الأطراف المشكلة لها

الفرع الأول: خدمات الصيرفة الالكترونية

يقصد بالعمليات المصرفية الالكترونية تقديم البنوك الخدمات المصرفية التقليدية أو المبتكرة من خلال شبكة اتصال إلكترونية، وتقتصر صلاحية الدخول إليها على المشاركين فيها وفقا لشروط العضوية التي تحددها البنوك وذلك من خلال أحد المنافذ على الشبكة كوسيلة لاتصال العملاء بها بهدف:

-إتاحة معلومات عن الخدمات التي يؤديها البنك دون تقديم خدمات مصرفية على الشبكة.

-حصول العملاء على خدمات مثل التعرف على معاملاتهم وأرصدة حساباتهم وتحديث بياناتهم وطلب الحصول على قروض.

-طلب العملاء تتقيد عمليات مصرفية مثل تحويل الأموال، وذلك يتطلب أن يتوافر لدى البنوك سياسات وإجراءات لتقييم المخاطر **ASSESSING** والرقابة عليها **Controlling** ومتابعتها **Monetoting**[1] ويمكن تصنيف الخدمات المصرفية المقدمة عبر الأنترنت إلى الفئات الثلاث الآتية:[2]

-الخدمات المعلوماتية Informational services

-ويقوم المصرف هنا بعرض وتسويق الخدمات والمنتجات المصرفية المقدمة ضمن موقع إلكتروني عنكبوتي **(Web Site)** على الأنترنت، وينطوي هذا النوع من الخدمات على مخاطر متدنية نسبيا، بسبب عدم وجود قناة اتصال إلكتروني عبر الأنترنت تمكن أحدا من الدخول إلى الشبكة وأنظمة المعلومات الداخلية للمصرف.

[1] محمود أحمد إبراهيم الشرقاوي، **مفهوم الأعمال المصرفية الالكترونية وأهم تطبيقاتها**، مداخلة مقدمة ضمن مؤتمر الأعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون، كلية الشريعة والقانون وغرفة تجارة وصناعة ديني، ماي 2003، ص18.

[2] ناظم محمد نوري ألشمري، عبد الفتاح زهير العبد اللات، مرجع سبق ذكره، ص39.

أ- **الخدمات الاتصالية: communicational services**

وينطوي هذا النوع من الخدمات على مخاطر أعلى، حيث أنه يسمح بنوع من الاتصال المحدود بشبكة وأنظمة المعلومات الداخلية للمصرف، والمثال على هذه الخدمات: طلب كشف حساب، تقديم طلب الحصول على تسهيلات ائتمانية وغيرها.

ب- **الخدمات التنفيذية Executive service**

وهذا النوع من الخدمات يسمح لعميل المصرف تنفيذ الخدمة المصرفية عبر الانترنت، حيث يمكن العميل من إجراء عمليات التحويل النقدي، ودفع الفواتير، وإجراء عمليات تنفيذية على حسابه وغيرها، ويعتبر هذا النوع هو الأكثر خطورة على الإطلاق، حيث أنه يمكن عميل المصرف من الدخول إلى أنظمة المعلومات الداخلية وتنفيذ العمليات المطلوبة.

الفرع الثاني : الأطراف المشكلة للصيرفة الالكترونية:

يعتبر البنك الالكتروني كمؤسسة مبنية بشكل كلي أو جزئي على قناة توزيع واحدة وهي الأنترنت من خلال هذا التعريف يمكن توضيح أربع أنواع من الأطراف المشكلة للبنك الالكتروني:

1- البنوك التقليدية: البنوك التقليدية والتي لم تتخطى بعد عتبة البنوك الالكترونية ولكنها على الأقل تملك موقع معلوماتي، حيث يعطي الموقع المعلومات مثل: طبيعة الخدمات المقدمة، سعر الفائدة، أسعار الخدمات المقدمة إضافة إلى معلومات عن مجموع الوكالات المتممة للبنك.

2- البنوك الثنائية النشاط: وهي البنوك التي تقوم بعرض الخدمات بشكلها التقليدي وأيضا بشكلها الإلكتروني، حيث تهدف هذه البنوك إلى غزو أسواق جديدة نتيجة لعرضها كلا الخدمتين مع بعض، ومثال في فرنسا: CCF le crédit lyonnais

3- البنوك الافتراضية Intrenet Only: والتي تعتبر بنوك افتراضية بصفة كلية لا تملك أي وكالة بنكية، ونجد في هذه الفئة نوعين من البنوك النوع الأول : **Les stat-up** والتي تقترح عبر الأنترنت خدمات مطابقة للخدمات التقليدية، أما بالنسبة للنوع الثاني: فنجد ما يسمى بالمتعاملين الخارجيين **Operateurs étrangers** أي تأسيس وكالة الكترونية على الانترنت خارج البلاد من أجل تقليص تكاليف تأسيس وكالة فعلية.

4- الداخلين الجدد في العالم المالي: ويتمثلون بشكل خاص في شركات التأمين، شركات التوزيع مثلا في فرنسا نجد **(casino, Auchan, Carfeur)** التي تبحث عن تنويع مكثف لنشاطاتها من اجل زيادة المردودية، غير أن هذه الفئة تكتفي حاليا بخدمات محدودة مثل : حسابات الادخار، قروض الاستهلاك.

- إن عوامل نجاح هذه الأطراف تتمثل في خلق اسم تجاري يسهل تطبيقه في أذهان العملاء، والبنوك الالكترونية تخصص جزء كبير من حجم استثماراتها كتكاليف التسويق والاتصال كما أنها تعتمد على الوعي الكافي للعملاء ومعرفتهم لمزايا البنوك الالكترونية.[1]

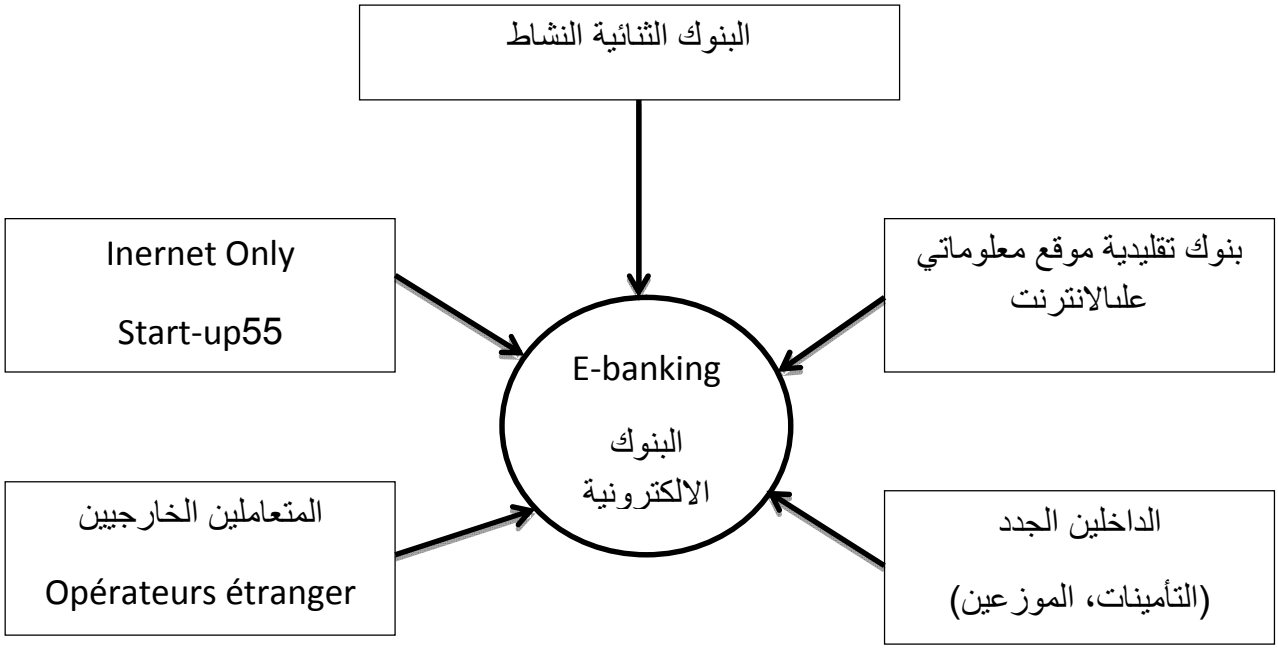

الشكل رقم (03) الأطراف المشكلة للصيرفة الالكترونية

المصدر: محمد سمير بن عياد، سماحي احمد، التكنولوجيا الالكترونية البنكية ضرورة البنكية بالنسبة للمؤسسات المصرفية الجزائرية، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، جامعة بشار، الجزائر، 24، 25 نوفمبر 2006 ص:8.

[1] محمد سمير بن عياد، سماحي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص7.

المطلب الثاني: الوسائط المصرفية الإلكترونية

من اجل إبلاغ الصيرفة الإلكترونية تتخذ المصارف مجموعة من القنوات أهمها:

الفرع الأول: الصراف الآلي (Automatic teller Machine ATM)

الصراف الآلي هو جهاز يعمل أوتوماتيكيا لخدمة العملاء دون تدخل العنصر البشري، ضمن برامج معدة سلفا تلبي العديد من حاجات العملاء المصرفية على مدار الساعة، وذلك من خلال بطاقة الصراف الآلي وهي بطاقات بلاستيكية بمواصفات معينة تصدر عن بنك العميل بناء على طلبه وبموافقة الفرع وتحمل هذه البطاقة اسم ورقم حسابه ورمز الفرع، وعليها شريط (جزء) ممغنط ذو لون بني داكن يحمل نفس المعلومات ومعطيات محددة سلفا، ولكل بطاقة رقم سري يعرفه ويحدده حاملها.[1]

ومن الإرشادات لمستخدمي الصراف الآلي ما يلي:

1- المحافظة على بطاقة الصراف الآلي والتي تسمى أيضا(Débit card)، والتأكد من وجودها مع العميل دائما

2- الإبلاغ بسرعة في حالة فقدانها.

3- اختيار رقم سري للبطاقة مختلف عن رقم الهاتف، او الرقم الوطني، أو تاريخ الميلاد لأن ذلك يؤدي إلى صعوبة في الاستخدام في حالة السرقة.

4- التأكد من صحة الوصل في حالة إجراء أية عملية مالية[2].

وهناك ثلاث أنواع من آلات الصرف وهي:[3]

أ- **آلات الصرف بعيدة المدى (Remote ATM)** هي محطات طرفية إلكترونية متواجدة في أماكن بعيدة جغرافيا عن مبنى المصرف، بحيث تعكس تلك الأماكن فرص تسويقية محتملة للتوزيع المصرفي، نظرا لوجود تجمعات من العملاء الحاليين والمحتملين بها،والهدف الرئيسي وراء استخدام هذا النوع من الآلات هو تحقيق درجة أكبر من الملائمة المكانية، ومن أمثلة عن تلك الأماكن النوادي الرياضية والمطارات وغيرها.

---

[1] خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، **إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية**، دار وائل للنشر، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 2006، ص207.

[2] ناظم محمود نوري ألشمري، عبد الفتاح زهير البد اللات، مرجع سبق ذكره، ص30.

[3] كمال مولوج، محمد طلحة ، **الصيرفة الالكترونية وتأثيرها على جودة الخدمات المصرفية**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي الرابع حول: عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر – عرض تجارب دولية، جامعة خميس مليانة، الجزائر، يومي 26-27 أفريل 2011، ص4.

ب- **آلات صرف داخلية Internal ATM**

تتواجد داخل هياكل المصرف والغرض منها امتصاص الطلب الزائد، والهدف الرئيسي من وراء استخدام هذا النوع من الآلات هو لتخفيض الضغط الناتج عن صفوف الانتظار، يعني ذلك أن هذه النوعية من الآلات توفر الملائمة الأدائية للخدمة المقدمة للعميل.

ج- **آلات الصرف خارج المبنى: Off.dermines AFM**

محطات طرفية إلكترونية متواجدة حول المبنى الخارجي للمصرف، بغرض توفير خدمات مصرفية بعد ساعات العمل الرسمية، أي توفير الملائمة الزمنية للخدمة.

الفرع الثاني : المصارف الهاتفية Bank téléphone

هي خدمة تقدمها البنوك لعملائها، حيث تمنحهم حقوق الاتصال الهاتفي بالبنك من خلال رقم مخصص مرتبط بالحاسوب المركزي للبنك، وبعد ذلك يطلب من العميلأن يدخل رقمه السري على جهاز الهاتف، ثم يطلب العملية التي يريدها، وبذلك تنجز العملية دون الحاجة للحضور الشخصي للبنك، وهذا ما يتيح الفرصة لعملاء البنك بالتحكم في حساباتهم، وإجراء عمليات الدفع وتحويل الأموال من أي مكان حول العالم بواسطة هواتفهم المتحركة، ويدعم تطبيق المعاملات المصرفية عبر الهاتف المتحرك معظم أجهزة الهاتف، بما في ذلك أجهزة الهواتف الذكية، إضافة إلى التطبيقات المتوافرة باللغتين العربية والانجليزية، كما أصبح بإمكان عملاء البنك إعادة شحن رصيد هواتفهم المتحركة ودفع فواتيرهم بطريقة سلسة وآمنة[1].

الفرع الثالث: نقاط البيع الالكترونية: Electronic points of sale

وهي الآلات التي تنتشر لدى المؤسسات التجارية والخدمية بمختلف أنواعها وأنشطتها، ويمكن للعميل استخدام بطاقات بلاستيكية أو بطاقات ذكية للقيام بأداء مدفوعات من خلال الخصم على حسابه إلكترونيا ودلك بتمرير هذه البطاقة داخل هذه الآلات المتصلة إلكترونيا بحواسيب الصراف.[2]

[1] معهد الدراسات المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص3.

[2] محمد الصيرفي، **إدارة العمليات المصرفية (العادية – غير العادية- الالكترونية)**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، الطبعة الأولى، 2016، ص218.

الفرع الرابع : الصيرفة المنزلية:

يتم تحميل الحاسوب الشخصي ببرنامج خاص يوفره البنك مجانا او لقاء رسوم للزبائن، لأغراض الاطلاع على الحساب والتصرف في أرصدة الحسابات المصرفية عن طريق خط خاص يبدأ طرفه من المكتب أو المنزل، أو أي مكان وفي أي وقت وينتهي طرفه الثاني عند الحاسوب المركزي للبنك[1].

الفرع الخامس: الصيرفة المحمولة Mobile Banking

وهي تلك الخدمات المصرفية التي تتاح من خلال الهاتف المحمول، من خلال استخدام العميل رقم سري يتيح له الدخول إلى حسابه للاستعلام على أرصدته، وكذلك للخصم منه تنفيذا لأي من الخدمات الصرفية المطلوبة.[2]

الفرع السادس: بنوك الأنترنت

وتسمى أيضا بالبنوك الافتراضية Virtual Banks وهي تلك البنوك التي تستخدم الأنترنت كقناة للحصول على الخدمات المصرفية، بحيث تعد بنوك الأنترنت الأعم والأشمل والأيسر، والأكثر أهمية في مجال قنوات توزيع الخدمات المصرفية إلكترونيا، وذلك بفضل اتساع شبكة الأنترنت، والزيادة اليومية لعدد مستخدميها، ويمكن تمييز بنوك الأنترنت إلى قسمين رئيسين ويتعلق القسم الأول بأداة الخدمة المصرفية من خلال شبكة الأنترنت الدولية من خلال ربط البنوك لحواسيبها على الشبكة الدولية فيتمكن العميل من أي مكان وفي أي وقت الدخول إلى هذه الشبكة، ثم من خلال رقم سري شخصي يمكنه الدخول إلى حاسب البنك لتنفيذ عملياته المصرفية وفقا للقواعد والشروط المسموح بها أما القسم الثاني فإنه يتعلق بالتجارة الإلكترونية والتي تتم عبر شبكة الأنترنت بين البائع والمشتري، وكل من بنكي البائع والمشتري لتسوية مبالغ الصفقة.[3]

---

[1] بن شريف مريم، **الأعمال المصرفية الالكترونية الرهانات والتحديات إشكالية الاشراف والرقابة المصرفية**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر – عرض تجارب دولية – جامعة خميس مليانة، الجزائر يومية 26-27 أفريل 2011، ص3.

[2] وسيم محمد حداد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص64.

[3] سليمة عبد الله، **دور تسويق الخدمات المصرفية الالكترونية في تفعيل النشاط البنكي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص : تسويق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الحاج لخضر – باتنة – الجزائر، 2008، 2009،ص 103.

المطلب الثالث: وسائل الدفع الالكتروني

لقد تطورت وسائل الدفع الالكترونية خاصة منذ انتشار عمليات التجارة الالكترونية، وتطورها على الصعيد العالمي بمفهومها الشامل والذي يتضمن إجراء كافة أنواع المعاملات التجارية باستخدام الطرق الالكترونية، وسنتطرق من خلال هذا المطلب إلى أهم وسائل الدفع الالكتروني.

حيث تعرف وسائل الدفع الالكترونية على أنها:" أنظمة الدفع التي تتم الكترونيا بدلا من الورق (الكاش والشيكات) ويستطيع أي شخص مثلا أن يحاسب على فواتيره الكترونيا أو يقوم بتحويل النقود الكترونيا عبر حسابه البنكي الخاص".[1]

الفرع الأول : أنواع وسائل الدفع الالكترونية:

توجد العديد من وسائل الدفع الالكترونية ويمكن حصرها فيما يلي:

أولا: البطاقات البنكية

تعد البطاقات البنكية مظهرا حديثا من مظاهر تطور شكل ونوعية النقود، وتعرف أيضا باسم النقود البلاستيكية، وهي عبارة عن بطاقات بلاستيكية ومغناطيسية كالكرت الشخصي أو الفيزا أو الماستر كارد، وتمكن هذه البطاقات حاملها من الحصول على النقود عن طريق آلات الصراف الذاتي (ATM) Automated Machines Teller، كما تمكنه أيضا من شراء معظم احتياجاته أو أداء مقابل ما يريده من خدمات وذلك دون أن يكون لديه مبالغ كبيرة من الأموال قد تتعرض للسرقة أو الضياع أو التلف.[2]

وتوجد ثلاث أنواع رئيسية من البطاقات الذكية وهي:

1- البطاقات الائتمانية
2- بطاقات الصرف البنكي
3- بطاقات الدفع

وسنتعرض فيما يلي إلى كل نوع من هذه الأنواع كالتالي:

[1] محمد نور صالح الجداية ، سناء جودت خلق ، **تجارة الكترونية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، الطبعة الثانية، 2012، ص231.

[2] أحمد محمد غنيم، **التسويق والتجارة الالكترونية**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورية مصر، 2010 – 2011، ص ص (242-243).

1- البطاقات الائتمانية (Credit card CC)

تسمى البطاقات التقليدية، وهي تزود حاملها بحد معين من الائتمان لتنفذ المشتريات، مثال بطاقة الفيزا وبطاقة ماستر كارد، وتوصف أحيانا من حيث الزمن بالبطاقات المدفوعة لاحقا، وذلك لأن صاحب البطاقة يقوم بالشراء أولا ثم بالدفع لاحقا.

وتتخذ أغلب البطاقات شكلا مستطيلا مساحته (8x5) سم وتتضمن هذه البيانات :

-اسم الهيئة الدولية وشعارها مثل: Master card Visa إضافة إلى اسم البنك المصدر لها (إن وجد) حيث ان البطاقة تصدر مباشرة عن الشركة.

-رقم البطاقة، اسم حاملها، تاريخ الإصدار، تاريخ الصلاحية أو الانتهاء.

-شريط نموذج توقيع حامل البطاقة وهو شريط مستطيل ممغنط بطول البطاقة لتسهيل إدخالها في آلات معدة للتحقق من صحتها.[1]

2- بطاقة الصرف البنكي (Charge card)

تتيح هذه البطاقة لحاملها الشراء على الحساب في الحال على أن يتم التسديد بصورة لاحقة فهي لا تتضمن أي معنى للائتمان، بل على حاملها أن يسدد قيمة مشترياته مباشرة بمجرد إرسال الفاتورة له ولا يتحمل جراء ذلك أي فوائد في الفترة ما بين الشراء والسداد وهنا لا يوجد أي ائتمان،بمعنى أن فترة الائتمان التي تمنحها هذه البطاقة لا تتجاوز الشهر الواحد.[2]

3- بطاقة الدفع (Debit card):

وتعتمد في الأساس على توافر رصيد فعلي لصاحب البطاقة لدى البنك أو المؤسسة مصدرة البطاقة في شكل حساب جاري، يتم خصم مدفوعات صاحب البطاقة من هذا الحساب الجاري ولا يوجد أي ائتمان ممنوح لصاحب البطاقة وتعتمد قدرته على الدفع فقط على مدى تغطية رصيد حسابه الجاري للمدفوعات، ومن الممكن أ يتم تمويل هذا الحساب الجاري من بطاقات الدفع الائتمانية بتحويل الأموال من البطاقة الائتمانية إلى الحساب الجاري، ومن مميزات هذا النوع من البطاقات هو توفير وقت وجهد العملاء وارتفاع عوائد البنوك المصدرة لها.

تصدر البطاقات البنكية من طرف مجموعة من المنظمات العالمية والمؤسسات المالية والتجارية نذكر منها:

---

[1] جلال عايد الشورة، **وسائل الدفع الالكتروني**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص23.

[2] لوصيف عمار، **استراتيجيات نظام المدفوعات القرن الحادي والعشرين مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص التحليل والاستشراف الاقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008، 2009، ص45.

فيزا: VISA internationale تعد أكبر شركة دولية في اصدار البطاقات الائتمانية يعود تاريخ إنشائها إلى عام 1958 عندما أصدر بنكا أمريكيا البطاقات الزرقاء والبطاقات البيضاء والبطاقات الذهبية.

ماستر كارد: Master carde Internationnale هي ثاني أكبر شركة دولية في إصدار البطاقات الائتمانية، مقرها في الولايات المتحدة، بطاقاتها مقبولة لدى أكثر من 9.4 مليون محل تجاري، استخدمت لتسوية معاملات بلغت أكثر من 200 مليون دولار.

أمريكان اكسبريس American Express هي من المؤسسات المالية الكبرى التي تصدر بطاقات ائتمانية مباشرة دون ترخيص إصدارها لأي مصرف، وأهم البطاقات الصادرة عنها:

- ✓ اكسبريس الخضراء: تمنح للعملاء دوي الملاءة المالية العالية.
- ✓ اكسبريس الذهبية: تمتاز بتسهيلات غير محددة السقف الائتماني تمنح للعملاء ذوي الملاءة المالية العالية.
- ✓ اكسبريس الماسية: تصدر لحامليها بعد التأكد من الملاءة المالية، وليست بالضرورة أن تفتح حامليها حساب لديها.

ديتر كلوب (Diter club) من مؤسسات البطاقات الائتمانية الرائدة عالميا، رغم صغر عدد حملة بطاقاتها إلا أنها حققت أرباح وصلت إلى 16 مليون دولار، تصدر بطاقات متنوعة مثل:

- ✓ بطاقات الصرف البنكي
- ✓ بطاقات الأعمال التجارية
- ✓ بطاقات التعاون مع الشركات الكبرى مثل شركات الطيران

ثانيا : الشيكات الالكترونية :

وهو يمثل الشيك التقليدي، وهو أمر بالدفع من الساحب إلى المسحوب عليه لدفع مبلغ مسمى إلى المستفيد (أو حامله)، غير أنه يختلف عنه في أنه يرسل إلكترونيا عبر الأنترنت، فبعد أن يستلم المستفيد الشيك يرسله إلى البنك ليتم تحويل المبلغ لفائدته ثم يعيده إلى المستفيد مؤكد له عملية التحويل.

ويجرنا هنا الحديث إلى قضية التوقيع الالكتروني، والذي أصبح اليوم معترفا به قانونا في بعض البلدان، ليس فقط في قضايا النقد والائتمان بل وفي مختلف المعاملات والعقود الالكترونية، ومع ذلك تبقى أكثر الدول في العالم، بما فيها الدول الصناعية لم تضع بعد تشريعا خاصا بالتوقيع الالكتروني.[1]

[1] رحيم حسن، **النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص31.

إن التوقيع الالكتروني على الشيكات يتم على النحو التالي:

1- يقوم المرسل بوضع بصمة (علامة خاصة) ويتم تشفير هذه البصمة أو العلامة الخاصة باستخدام المفتاح الخاص للمرسل.

2- يتم ارسال الرسالة باستخدام المفتاح العام للمرسل إليه.

3- يتم إرسال الرسالة باستخدام شبكة مفتوحة.

4- يقوم المرسل إليه بفك شفرة الرسالة باستخدام المفتاح الخاص به وبالتالي قراءة الرسالة.

5- يقوم المرسل إليه بفك بصمة المرسل منه باستخدام المفتاح العام للمرسل منه والتأكد من شخصية المرسل منه.[1]

الشكل رقم(04): دورة استخدام الشيك الالكتروني في عمليات الدفع

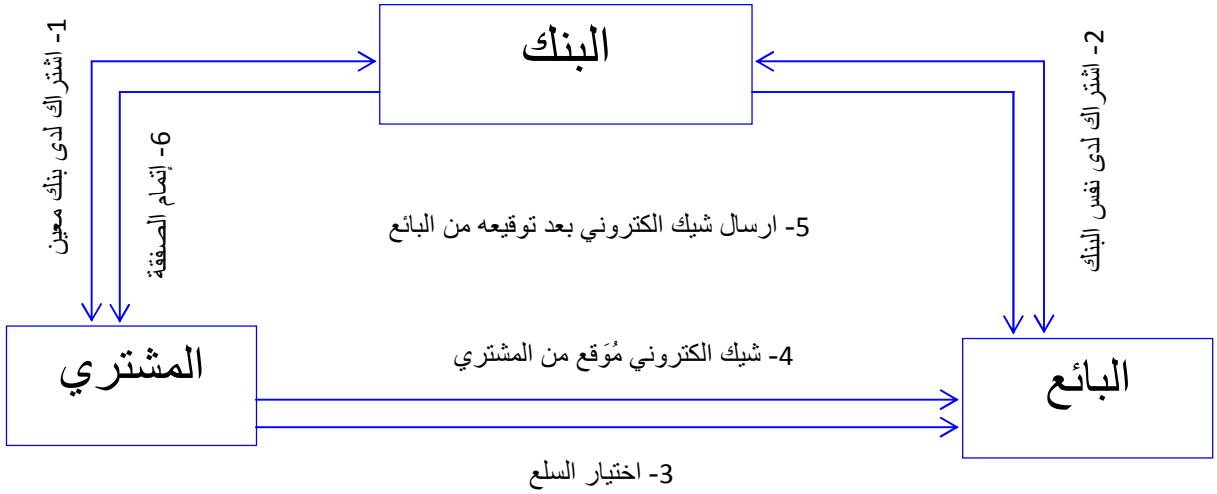

المصدر: محمد عبده حافظ، التسويق عبر الأنترنت، دار الفكر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009، القاهرة – مصر، ص: 194.

عندما يقوم المشتري بدفع قيمة مشترياته فإنه يقوم بتحرير شيك الكتروني بقيمة ما تم شرائه لصالح البائع ويوقعه بنموذج توقيعه الالكتروني ، ويرسله عبر البريد الالكتروني إلى البائع الذي يقوم بدوره بالتوقيع على نفس الشيك بنموذج توقيعه الالكتروني ثم يعيد البائع إرساله إلى البنك المشترك عن طريق البريد الالكتروني والذي يقوم بدوره بالتحقق من التوقيعات الالكترونية وبصماتها بما هو مخزن لديه من توقيعات الكترونية لكل من البائع والمشتري ، وفي حالة تأكده من صحة التوقيعات يقوم البنك بتحويل المبلغ من الحساب الجاري للمشتري إلى الحساب الجاري للبائع.

[1] محمد عبد حافظ ، **التسويق عبر الأنترنت**، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009، القاهرة، مصر، ص191.

ثالثا : النقود الالكترونية

اعتبر بعض الباحثين النقود الالكترونية أنها القيمة النقدية لعملة تصدر بشكل الكتروني من قبل القطاع العام أو الخاص، ويتم تخزينهما في جهاز إلكتروني ، ويمكن اعتبار هذه النقود أحد أشكال الأدوات المالية الرقمية التي تقوم ببعض مهمات ووظائف النقود التقليدية.[1]

ويستخدم النقد الرقمي أو الالكتروني عادة مع إحدى التقنيات المستخدمة في عمليات الدفع الالكتروني ومن هذه التقنيات تقنية المحفظة الرقمية Digital Wallet حيث يمكن للمستخدمين الدين ليس لهم بطاقات اعتماد Crédit cords أن يستخدموا النقد الرقمي Digital cash في عمليات التسوق والشراء عبر الأنترنت[2].

ونستطيع أن نوضح كيفية استخدام النقود الالكترونية من خلال الخطوات التالية.[3]

1- يقوم الفرد بشراء النقود الالكترونية من أحد البنوك المصدرة لها وبالقدر الذي تحتاجه.

2- يحصل الفرد المشتري على برنامج مجاني خاص بإدارة النقد الالكتروني ويعمل هذا البرنامج على حساب الوحدات المشتريات والمصروفة من النقد الالكتروني والرصيد المتبقي منها.

3- وعند قيام الفرد بالتسوق الالكتروني من مراكز التسوق الالكتروني وتسديد أثمانها نقودا إلكترونية، فإن برنامج إدارة النقد الالكتروني يحسب الرصيد المتبقي من النقد الالكتروني ومدى كفايته للسداد مقابل المنتجات المشترات ثم يقوم بإرسال الوحدات اللازمة للوفاء بثمن المشتريات إلى البائع عن طريق البنك المصدر للنقد الالكتروني.

4- عندما يتلقى البنك المبلغ المدفوع بالنقود الالكترونية ويتأكد من صحة هذا يقوم بإشعار البائع بذلك ويضيفه إلى حساب البنك .

5- يتلقى البائع إشعار الاستلام من البنك الالكتروني عن طريق برنامج إدارة النقد الالكتروني الذي لديه وتضاف وحدات النقد المقبولة كسداد لائتمان البضاعة المباعة إلى حساب البائع في البرنامج الخاص به.

6- يقوم البائع بإشعار المشتري إلكترونيا باستلامه قيمة البضائع المباعة، بوحدات نقدية إلكترونية وبدوره يقوم برنامج إدارة النقد الالكتروني لدى المشتري بمسح هذه الوحدات النقدية من محفظة المشتري ويتم تنفيذ الصفقة.

---

[1] نادر عبد العزيز شافي، **المصارف والنقود الالكترونية**، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس- لبنان، الطبعة الأولى 2008، ص83.

[2] وسيم محمد الحداد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص182.

[3] يوسف حسن يوسف، **التسويق الالكتروني**، المركز القومي للإصدارات القانونية – القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، 2012، ص –ص 276-277.

رابعا: البطاقة الذكية: هي جيل جديد من البطاقات عبارة عن شريحة إلكترونية يتم عليها تخزين جميع البيانات الخاصة بحاملها ويتم التعامل بها في الدفع الفوري أو التعامل الائتماني ، وهي تشبه كمبيوتر صغير، وتحتوي على سجل بالبيانات والمعلومات والأرصدة القائمة لصاحب البطاقة وبياناته الشخصية ورقمه السري وتستخدم البطاقات الذكية في عدة مجالات منها تحويلها إلى حافظة إلكترونية تملأ وتفرغ من النقود، كما تستخدم في تأمين التحويلات المالية داخل شبكة الأنترنت.[1]

الفرع الثاني: مزايا وعيوب وسائل الدفع الالكترونية

لوسائل الدفع الالكترونية مجموعة من المزايا والعيوب يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولا : المزايا

وتتمثل في الآتي:

-**بالنسبة لحاملها:** تحقق وسائل الدفع الالكتروني لحاملها مزايا عديدة أهمها سهولة وسير الاستخدام ، كما تمنحه الأمان بدل حمل النقود الورقية وتفادي السرقة والضياع، كما أن لحاملها فرصة الحصول على الائتمان الجاني لفترات محددة، كذلك تمكنه من إتمام صفقاته فوريا بمجرد ذكر رقم البطاقة.

-**بالنسبة للتاجر:** تعد أقوى ضمان لحقوق البائع ، تساهم في زيادة المبيعات كما أنها أزاحت عبء متابعة دوين الزبائن طالما أن العبء يقع على عاتق البنك والشركات المصدرة.

-**بالنسبة لمصدرها:** تعتبر الفوائد والرسوم والغرامات من الأرباح التي تحققها المصارف والمؤسسات المالية، فقد حقق **City Bank** أرباح من حملة البطاقات الائتمانية عام 1991 بلغت 1 بليون دولار.[2]

ثانيا: العيوب

وتتمثل في:

-**بالنسبة لحاملها:** من المخاطر الناجمة عن استخدام هذه الوسائل زيادة الاقتراض والانفاق بما يتجاوز القدرة المالية، وعدم سداد حامل البطاقة قيمتها في الوقت المحدد يترتب عنه وضع اسمه في القائمة السوداء.

---

[1] صلاح زين الدين، **دراسة اقتصادية لبعض مشكلات وسائل الدفع الالكترونية**، مداخلة مقدمة ضمن مؤتمر الأعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون، كلية الشريعة والقانون وغرفة تجارة وصناعة دبي، ماي 2003، ص 328.

[2] مفتاح صالح، معارفي فريدة، **البنوك الالكترونية** ، مداخلة مقدمة للمؤتمر العالمي الخامس حول مناخ استثماري و أعمال مصرفية الكترونية، جامعة فيلادلفيا، عمان، الأردن، 4-5 جويلية، ص 11

-**بالنسبة للتاجر:** إن مجرد حدوث بعض المخالفات من جانبه أو عدم التزامه بالشروط يجعل البنك يلغي التعامل معه ويضع اسمه في القائمة السوداء وهو ما يعني تكبد التاجر صعوبات جمة في نشاطه التجاري.

-**بالنسبة لمصدرها:** أهم خطر يواجه مصدريها هو مدى سداد حاملي البطاقات للديون المستحقة عليهم وكذلك تحمل البنك المصدر نفقات ضياعها.[1]

[1] مفتاح صالح، معارفي فريدة، مرجع سبق ذكره، ص11

المبحث الثالث: مخاطر الصيرفة الإلكترونية وكيفية إدارتها

أدى النمو الكبير في أنشطة الصيرفة الإلكترونية إلى خلق تحديات جديدة أمام البنوك و الجهات الرقابية في ضوء افتقار الإدارة و العاملين بالمصارف إلى الخبرة الكافية لملاحقة التطورات المتسارعة في تكنولوجيا الاتصالات،وبالرغم من ما يمكن أن توفره الصيرفة الإلكترونية من مزايا إلا أنها تظل محاطة بمجموعة من المخاطر، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى:

-المطلب الأول: مخاطر الصيرفة الإلكترونية
-المطلب الثاني: إدارة مخاطر الصيرفة الإلكترونية
-المطلب الثالث: مزايا و عيوب الصيرفة الإلكترونية

المطلب الأول: مخاطر الصيرفة الالكترونية

مع أنه للعمليات المصرفية الالكترونية مزايا عديدة إلا أنها تتعرض لمجموعة من المخاطر المختلفة وسنتطرق إليها في هذا المطلب على النحو الآتي:

الفرع الأول: مخاطر التشغيل (*Risk Operational*)

يمكن أن تتعرض أنظمة الصيرفة الالكترونية إلى أخطاء أثناء التشغيل في حالة ما إذا كانت تلك الأنظمة غير متكاملة بالشكل المطلوب وذلك كما يلي:

أولا: عدم التامين الكافي للنظم (System security)

بحيث يمكن اختراق نظم حسابات المصرف Authorized Access بهدف التعرف على المعلومات الخاصة بالزبائن واستغلالها، سواء تم ذلك من خارج المصرف أو من العاملين به، بنا يستلزم توافر إجراءات كافية لكشف وإعاقة ذلك الاختراق.

ثانيا: عدم ملائمة تصميم النظم أو إنجاز العمل أو أعمال الصيانة:

والتي تنشأ عن عدم كفاءة النظم لمواجهة متطلبات المستخدمين وعدم السرعة في حل هذه المشكلة وصيانة النظم، خاصة إذا ما زاد الاعتماد على جهات خارج المصرف لتقديم الدعم الفني في مجال البنية الأساسية للتكنولوجيا.[1]

[1] نصر حمود مزنان فهد ، مرجع سبق ذكره، ص12.

ثالثا: إساءة الاستخدام من قبل العملاء Customer misuse of sevices

ويرد ذلك نتيجة عدم إحاطة العلماء بإجراءات التأمين الوقائية Security precautions أو بسماحهم لعناصر إجرامية بالدخول إلى حسابات عملاء آخرين أو القيام بعمليات غسيل الأموال باستخدام معلومتهم الشخصية أو قيامهم بعدم اتباع إجراءات التأمين الواجبة.[1]

الفرع الثاني: مخاطر السمعة (Reputation Risk)

تنشأ في حالة توفر رأي عام سلبي اتجاه البنك الأمر الذي يمتد إلى التأثير على بنوك أخرى مما تنتج عنه خسارة كبيرة في الزبائن والمال.[2]

حيث أنه يمكن أن تتعرض سمعة البنك لأضرار فادحة في حال عدم توفير الخدمات المصرفية عبر الأنترنت وفق معايير الأمان والسرية والدقة والتوقيت والاستمرارية والاستجابة الفورية لحاجات ومتطلبات عملائه، ومن أجل حماية البنك من أية أوضاع سلبية يمكن أن تسبب الاضرار لسمعته، فإن هذا البنك يتعين عليه تطوير ورقابة ومتابعة معايير الأداء بالنسبة لنشاطات الصيرفة الالكترونية.[3]

الفرع الثالث: المخاطر القانونية Legal Risk

تقع هذه المخاطر في حالة انتهاك القوانين أو القواعد أو الضوابط المقررة خاصة تلك المتعلقة بمكافحة عمليات غسيل الأموال أو نتيجة عدم التحديد الواضح للحقوق أو الالتزامات القانونية الناتجة عن العمليات المصرفية الالكترونية ومن ذلك عدم وضوح مدى توافر قواعد لحماية المستهلكين في بعض الدول أو لعدم المعرفة القانونية لبعض الاتفاقيات المبرمة باستخدام وسائل الوساطة الالكترونية[4].

الفرع الرابع: المخاطر الأخرى:

يرتبط أداء العمليات المصرفية الإلكترونية بالمخاطر الخاصة بالعمليات المصرفية التقليدية، ومن ذلك مخاطر الائتمان والسيولة وسعر العائد ومخاطر السوق مع احتمال زيادة حدتها، فعلى سبيل المثال فإن استخدام قنوات غير تقليدية للاتصال بالعملاء وامتداد نشاط منح الائتمان إلى عملاء عبر الحدود Cross border قد يزيد من احتمالات اخفاق بعض العلماء في سداد التزاماتهم.[5]

---

[1] محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص – ص (224-225).

[2] رشدي عبد اللطيف وادي ، **أهمية ومزايا البنوك الالكترونية في قطاع غزة بفلسطين ومعوقات انتشارها**، متاح على الموقع: rwady@iugaza.edu.pshe

[3] صلاح حسن، **الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، طبعة 2011، ص263.

[4] محمود أحمد إبراهيم الشرقاوي، مرجع سبق ذكره: ص 53.

[5] محمد الصيرفي ، مرجع سبق ذكره، ص225.

المطلب الثاني: إدارة مخاطر الصيرفة الالكترونية Risk management

تشتمل إدارة المخاطر على التقييم والرقابة والمتابعة وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: تقييم المخاطر Assessing risks

ويشمل التقييم على ما يلي :

أ- تحديد المخاطر التي قد يتعرض لها البنك، ومدى تأثيرها عليه

ب- وضع حدود قصوى لما يمكن للبنك أن يتحمله من خسائر نتيجة التعامل مع هذه المخاطر.[1]

الفرع الثاني: الرقابة على التعرض للمخاطر Controlling Risks Exposuries

تكون هذه الرقابة في ستة مجالات وهي على النحو التالي:

أ- تنفيذ سياسات التأمين وإجراءاته الواجب على البنك اتخاذها في الأمور التالية:

- تحديد شخصية المتعامل مع النظام البنكي.
- ضمان البنك بعدم إجراء أية تعديلات على الرسائل المنبعثة من الزبائن في حالة انتقال هذه الرسائل عبر القنوات الالكترونية
- التزام البنك بالمحافظة على المعلومات المذكورة لديه والمتعلقة بالزبون وأن يحافظ على سريتها.
- التزام الزبون مرسل الرسالة بالرسالة ولا يسمح له بإنكارها ويجب على البنك هنا أن الضمانات المناسبة.

ب- العمل على تنسيق الاتصالات فيما يتعلق في أداء النظام بين مختلف الأطياف في مجلس الإدارة، والإدارة العليا في البنك إلى كل الموظفين فيها والاستمرار في تدريب الموظفين.

ج- تقييم العمل باستمرار والعمل على تطويره وتوفير أفضل الخدمات

د- إيجاد ضوابط معينة من أجل تقليل احتمالية المخاطر إذا كان البنك يعتمد على مصادر خارجية في الأمور الفنية.

هـ- يجب على البنك إعلام الزبائن بالعمليات البنكية الالكترونية المستخدمة لديه وطريقة استخدامها

و- إعداد خطط طوارئ بديلة في حالة إخفاق النظم عن أداء الخدمات.[2]

---

[1] محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص226.

[2] جلال عايدة الشورة، مرجع سبق ذكره، ص -ص 107 – 108.

الفرع الثالث: متابعة المخاطر

تتمثل متابعة المخاطر في اختيار النظم وإجراء المراجعة الداخلية والخارجية وذلك على النحو التالي:

أ- **إجراء اختبارات دورية للنظم:** والتي يكون ضمنها

- إجراء اختبار إمكان الاختراق **Penetration testing** الذي يهدف إلى تحديد وعزل وتعزيز تدفق البيانات من خلال النظم وإتباع إجراءات لحماية النظم من المحاولات غير العادية للاختراق.
- إجراء مراجعة دورية لحماية النظم من المحاولات غير العادية للاختراق.
- إجراء مراجعة دورية من خلال النظم للتأكد من فاعلية إجراءات التأمين والوقوف على مدى اتساقها مع سياسات وإجراءات التأمين المقررة.

ب- **إجراءات المراجعة الداخلية والخارجية**

تساهم المراجعة الداخلية والخارجية في تتبع الثغرات وحالات عدم الكفاءة وتخفيض حجم المخاطر بهدف التحقق من توافر سياسات وإجراءات مطورة والتزام البنك بها.[1]

المطلب الثالث: مزايا وعيوب الصيرفة الالكترونية

الفرع الأول: المزايا

تتميز الصيرفة الالكترونية بتقديم خدمات مميزة و عديدة أهمها:

أ- **مزايا الصيرفة الالكترونية للعملاء:**

-تقديم خدمات مالية جديدة تلاءم احتياجات العملاء.

-زيادة رضا العملاء ودعمهم وكذا تطوير ثقتهم في التعامل المصرفي.

-إتمام العملاء لمعاملاتهم بسرية تامة عبر الأجهزة التي يوفرها البنك دون الحاجة للتواصل المباشر مع البنك أو الموظفين.

-تحقيق عنصر السرعة في انجاز الأعمال المصرفية.

-الراحة المطلقة للعملاء، إذ يتسنى للعميل إدارة حساباته من أي مكان وعلى مدار الساعة، حيث توفر عليه مشقة الانتقال وتعبئة النماذج و الانتظار لمقابلة الموظف المسؤول عن تقديم الخدمة.[2]

ب- **مزايا الصيرفة بالنسبة للبنوك**

-تخفيض النفقات التي يتحملها البنك لإجراء بعض المعاملات البنكية المختلفة دون الحاجة إلى الانتقال إلى البنك وهذا ما يؤدي إلى توفير تكلفة إنشاء فروع جديدة للبنك في المناطق البعيدة لان تكلفة

[1] بن شريف مريم ، مرجع سبق ذكره، ص7.

[2] نشرة توعوية، مرجع سبق ذكره، ص4.

إنشاء موقع للبنك عبر الانترنت لا تقارن بتكلفة إنشاء فرع جديد له بما يحتاجه من مباني و أجهزة و عمالة مدربة ومستندات و صيانة.

-تعزيز رأس المال الفكري و تطوير تكنولوجيا المعلومات على مدار الوقت.

-اختصار المسافات الجغرافية ورفع الحواجز التقليدية.

-توفير المزيد من فرقة العمل والاستثمار.

-يشكل استخدام الانترنت في البنوك ونافذة إعلامية لتعزيز الشفافية وذلك من خلال التعريف بهذه البنوك وترويج خدماتها والإعلام بنشأة البنك وتطوره ومؤشراته المالية لوضعها تحت تصرف الباحثين والدارسين وسائر الأطراف المعنية بالأمر.[1]

ج- مزايا الصيرفة الإلكترونية للاقتصاد الوطني:

-زيادة الدخل المالي للبنوك الوطنية ومن تم مساهمتها في إجمالي الدخل الوطني،تستطيع تحديد رسوم رمزية على مستخدمي الأنترنيت في التعامل معها تساعدها هذه الرسوم في تطوير الخدمة المصرفية عبر الانترنت، هذه الرسوم سوف تعبد دورتها في اقتصاد البلد وإنعاشه من خلال استثمار البنوك في الشركات المحلية التي تطور خدمات الانترنت في هذا المجال

-إن المعدلات المصرفية عبر الانترنت يزيد من الكفاءة الإنتاجية للبنوك، والتي بدورها تساعد على تحسين الأداء الاقتصادي بشكل عام.[2]

ومن بين هذه المميزات نجد كذلك مايلي:

-القدرة على تسويق المنتجات المصرفية خارج حدود الدولة الأم، ان العمل المصرفي الالكتروني ينتشر في ظل سيادة التحرر الاقتصادي و المالي حيث يمكن لخدمة الانترنت من التوسع حيث تسويق وتقديم الخدمات المصرفية لعدد أكبر من العملاء عن طريق الاستفادة من الانتشار الجغرافي الذي توفره ذلك أن المصارف الالكترونية تتجاوز الحدود الجغرافية الذي توفره ذلك أن المصارف الالكترونية تتجاوز الحدود الجغرافية ويمكن تسويق المنتجات في أي دولة أخرى

-خيارات أكثر بالنسبة للزبائن: في ظل نشاط الصيرفة الالكترونية سيكون للزبائن خيارات أكثر وذلك لإمكانية الدخول في مواقع المصارف العديدة ومن ثم بإمكانهم الاختيار والمقارنة لأسعار الفائدة بصورة أسهل مقارنة مع المصارف التقليدية .[3]

[1] أحمد بوراس، مرجع سبق ذكره، ص-ص 203،204.

[2] بن عياد محمد سمير، مرجع سبق دكره، ص5.

[3] فلاح حسن الثويني، مرجع سبق ذكره، ص13.

الفرع الثاني: العيوب

تتمثل عيوب الصيرفة الالكترونية فيما يلي:

-قد تتعرض العمليات البنكية للقرصنة الالكترونية.

-عند حصول أي خلل في تغذية الحواسيب وملحقاتها للطاقة الكهربائية قد يحدث إرباك وتأخير في تنفيذ العمليات البنكية و يحرج البنك أمام العميل.

-كثيرا ما تتعرض الأنشطة الاستثمارية إلى تراجع في عوائدها أثناء الأزمات و المفاجأة هذا قد يجعل من استخدام الوسائل الالكترونية المتقدمة عبئا تتحمله البنوك الالكترونية كما حصل في أزمة البورصات المالية العالمية (2008).

-قد تواجه البنوك الالكترونية مشكلة تعطل القنوات و مزودي خدمة الانترنت مما يؤدي إلى تراجع ثقة الزبون بهذه الخدمة.[1]

[1] أيمن أحمد، مرجع سبق ذكره، ص31.

خاتمة:

أدى النمو المتسارع لوسائل الدفع الحديثة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى أثار كبيرة على المصارف، لذا أصبح من الضروري تطوير الأساليب المصرفية لكي لا تبقى المصارف بعيدة عن المتغيرات الجديدة في ظل نمو الأسواق والمصارف الشاملة والتكتلات الاقتصادية.

وبالتالي وجب على البنوك حتى لا تخرج من المنافسة العالمية، مسايرة التطورات الحاصلة في مجال المعاملات المالية الإلكترونية، وذلك من خلال تبنيها الصيرفة الإلكترونية التي جاءت بوسائل الكترونية متطورة كالبطاقات البنكية، النقود الإلكترونية، الشيكات الإلكترونية....

توصلنا من خلال هذا الفصل إلى النتائج الآتية:

- ✓ أن التحول إلى الأعمال المصرفية الإلكترونية وسيلة جديدة من وسائل المعاملات البنكية، فرضها التطور و الثورة التكنولوجية.
- ✓ المعاملات المصرفية الالكترونية توفر الوقت والجهد والنفقات.
- ✓ الصيرفة الإلكترونية تتطلب توفير مختلف القنوات المصرفية، وكذا مختلف وسائل الدفع الحديثة.
- ✓ بالرغم من المزايا العديدة للصيرفة الإلكترونية إلا أنها محاطة بمجموعة من المخاطر.

الفصل الثالث

آثار الصيرفة الإلكترونية على السياسة النقدية

– دراسة حالة الجزائر وفرنسا–

تمهيد:

بعد استعراضنا للجوانب النظرية للموضوع والمتعلقة بمختلف المفاهيم والأساسيات حول السياسة النقدية والصيرفة الالكترونية كان لا بد من الوقوف على الواقع التطبيقي للصيرفة الالكترونية وتأثيرها على أداء السياسة النقدية في كل من الجزائر وفرنسا.

وقد خصص هذا الفصل لمعرفة كل من النظام الجزائري والفرنسي من أجل التعرف على طريقة وضع وتنفيذ السياسة النقدية، ومختلف المهام التي يتولاها كلا البنكين لتنفيذ السياسة النقدية، حيث سيتم التطرق إلى التعرف على ماهية بنك الجزائر وبنك فرنسا إضافة إلى التطرق إلى واقع أدوات كل واحد منها.

بالإضافة إلى واقع الصيرفة الالكترونية في كل من الجزائر وفرنسا ومدى تطور استعمالها سواء تعلق الامر بقنواتها أو وسائل الدفع الالكتروني، ومن خلال هذا الفصل سنحاول تحديد تأثير الصيرفة الالكترونية على اداء البنك المركزي الجزائري والفرنسي من خلال تنفيذ السياسة النقدية، وهذا الفصل يشمل ثلاث مباحث وهي كالآتي

المبحث الأول: واقع السياسة النقدية والصيرفة الالكترونية في الجزائر

المبحث الثاني: واقع السياسة النقدية والصيرفة الالكترونية في فرنسا

المبحث الثالث: تأثير الصيرفة الالكترونية على السياسة النقدية في كل من الجزائر وفرنسا

المبحث الأول: واقع السياسة النقدية والصيرفة الإلكترونية في الجزائر

تعتبر الصيرفة الإلكترونية من أهم مظاهر الحداثة والعصرنة لأي جهاز مصرفي، والذي يعكس مدى تطور نظام المعاملات المالية والمصرفية، هذا وقد عملت البنوك الجزائرية وعلى رأسها بنك الجزائر على تطوير هذا الجانب، والذي يعد أحد أهم محاور اصلاح المنظومة المصرفية في الجزائر.

المطلب الأول: ماهية البنك المركزي الجزائري

سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم ونشأة البنك المركزي الجزائري، والأعضاء المكونة له، كما سنتعرف إلى المهام الأساسية التي يقوم بها.

تأسس البنك المركزي الجزائري تحت رقم 62_144 الصادر بتاريخ 13 ديسمبر 1962، وقد بدأ نشاطه في أول جانفي 1963 ليعوض بنك الجزائر الذي أنشأته فرنسا بالجزائر عام 1851 ليكون تابعا للبنك المركزي الفرنسي.

يعرف الأمر رقم (03_11) الصادر في 26 أوت 2003، والمتعلق بالنقد والقرض في مواده رقم (09_10_11_12) بنك الجزائر بأنه "مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويسعى البنك المركزي الجزائري في علاقاته مع الغير ببنك الجزائر ويعتبر تاجرا في علاقته مع الغير، وهو يخضع لأحكام القوانين التي ترعي التجارة بقدر ما تنص الآجال القانونية الخاصة به على خلاف ذلك إلا أنه لا يخضع للتسجيل في السجل التجاري، كما لا يخضع للأحكام القانونية التنظيمية المتعلقة بالمحاسبة العمومية ولمراقبة مجلس المحاسبة بل يتبع القواعد المادية التي تطبق في المحاسبة التجارية ".[1]

و كأي بنك مركزي آخر يتكون مجلس إدارة البنك من محافظ البنك وهو رئيس البنك يقترحه وزير الاقتصاد ويعينه لمرسوم رئاسي، ويساعد المحافظ مدير عام يقترحه المحافظ ويوافق عليه الوزير المكلف بالمالية، ويعين بمرسوم رئاسي هو الآخر، إضافة إلى محافظ البنك والمدير العام ويتكون مجلس الإدارة من تشكيلة أخرى أعضاؤها هم :

- ✓ من 4 إلى 10 أعضاء مستشارين يعينون بناءا على وظائفهم التي يباشرونها في الدولة، سواء في المؤسسات الاقتصادية أو في الإدارات والهيئات العمومية وشبه العمومية، التي لها دراية واسعة بشؤون القرض أو المساهمة في تنمية الاقتصاد.
- ✓ من 2 إلى 5 أعضاء مستشارين يعينون بناءا على ما يتمتعون به من خبرة مهنية في مجالات متعددة مثل الفلاحة، الصناعة، والتجارة.

[1] المادة رقم 09 الى 11، من الأمر 11/30 الصادر في 26 أوت 2003.

✓ من 2 إلى 3 أعضاء مستشارين يمثلون شريحة العمال والموظفين من بين هؤلاء الأعضاء أحدهم يكون من موظفين البنك المركزي نفسه.

✓ و يكمن الغرض من وراء تنويع اختصاصات هؤلاء الأعضاء في خلق منبر تعرض وتناقش فيه أفكار وآراء ممثلي الحياة الاقتصادية، للخروج برأي ثري يحقق المصلحة الاقتصادية للوطن في إطار ما سطرته الدولة الجزائرية من اختيارات.[1]

و تتمثل مهام بنك الجزائر في إطار قانون 10/90 فيما يلي : [2]

✓ يقوم بتنظيم التداول النقدي، تسيير ومراقبة منح الائتمان، تسيير المديونية الخارجية مراقبة تنظيم سوق الصرف.

✓ له الحق في احتكار الإصدار النقدي والذي يجب أن تقابله سبائك ذهبية وعملات أجنبية وسندات الخزينة العمومية.

✓ يستطيع القيام بجميع عمليات البيع والشراء، الرهن وإقراض الحمولات الأجنبية لحساب الخزينة العمومية كما تستطيع الشركات أن تفتح لديه حسابات بالعملة الصعبة.

✓ يستطيع القيام بجميع العمليات المتعلقة بإعادة الخصمواقراض البنوك والمؤسسات المالية.

✓ يمنح البنك المركزي قروض للبنوك التجارية والمؤسسات المالية في أجل أقصاه سنة واحدة مقابل سبائك ذهبية، عملات أجنبية مع عدم القابلية لإعادة تمويل البنوك التي كانت سائدة سابقا

✓ تحديد التسبيقات التي يقدمها بنك الجزائر للخزينة العمومية بنسبة 10% من الإيرادات العادية لأخر سنة مالية تفاديا للإصدار النقدي الزائد.

المطلب الثاني : السياسة النقدية في الجزائر

من أجل تحقيق الأهداف التي تسعى إليها أي سياسة نقدية، فإن مسألة الاختيار المناسبة لأدوات هذه السياسة يعد أمرا مهما، ولهذا كان على السلطات النقدية الجزائرية استحداث أدوات تتماشى مع الحاجة التي يتطلبها الاقتصاد الوطني.

الفرع الاول: أدوات السياسة النقدية في الجزائر

من أهم أدوات السياسة النقدية في الجزائر ما يلي :

[1] معيزي قويدر، **فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الإقتصادي**، حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص230.

[2] بحوصي مجدوب، **استقلالية بنك الجزائر بين قانون النقد و القرض 10/90 و الأمر 03/11**، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، العدد16، جامعة بشار، 2012، ص99.

أولا: الاحتياطي الإجباري

ألزمت المادة 93 من القانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض البنوك التجارية بفتح حساب خاص ومغلق لتكوين احتياطي يحسب اما من مجموع الودائع أو الجزء منها، وإما لمجموع التوظيفات أو لجزء منها ويسمى هذا الاحتياط بالاحتياط القانوني، ومبدئيا لا يتجاوز هذا الاحتياطي نسبة 28% من المبلغ الذي استعمل كأساس للحساب، ويمكن للبنك المركزي أن يدفع هذه السنة عندما تدفعه الضرورة لذلك وكل نقض في قيمة الاحتياطي القانوني لأي بنك سيعرضه لغرامة مالية يومية طعنا للغرفة التجارية في المحكمة العليا أو مجلس الدولة.

جدول رقم (03): معدل الاحتياطي الإجباري في الجزائر خلال الفترة 2001-2012

السنة	1994	2001	2002	2004	2007	2008	2012
المعدل	2.5%	4%	6.25%	6.5%	8%	8%	8%

المصدر: عبدالله ياسين، **دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية**، حالة الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2013-2014.

لقد بدأ بنك الجزائر في فرض الاحتياطي الإجباري عن البنوك التجارية بنسبة 2.5% في 1994، إلا أنها لم تطبق فعليا إلا أفريل 2001، حيث دخلت حيز التطبيق الفعلي تماشيا مع عملية إصلاح أدوات السياسة النقدية، ولذلك نجد هذه النسبة انتقلت من 4% في فيفري 2001، إلى 4.25% في ديسمبر 2001 ثم 6,25 في ديسمبر 2002، ثم 5,6 في سنة 2004، وبقيت هذه النسبة بدون تغير في سنتي 2005 و2006 وفي نهاية 2007 وبالتحديد في 24 ديسمبر ارتفع معدل الاحتياط القانوني إلى 8% وبقيت عند هذه السنة حتى سنة 2012.[1]

ثانيا: تسهيلة الودائع المغلة للفائدة

وفقا للتعليمة رقم 04-05 المؤرخة في 14-6-2005 المتعلقة بتسهيلة الودائع المغلة للفائدة، ويتعلق الأمر بتسهيلة دائمة، ويخصصها بنك الجزائر لصالح المصارف بشكل حصري، ويمكن لهذه البنوك أن تلجأ إلى هذه التسهيلة عن طريق تشكيل ودائع لدى بنك الجزائر لمدة 24 ساعة، يتم مكافأة هذه التسهيلة بمعدل ثابت يعلن عنه بنك الجزائر مسبقا، ويمكن تغييره حسب تقلبات السوق وتطور هيكل المعدلات.[2]

[1] عبدالله ياسين، **دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية**، حالة الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2013-2014، ص115.

[2] لعزازي حسيبة، **دور فعالية السياسة النقدية في التوازن الخارجي**، حالة الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع نقود وبنوك، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر03، 2010-2011، ص-ص 207-208.

ثالثا: آلية استرجاع السيولة بالمناقصة

تعتبر آلية استرجاع السيولة بالمناقصة من طرف بنك الجزائر إحدى التقنيات التي استحدثها هذا النك كأسلوب لسحب فائض السيولة، وقد دخلت هذه الآلية حيز التنفيذ منذ شهر أفريل سنة 2002، وتعتمد آلية استرجاع السيولة على البياض، على استدعاء بنك الجزائر للبنوك التجارية المشكلة للجهاز المصرفي، وان تضع هته الأخيرة اختياريا لديه حجما من سيولتها في شكل ودائع لمدة 24 ساعة أو لأجل، في مقابل استحقاقاتها لمعدل فائدة ثابت، يحسب على أساس فترة الاستحقاق (N/360) وذلك عبر مشاركتها في مناقصة يعلنها بنك الجزائر وتعتبر آلية استرجاع السيولة بالمناقصة أسلوبا مماثلا للآلية المزادات على القروض التي استخدمها بنك الجزائر بدءا من سنة 1995، من أجل تمويل البنوك التجارية حين عانت عجزا في السيولة، غير أن حالة إفراط السيولة التي أصبحت تعاني منها البنوك التجارية بعد سنة 2001، دفعت بنك الجزائر إلى استخدام الأسلوب ذاته، لكن بعكس الأطراف، حيث يمثل الطرف المقترض في حين أن البنوك التجارية هي المقرض.

و تظهر مرونة آلية استرجاع السيولة عبر المناقصة في الحرية التي تمنحها الجزائر في تحديد سعر الفائدة المتفاوض عليه، وفي حجم السيولة التي يرغب في سحبها من السوق، والتي لا يتم تحقيقها عبر سياسة الاحتياطي الإجباري خاصة أن بنك الجزائر أصبح يتدخل بهذه الآلية بصورة أسبوعية في السوق النقدية منذ 2002، ونظرا إلى ما تتمتع به آلية السيولة عبر المناقصة من مرونة، فقد أصبحت تمثل الأداة الرئيسية في تنفيذ السياسة النقدية لبنك الجزائر منذ 2001، وخصوصا في ظل ما تشهده البنوك من فائض كبير في السيولة.

وقد رفع بنك الجزائر بقوة مبالغ استرجاع السيولة ابتداء من منتصف جوان 2008 مقابل الاتجاه التصاعدي للسيولة البنكية، باعتبار أن العوامل المستقلة المساهمة في السيولة يفوق مبلغ العوامل المستقلة المقلصة لها.[1]

[1] حاجي سمية، **دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات**، حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك واسواق المال، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015-2016، ص-ص 245-246.

جدول رقم (04): تطورات معدل آلية استرجاع السيولة.

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المعدل على استرجاع	-	2.75	1.75	0.75	1.25	1.25	1.25	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75
معدل استرجاع السيولة لـ 7 أيام	-	-	-	-	1.9	2	2.5	2	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25
فوائد تسهيلات الإيداع	-	-	-	-	0.3	0.3	0.75	0.75	0.3	1.25	0.3	0.3	0.3	0.3

المصدر: حاجي سمية، **دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات**، حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك واسواق المال، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015-2016.

إن الأدوات الثلاثة السابقة الذكر تعتبر من أهم الأدوات التي يستخدمها بنك الجزائر في تحقيق الأهداف المسطرة والتي تتمثل في الحد من نمو الكتلة النقدية وبالتالي محاربة التضخم.

بالإضافة إلى هذه الأدوات هناك أدوات أخرى تمثلت في تدخل البنك المركزي في السوق النقدية وكذا أداة إعادة الخصم حيث يمكن لبنك الجزائر حسب الحدود ووفق الشروط التي يحررها مجلس النقد والقرض أن يتدخل في سوق النقد وأن يشتري ويبيع على الخصوص سندات عمومية وسندات خاصة يمكن قبولها لإعادة الخصم، أو بمنح تسبيقات ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن تتم هذه العملية لصالح الخزينة.[1]

الفرع الثاني: تطور الكتلة النقدية في الجزائر بعد سنة 2000.

إن الإرتفاع المتزايد عموما للكتلة النقدية يدل على الدور المنضم الذي مازالت تلعبه النقود في دعمها للنمو الاقتصادي، ولهذا فإن تحليل المسار التطوري للكتلة النقدية لا يمكنه أن يكتمل إلا بعد ربط هذا التطور (الارتفاع) بمستوى الإنتاج في الاقتصاد، فحتى يحقق الإصدار النقدي نتائجه الإيجابية على أي اقتصاد لا بد من أن يساير الإصدار النقدي الإصدار العيني (الإنتاج) في الاقتصاد، بعبارة أخرى أن كل تغيير في الكتلة النقدية لابد من أن يجد مقابله في الإنتاج.[2]

والجدول الأتي يوضح تطور كل من الكتلة النقدية والناتج الداخلي الخام في الجزائر بعد سنة 2000.

[1] المادة 4 من الأمر 03-11.

[2] حاجي سمية، مرجع سبق ذكره، ص250.

جدول رقم (05): تطور الكتلة النقدية والناتج الداخلي الخام بعد سنة 2000.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الكتلة النقدية	2022.5	2473.5	2901.5	3354.4	3738	4146.9	4146.9	4933.7	5994.7	7178.7	8162.8	9929.2	11015.1	11941.51	13673.2
الناتج الداخلي الخام	3698.6	3784.8	2042.4	4713.013	5320.607	6861.324	8560.6	9306.2	11043.7	9968	11991.6	14526.8	15843.0	16115.4	16569.3

المصدر: حاجي سمية، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات، حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك واسواق المال، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015-2016.

المطلب الثالث: واقع الصيرفة الالكترونية في الجزائر

نظرا للتطور الذي شهدته المنظومة المصرفية ككل، اوجب على النظام المصرفي الجزائري مواكبة هذا التطور، وذلك من خلال تطوير خدمات الصيرفة.

الفرع الأول: قنوات الصيرفة الالكترونية بالجزائر

أولا: شبكة الاتصال الالكترونية

نلاحظ غياب شبكات محلية تربط مختلف الهيئات المالية وتنسق العمل بينها، إن هذه الحالة تفرض إيجاد حلول جديدة من شأنها تقديم خدمات أحسن وأسرع وفي هذا الصدد باشرت بعض المؤسسات بتطوير شبكات الكترونية للدفع والتسديد، منتشرة في نقاط محدودة من التراب الوطني، لكن عدم القدرة على التحكم فيها وتسيرها، جعل بعضها تتوقف عن تقديم خدماتها لكن مع الطلب المتزايد على هذه الخدمات مثل التسديد والدفع والمعاملات المالية شجع بعض المؤسسات على مواصلة تقديمها، مثل بطاقة الدفع المقدم لخدمات الهاتف وبطاقة السحب من الصرافات الآلية لمؤسسة البريد والمواصلات والبطاقة البنكية للسحب والدفع (BEA,CNEP,CPA,BDL)، وقد استعمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR سنة 1991 شبكة "SWIFT" وهو نظام اتصال متطور تتميز بالسرعة والدقة والسرية والأمان في التحويل الآلي للأموال، فنجد بنك BADR من رواد المؤسسات المصرفية في الجزائر لامتلاكه شبكة اتصال تغطي تقريبا جل ولايات الوطن وهي مخصصة للتحويل المالي المباشر بين وكالاتها، وتعتبر البطاقات المالية المتوفرة حاليا في المؤسسات والبنوك غير كافية للتعامل على المستوى الدولي، لذلك بادرت الجزائر بانجاز مشروع شبكة ما بين البنوك المتخصصة "RIS" وقد جاء كثمرة اتفاق بين وزارة المالية ووزارة البريد والمواصلات، ليسمح بربط جميع البنوك ببعضها البعض من اجل إنشاء وسائل دفع جديدة وجعل الاتصال بين البنوك يتم في زمن حقيقي.[1]

ثانيا: شبكة الانترنيت

يمكن اعتبار مواقع المصارف الجزائرية في شبكة الانترنيت على أنها :

1- بالنسبة لبنك الجزائر: لبنك الجزائر موقع الكتروني على شبكة الانترنيت www.bank.of-algeria.dz، له مهمة إعلامية بحتة وهو لا يقدم الخدمات المعلوماتية الالكترونية ولا يخضع للتجديد إلا نادرا.

2- بالنسبة للمصارف الجزائرية: جميعها لديها مواقع عللا شبكة الانترنيت، وهي مواقع تعرض مجموعة من المعلومات عن كل مؤسسة مصرفية ولا تقدم خدمات عبر الشبكة

[1] ابراهيم بختي، **الانترنيت في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد الأول، جامعة ورقلة، 2002، ص33.

وقد قامت مؤسسة بريد الجزائر بوضع شبكة وطنية وربطها بالانترنيت فمن خلالها يتمكن العملاء اللذين يمتلكون حسابات بريدية جارية "CCP" بتقديم طلبات بطاقات تحمل أرقام سرية وتسمح لهم بالدخول مباشرة إلى حساباتهم انطلاقا من الموزعات الآلية التابعة لبريد الجزائر أو الشبابيك الآلية الأخرى المرتبطة بنظام الشبكة النقدية ما بين البنوك كما تسمح بإجراء عدد من العمليات البنكية كالتحويل من حساب إلى اخر، دفع الفواتير أو المشتريات، طلب دفتر الشيكات... الخ.[1]

ثالثا: الهاتف المصرفي في البنوك الجزائرية

لقد شهدت سوق الاتصالات في الجزائر على امتداد 9 سنوات الأخيرة، وهو عمر انفتاح السوق على الاستثمارات الخاصة تطورا ملحوظا في حجم الاستثمارات أو التوظيف، أما فيما يخص استعمال الهاتف في الخدمات المصرفية فهو يشهد ضعفا كبيرا لذا المصارف الجزائرية، سواءا كانت عبر الهاتف الثابت أو المحمول، ورغم ما شهده هذا الاخير من تطور كبير بعد فتح السوق الجزائرية في السنوات القليلة الماضية وعلى المصارف الاستفادة من عدد مشتركي خدمة الهاتف في تقديم خدماتها لجلب أكبر عدد ممكن من الزبائن.

رابعا: الصراف الآلي (الموزعات الآلية للنقود) DAP

بدأ إدخال آلات السحب الآلي للنقود بالجزائر سنة 1997 وهي عبارة عن أجهزة وآلات أوتوماتيكية تستخدم للسحب عن طريق البطاقات الالكترونية، تثبت خارج المصرف الذي يمولها بالعملة الوطنية، أما مسؤولية صيانة هذه الأجهزة وتسيرها فتتكفل بها SAPIM

وقد قامت البنوك الجزائرية مؤخرا بتطوير كبير لشبكات السحب الالكتروني من خلال نشر الموزعات الآلية للنقود في كافة التراب الوطني فقد بلغ عدد الأجهزة المركبة سنة 2009 حوالي 574 موزعة على 48 ولاية.

[1] عبد الرحيم وهيبة، **احلال وسائل الدفع التقليدية بالالكترونية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006، ص97.

الشكل رقم(05): كيفية سير العملية عن طريق جهاز الصراف الألي

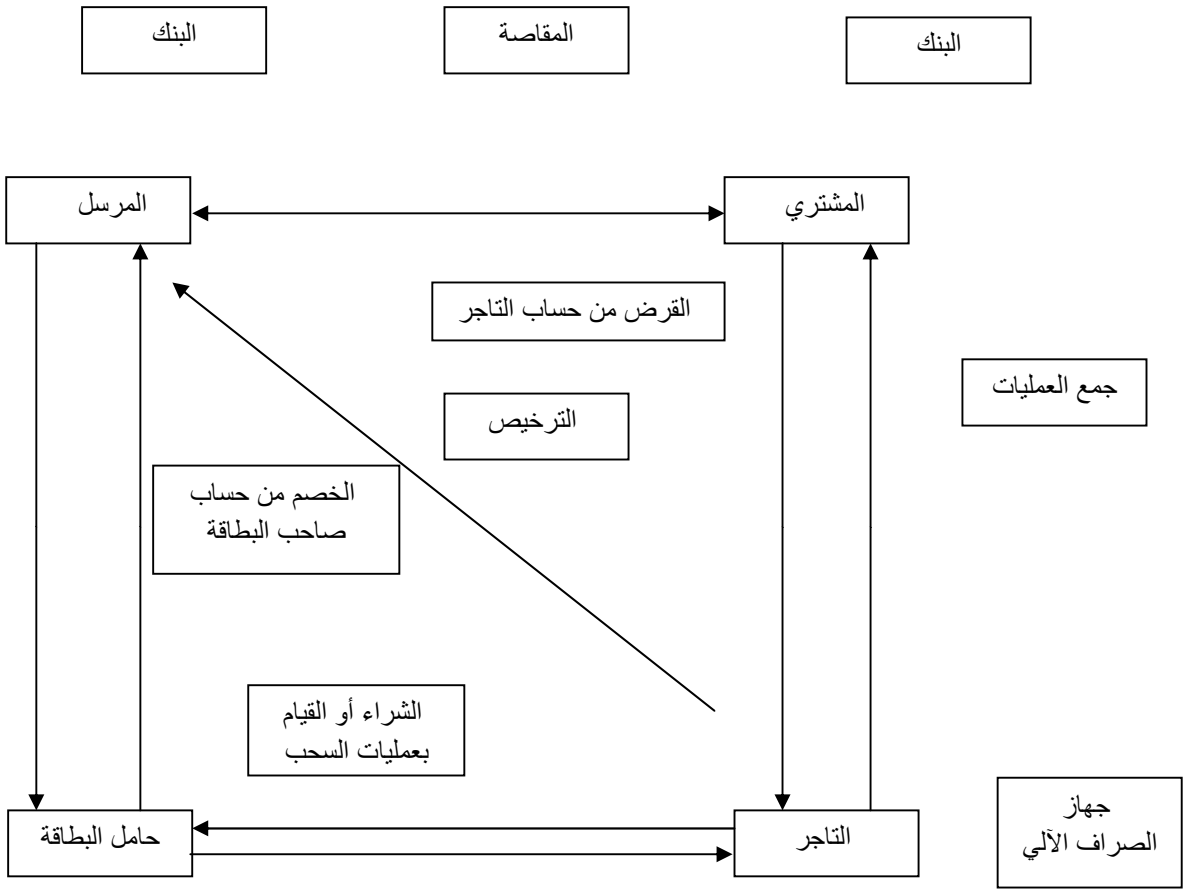

المصدر: موقع شركة SATIM

خامسا: نهائيات نقاط الدفع

يتم تركيبها واستعمالها لدى التجار،هي موافقة للمعايير للامان الخاصة بالنقد الآلي les normes EM

وتقبل البطاقات CIB للسحب والدفع التي يمكن من خلالها تسديد قيم المشتريات لدى التجار القابلين للتعامل بالبطاقات البنكية سواء كانت هذه العمليات en_ligne أي تتم فيها إرسال طلب ترخيص من قبل PPE إلى مركز التراخيص (في حالة البطاقات الكلاسيكية) أو كانت عمليات off_ligne أي دون اللجوء إلى طلب ترخيص من مركز التراخيص (في حالة بطاقة ذهبية)، كما تقبل البطاقات الوطنية CIB أو كلتا البطاقتين الوطنية والدولية معا، والجدول التالي يوضح بداية انتشار PPE في الجزائر حسب البنوك سنة 2005.

الجدول رقم (06): عدد التجار في الجزائر المزودين بنظام PPE سنة 2005.

المؤسسة	عدد التجار المزودين بنظام TPE
ALP (CCP)	56
BEA	20
BNA	246
CPA	47
BADR	27
CNEP	61
BDL	0
SGA	9
بنك البركة	4
بنك الريان	0
هاوستين بنك	2
المجموع	254

المصدر: موقع شركة SATIM

الشكل رقم(06): كيفية سير العملية عن طريق نهائيات الدفع

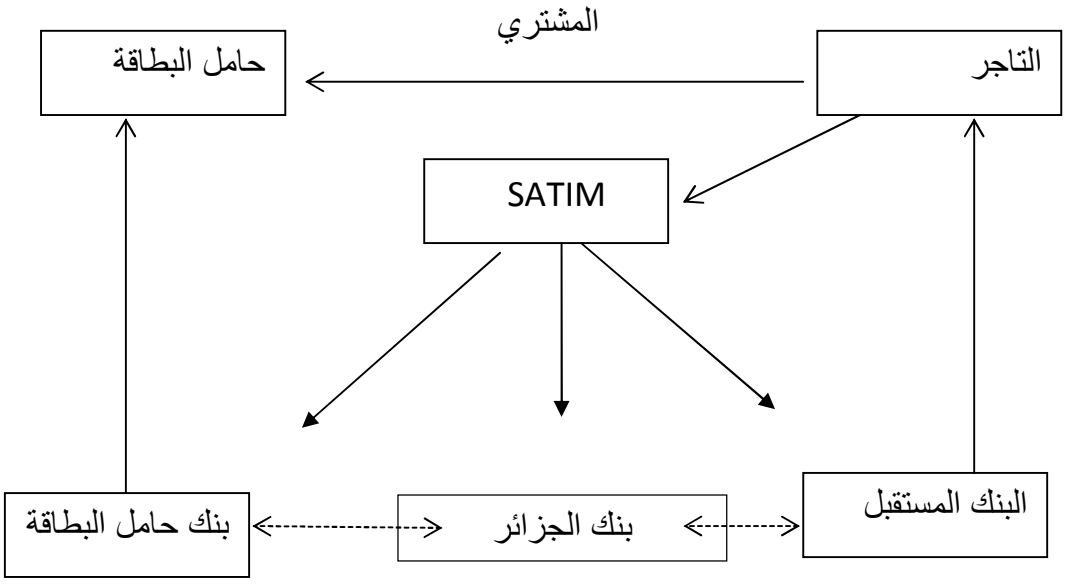

المصدر: موقع شركة SATIM

الفرع الثاني: وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر:

إن أهم عنصر لتحديث الخدمة المصرفية في الجزائر هو تحديث وسائل الدفع بمختلف أنواعها وجعلها وسائل دفع الكترونية حتى يسهل اعتماد الصيرفة الالكترونية في الجزائر حيث قامت بعض المؤسسات المصرفية والمالية بتطوير شبكة الالكترونية للدفع والتسديد.

أولا: بطاقات السحب لبريد الجزائر

هي بطاقة مجانية مرتبطة بالحساب الجاري للزبون وهي تمكن حاملها من إجراء عمليات سحب من الشباك الآلي لأوراق النقد لمبالغ مالية تصل إلى 20 ألف دينار في اليوم، فقد أشارت المديرية العامة للبريد إلى أن التعامل ببطاقات السحب الآلي التي انطلقت سنة 2005 سيتم تطويرها بداية من سنة 2008 لتمكن الزبائن من شراء حاجياتهم عبر الانترنت إضافة لتمكينهم من سحب الموال من الأجهزة المتواجدة عبر مختلف البنوك التي لها علاقة ببريد الجزائر، لكن لغاية الآن لم تنفذ هذه العمليات فهذه البطاقة لازالت لم تحدث بشكل يسمح بالقيام بعمليات الشراء عبر الأنترنت، وهذا هو شكل بطاقة السحب[1]

الشكل رقم (7): بطاقة السحب

ثانيا: البطاقة البنكية (Carte CIB)

تم إنشاؤها من طرف شركة **SATIM** سنة 1998 في البداية كانت كبطاقة سحب فقط، وفي سنة 2005 أصبحت أداة سحب ودفع، وهي بطاقة رقمية مزودة بشريحة لتخزين المعلومات والتي تتضمن تحويل الأموال بأمان، وتكون هذه البطاقة موصولة بالشبكة النقدية ما بين البنوك، فمن خلالها يتمكن العميل من تسوية المشتريات والخدمات على أجهزة الدفع الالكتروني **TPE** المركبة على مستوى المحلات التجارية التي تقبلها، كما تمكن هذه البطاقة السحب من أي جهاز صراف آلي متصل بالشبكة الالكترونية بين البنوك في كامل التراب الوطني، وهناك نوعان من بطاقة **CIB** التي تصدرها البنوك الجزائرية.

[1]HTTP: //www.poste.dz/images/carte

البطاقة الكلاسيكية Classique: توفر عملية السحب والدفع ما بين البنوك وتمنح للزبائن وفق معايير تكون لدى البنك.

الشكل رقم(8): البطاقة الكلاسيكية

1- البطاقة الذهبية (Gold) وهي الخرى تمنح وفق معايير تكون محددة لدى البنك ولكن هذه البطاقة بالإضافة إلى العمليات السابقة تمنح لحاملها ائتمان أكبر وسقوف سحب، وسرعة في إجراء التحويلات.

الشكل رقم(9): البطاقة الذهبية

تسلم هذه البطاقات عندما يتقدم الزبون بطلبها، أي زبون لديه الحساب البريدي الجاري، وهذا بتسديد اشتراك سنوي يتم اقتطاعه بصورة آلية من حسابه البريدي أما المبلغ فهو يقدر بـ:

700دج بالنسبة للبطاقة الذهبية (Gold)

400دج بالنسبة للبطاقة الكلاسيكية (Classique).[1]

[1] www.elmowatin.dz/?البطاقات- البنكية.

جدول رقم07: الفرق بين البطاقة الكلاسيكية والذهبية

البطاقة الكلاسيكية		البطاقة الذهبية	
السحب المباشر على الشباك الآلي للأوراق النقدية التابع لبريد الجزائر	20000 دج يوميا	السحب من السباك الآلي لبريد الجزائر	
السحب من الموزع الآلي وباقي البنوك بواسطةشبكة الأنترنت	2000 دج يوميا	السحب من موزعات باقي البنوك	20000 دج / 7أيام
السحب من الشباك الآلي لبريد الجزائر وخارج رابط الأنترنت	5000 دج يوميا	الدفع بواسطة شبكة الانترنت	30000دج/ 7أيام
السحب من الموزع الآلي وباقي البنوك خارج رابط الأنترنت	5000 دج/7 أيام	الدفع خارج رابط الأنترنت	10000 دج /7 أيام

المصدر: www.elmowatin.dz/

وتسمح البطاقة البيبنكية **CIB** بمايلي:

سحب الأموال على مستوى مجموع الموزعات والشبابيك الآلية للأوراق النقدية.

الاستفادة من الخدمات الحرة البنكية مثل: الاطلاع على الرصيد، طلب الكشف، تسديد الفواتير، اجراء عمليات تحويل من حساب إلى آخر وهذا انطلاقا من الموزعات الآلية، تسوية عمليات الشراء الخاصة بالأملاك والخدمات المنجزة فعليا وهي العمليات التي تجري بواسطة النهائيات الالكترونية للدفع **TPE**، وهذا على مستوى محلات التجار المنخرطين في شبكة النقد الآلي البنكي والذين تظهر على محلاتهم علامة **CIB**.

وبالإمكان إجراء عمليات الدفع هذه وهذا حسب المبالغ المحددة بأسقف يتم تحديدها من طرف بريد الجزائر وهي مبينة في الجدول التالي: [1]

[1]HTTP//: eliqtisadia.blogspot.com/2016/12/blog-post.html

الجدول رقم08: عمليات الدفع بالبطاقة الكلاسيكية و الذهبية

نوع البطاقة	الراتب الأدنى	الحد الأقصى
البطاقة الكلاسيكية	أقل من 120.000 دج/شهر	**80%** من الراتب على الموزع الآلي للأوراق النقدية في الشهر حسب الرصيد المتواجد في الشباك الآلي البنكي
البطاقة الذهبية	أكثر من 120.000 دج/شهر	**80%** من الراتب على الموزع الآلي للأوراق النقدية في الشهر حسب الرصيد المتواجد في الشباك الآلي البنكي

المصدر: بريد الجزائر

الجدول رقم(09): عمليات السحب بالبطاقة الذهبية

البطاقة الذهبية	
السحب من الشباك الآلي لبريد الجزائر	/
السحب من موزعات باقي البنوك	20 دج/7 أيام
الدفع بواسطة شبكة **Net**	30 دج/7أيام
الدفع خارج رابط **Net**	**10** دج/ 7أيام

المصدر: بريد الجزائر[1]

ثالثا: البطاقة البنكية الدولية(VISA)

يعد القرض الشعبي الجزائري **CPA** البنك العمومي الوحيد على المستوى الوطني الذي يصدر بطاقة **VISA** الدولية، وهي بطاقة للسحب والدفع، تمنح للعملاء ذوي الحسابات بالعملة الصعبة، صالحة على المستويين المحلي والدولي، تقدر مدة صلاحيتها 24 شهرا وهناك نوعان من هذه البطاقة:[2]

[1] www.elmpwatin.dz/ / spip.php?page = imprimer

[2] سليمان ناصر، **النظام المصرفي الجزائري وتحديات العولمة**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية– واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 14و15 ديسمبر، 2004، ص03.

الجدول رقم(10): شروط اكتساب بطاقة **VISA**

نوع البطاقة	**VISA** الكلاسيكية	**VISA** الذهبية
المقدار المستحق لاكتسابها	**1000** أورو	4500 أورو
الحد الأعلى للسحب	500 أورو في اليوم	750 أورو في اليوم
الحد العلى للدفع	1000 أورو في اليوم	3000 أورو في اليوم

المصدر: بريد الجزائر

تتميز هذه البطاقة :

- التأمين: بفضل الرقم السري تضمن كافة التعاملات البنكية.
- توفر الخدمة: يمكن سحب الأموال في أي مكان 24 سا/24 سا و7أيام/7 أيام
- سهولة الاستعمال: وذلك من خلال شبكة التوزيع الآلي للأوراق النقدية **DAP** في العالم.
- كما تسمح هذه الخدمة بـ:
- القيام بسحوبات في الجزائر على الموزعات الآلية للأوراق النقدية التي تحمل شعار **VISA**.
- القيام بدفوعات في الجزائر أو في الخارج على أجهزة الدفع الالكتروني التي تحمل شعار **VISA**.
- القيام بعمليات الدفع عن طريق الأنترنت.[1]

رابعا: الشيك الالكتروني

إن الشيك الالكتروني في الجزائر هو عبار عن وسيلة من وسائل خدمات الصيرفة الالكترونية ذات الطابع المحلي والوطني حيث أن شروط ومبادئ استخداماته تفرض على البنوك من خلال القوانين والتشريعات، وتتم عملية طبع هذه الشيكات بشكل موحد على المستوى الوطني، وهو يحتوي على معلومات خاصة بحامله (الاسم اللقب، رقم حساب العميل...) بالإضافة إلى مجموعة من الأرقام التسلسلية والتي تدل على البنك الأصلي، إذا تمت العملية من بنك آخر أو من منطقة أخرى، ويتم تجديد هذا الشيك من خلال نظام **ATCI** بواسطة المسح الضوئي لقيمة المبلغ.

وترى المنظومة المصرفية في الجزائر أن الشيك الالكتروني يعطي عدة فوائد منها :

- حرية العميل
- السرعة في إنجاز التحويلات
- إلغاء المسافات.
- مرونة الاستخدام

[1] www.bna.dz/index.php/ar/2016.05-19.23-06/ البطاقة البنكية الدولية

- بساطة الاستخدام.
- أما بالنسبة لعيوبه فتتمثل أهمها:
- الضياع
- الاحتيال والغش
- ثقل المعالجة.

يعتبر الشيك الالكتروني في الجزائر من أكبر وسائل الدفع استعمالا وهذا راجع لتبنى الدولة ما يسمى بالمقاصة الالكترونية، والتي جعلت من عملية المقاصة أمر سهلا سواء بالنسبة للبنك المركزي أو بالنسبة للبنوك التجارية.[1]

الشكل رقم (10): الشيك الإلكتروني الجزائري

الفرع الثالث: الأنظمة النقدية في الجزائر

قامت البنوك الجزائرية بتبني فكرة النظام النقدي الالكتروني تماشيا مع التغيرات المستجدة على الساحة المصرفية، ومحاولة منها تدارك التأخر الحاصل في المجال المصرفي ولهذا السبب قامت بمجموعة من الإجراءات الضرورية وكان من أهمها انشاء شركة تألية الصفقات البنكية والنقدية المشتركة **SATIM** والتي بدورها قامت بإنشاء الشبكة النقدية ما بين البنوك **RMI** لتسوية المعاملات ما بين البنوك، بالضافة إلى مشروع البطاقة البنكية المشتركة **CIB**، والبطاقات البنكية الدولية **VISA**، وكذلك قامت المصارف البنكية الجزائرية بإحداث نظام تسوية المدفوعات **ARIS** وكذا تفعيل نظام المقاصة المسافية بين البنوك **ATCI**.

أولا: عرض حول شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية ما بين البنوك SATIM

[1] ميادة بلعياش، **أثر الصيرفة الالكترونية على السياسة النقدية، دراسة مقارنة الجزائر – فرنسا**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والاسواق المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص210.

إن مشروع النقد الآلي مسجل في إطار تحديث وتطوير القطاع المصرفي والبنكي في الجزائر، حيث أنه يهدف أساسا إلى اندماج البطاقة الوطنية للدفع والسحب بشكل واسع وشامل في التعاملات اليومية للأفراد والمؤسسات وبالتالي تعويض وتقليص حجم التعاملات بالنقود الورقية أو المعدنية.

1)نشأة شركة SATIM

إن إنشاء هذه الشركة ناتج عن مبادرة المؤسسات البنكية الساعية لتطوير وتسهيل التحكم في عملية التحكم إلى النقد الآلي وتحديث وسائل الدفع وكذا لاستحالة كل البنك القيام بإنشاء مراكز تسيير ودراسة عمليات النقد الآلي الخاصة به، نظرا لما يترتب عن ذلك من استثمارات وتكاليف ضخمة مما يعيق العملية خاصة كونها في بداياتها.

ومن هذا المنطلق قررت مجموعة من البنوك إنشاء هيئة مشتركة فيما بينها لتسهيل العمليات الخاصة بالنقد الآلي، وهنا جاء ميلاد **SATIM** سنة 1995، في شكل شركة ذات أسهم **SPA** وهي عبار عن فرع لثمانية بنوك تجارية جزائرية برأسمال قدره 1271000000 دج والمتمثلة في **BNA**، **BADR**، **BEA**، **CNEP**، **CPA**، **BDL**، **CNMA**ن وبنك البركة، كما أنه هناك مؤسسات مصرفية تشارك في شبكة النقد الآلي ألا وهي: بريد الجزائر **ALP**، بنك **ABC**، **PNBBARIBASALGERIE**، **Société générale d'Algérie**، **HousinBank**، **NatexisAlgerie**.

2) المهام الأساسية لمؤسسة SATIM:[1]

- العمل على تطوير استعمال أدوات الدفع الالكترونية.
- تنظيم وإدارة البنية التحتية التقنية والتنظيمية لضمان التوافقية الكاملة بين كل متعاملي الشبكة النقدية في الجزائر(شبكة الخدمات المصرفية الالكترونية).
- المشاركة في وضع القوانين بين البنكية لتسيير المنتجات البنكية كونها قوة دفع..
- مرافقة البنك في اصدار وتطوير المنتجات البنكية الالكترونية.
- تخصيص الشيكات وبطاقات الدفع والسحب النقدي.
- تنفيذ جميع الإجراءات التي تحكم سير عمل نظام الدفع بمختلف مكوناته بما فيها مراقبة التكنولوجيا، سرعة المعاملات...الخ.

ثانيا: الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية AEBS:

نتجت هذه الشركة عن اتفاق شراكة بين المجموعة الفرنسية **DIAGRAM.EDI** الرائدة في مجال البرمجيات المتعلقة بالصيرفة الالكترونية وأمن تبادل البيانات المالية، وثلاث مؤسسات جزائرية وهي: **MAGACI.MULTIMEDIA** و**SOFTANGINERING**، ومركز البحث في الاعلام العلمي

[1]www.SATIM.DZ.COM

والتقني **CERIST** لتنشأ شراكة مختلطة سميت الجزائر لخدمات الصيرفة الالكترونية، تقدم هذه الشركة خدماتها المتعلقة بالمصارف عن وبعد وتسيير وأمن تبادل البيانات المالية لجميع البنوك والمؤسسات المالية باختلاف أصناف زبائنها، بتقديم تشكيلة من الخدمات بدرجة عالية من الأمن وسلامة في أداء العمليات، أنشئت هذه الشركة في جانفي 2004، في البداية ركزت على عمليات تطوير وتدعيم موجهة جهودها بصفة رئيسية نحو عصرنة الخدمات البنكية وأنظمة الدفع الالكترونية.

خدمات ABES: إن هذه الشركة أنشئت من أجل هدف أساسي هو تلبية المؤسسات المالية باقتراح برمجيات تقدم خدمات عن طريق برمجيات متعددة **DESPROGICIELES** وذلك من خلال:

- اقتراح حلول المصارف عن بعد من جهة
- تسيط وتأمين المبادلات الالكترونية متعددة الأقسام من جهة أخرى الخدمات المقدمة توجد على قسمين على نفس الدرجة من التطور التكنولوجي:

الصنف الخاص بالبنك **DIAGRAM E-BANKINK**

صنف التبادل الالكتروني للبيانات **EDI** متعددة الوجهات والأقسام**E-FilesDIAGRAM**.

إن شركة **AEBS** تعتبر أو خطوة للجزائر في مجال الصيرفة الالكترونية بما حققته من توفير هذه الخدمات، ولكن هذا لا يمنع وجود شركات أخرى لتقديم خدمات الصيرفة الالكترونية وهذا لتحقيق المنافسة من جهة وتوسيع قاعدة من الخدمات من جهة أخرى من أجل تطوير النظام المصرفي المالي ومحاولة اللحاق بركب الدول الخرى التي قطعت أشواطا كبيرة في هذا المجال.[1]

نظام الدفع الفوري للمبالغ الكبيرة RTGS

يعرف الدفع الفوري للمبالغ الكبيرة بأنه: "نظام يخص أوامر الدفع التي تتم ما بين البنوك باستخدام التحولات البنكية أو البريدية للمبالغ الكبيرة أو للدفع الفوري المحقق من قبل المشاركين في هذا النظام" وهو نظام يخص ما يلي:

1- الموال المحولة ما بين البنوك أو مع البنك المركزي، مما يسمح بطريقة تسيير السيولة والاحتياط الاجباري بتقليل المخاطر التنظيمية.

2- المعالجة السريعة للمدفوعات التجارية بين المؤسسات والذي له أهمية كبيرة نظرا لأنه يساهم في ترقية التجارة وتطوير الاقتصاد.

3- تنظيم الصفقات التي تتم في أسواق رأس المال كالبورصة والسوق النقدي، مما يحسن ويزيد من تطورها.

[1]HTTP: //khemismliana.net/archive/index.php/t-26.83.html

ويسمح هذا النظام بتنظيم أوامر تحويل الموال التي تعادل وتفوق مليون دينار ومعالجتها في الوقت الحقيقي على أنها عمليات استعجالية وفورية وبصورة اجمالية (عملية بعملية) وذلك دون تأجيل، أي أنه يخص فقط عمليات الدفع التي تتم بالتحويلات.

أما المشاركون في هذا النظام نوعان :

مشاركون بصورة مباشرة: أي أنهم مرتبطون مباشرة بنظام **RTGS** المنظم من طرف بنك الجزائر.

- مشاركون بصورة غير مباشرة: بمعنى يتم الولوج للنظام باستعمال خدمات المشاركين.
- ويتحمل هذان النوعان المسؤولية الكاملة فيما يتعلق بعملياتهم الحسابية المفتوحة لدى نظام **RTGS** والحسابات لدى بنك الجزائر، تخص هذه العمليات التدفقات المتعلقة بالتحويل من بنك إلى آخر ومن حساب عميل إلى آخر.

وقد شاركت كافة البنوك والمؤسسات المالية في هذا النظام بالإضافة للخزينة العمومية وبريد الجزائر، وغيرها من الهيئات ليتم بواسطة إجراء كافة العمليات المصرفية والمالية بين البنوك وبين البنوك وبنك الجزائر منها التحويلات لفائدة أرصدة العملاء، وتجدر الإشارة إلى أن هذا النظام دخل حيز التطبيق انطلاقا من 08 فيفري 2006[1].

- خلال سنة 2008 سجل نظام **ARIS** 195175 عملية تسوية سجلت محاسبيا على دفاتر بنك الجزائر (176900 سنة 2007) يمثل مبلغ كليا يساوي 607138 مليار دينار (313373 مليار سنة 2007)، وفي نفس السنة بلغت تسوية الأرصدة الصافية متعددة الأطراف عن طريق المقاصة اليورية 0.11**%**فقط مقابل 0.85**%**بالنسبة للمقاصة الإلكترونية.[2]

سجلت سنة 2013 وهي السنة الثامنة من العمل بالنظام، توافر هذا النظام بنسبة 99.99**%** وتعبر هذه النسبة عن العلاقة بين التشغيل الفعلي للنظام المقاس بالساعات ومدة الافتتاح الاسمي.[3]

تتم عمليات السحب في نظام التسويات الإجمالية الفورية الجزائري تبعا للخطوات الموضحة بالشكل التالي:

[1] وهيبة عبد الرحيم، **وسائل الدفع التقليدية في الجزائر – الوضعية والآفاق** – مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد9، 2011، ص44.

[2] التقرير السنوي 2008، ص153.

[3] – التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2013.

شكل رقم (11): عمليات السحب في نظام التسوية الاجمالية الفورية

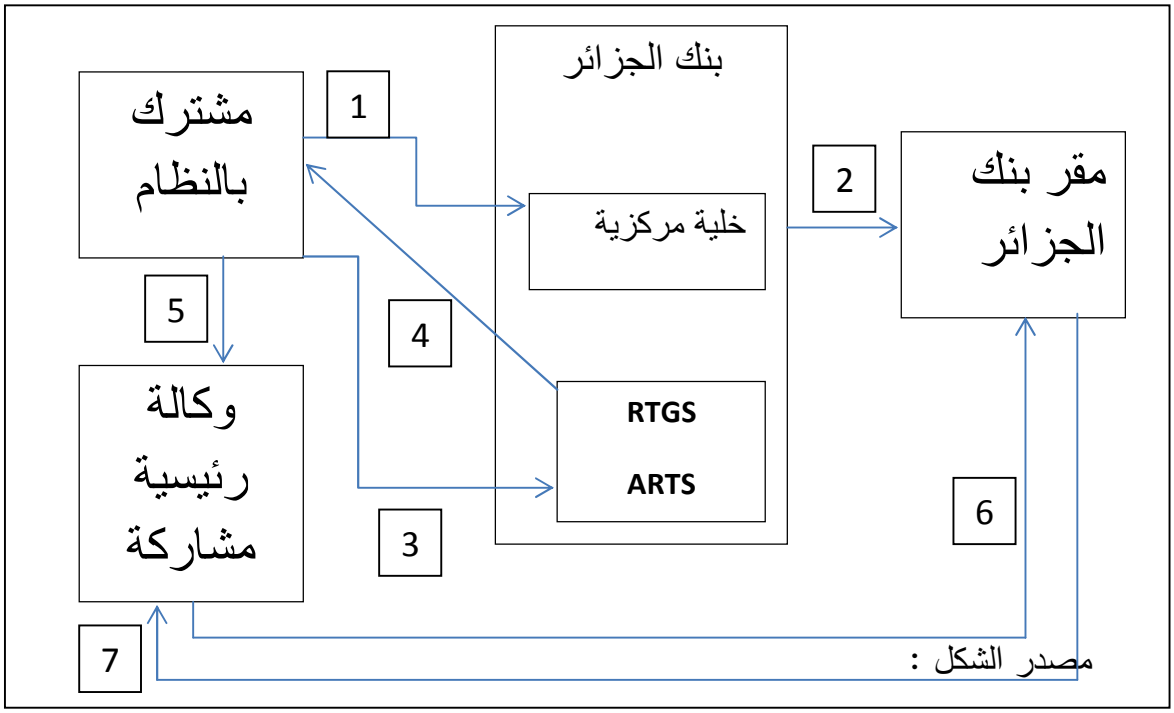

Jacueline Elacoste; séminaire sur les système de paiment, banque d'algérie, Alger 18-21 décembre 2005

تتم عمليات السحب وفق نظام تسويات الاجملية الفورية حسب ما يبينه الشكل وفق الخطوات التالية:

1- يقوم المشاركون بالنظام بتحويل احتياجاتهم المتوقعة من النقود الائتمانية إلى البنك المركزي.

2- يقوم البنك المركزي بجمع الاحتياجات الاخاصة على مستوى كل ولاية لمختلف المقرات.

3- يرسل المشاركون بنظام **AERTS** أوامر التحويل الخاصة بعملية الحجز.

4- يقوم نظام **ARTS** بإقرار عملية الحجز مع إشعار يجعل الحساب مدين يحتوي هذا الاشعار على قيمة المبلغ وكذا رقم التصريح.

5- يتحمل المشاركون بالنظام مسؤولية ابلاغ رقم التصريح والمبالغ أيضا إلى فروعها المختلفة.

6- تتقدم فروع البنوك المشتركة بالنظام إلى الشبابيك بمقرات بنك الجزائر مع رقم التصريح والمبلغ الذي سيتم سحبه.

7- يحوز أمين الصندوق في بنك الجزائر الوثائق عند المراقبة الأولية، ثم بإدخال رقم التصريح، اسم البنك، رقم العملية الائتمانية وذلك للتأكد من تطابقها مع الحجز.

-وتتم عمليات الإيداع كما هي موضحة في الشكل التالي:

شكل رقم (12): عمليات الإيداع في نظام التسويات الاجمالية الفورية

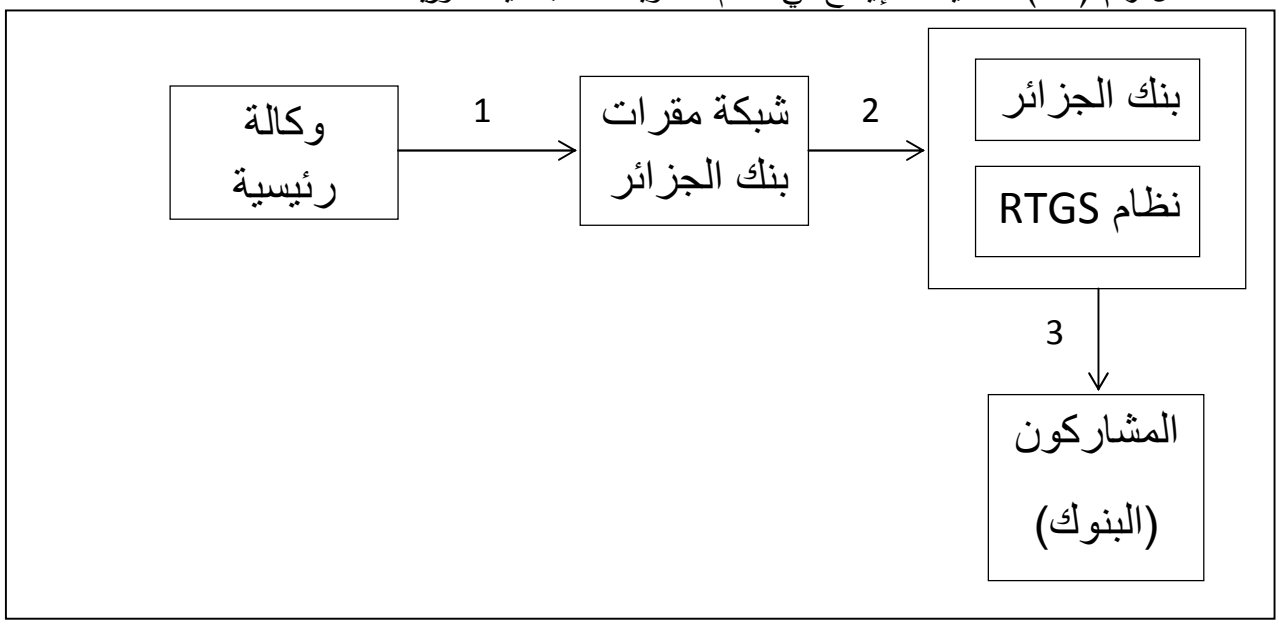

المصدر: **Jacueline Elacoste; séminaire sur les système de paiment, banque d'algérie , Alger 18-21 décembre 2005**

تتم عمليات الإيداع وفق نظام التسويات الاجمالية الفورية حسب ما يبينه الشكل وفق الخطوات التالية:

1) يقوم الأطراف المشاركون بنظام التسويات الاجمالية الفورية بإجراء عملية إيداع الأموال: عن طريق الفرع الرئيسي: لدى شباك بمقر بنك الجزائر وفق كشف الإيداع.

2) يقوم أمين الصندوق بنك الجزائر بفحص الوثائق ثم إدخال، رقم العملية إسم البنك وقيمة المبلغ المالي المودع.

3) يقوم نظام **ARTS** بإبلاغ المشاركين بإشعارات الحسابات الدائنة الخاصة[1] بكل عملية إيداع والقيام مباشرة بجعل الحسابات دائنة بقيمة المبالغ المودعة[2]

[2] العاني ايمان، مرجع سبق ذكره، ص-ص 233-235.

نشاط نظام ARTS

جدول رقم(11) نشاط نظامARTS للفترة 2006 – 2014.

السنوات	نسبة تداول نظام آرتسي%	عدد العمليات	قيمة العمليات المنجزة	المتوسط الشهري			معدل النمو	
				عدد العمليات	مبلغ العملية الشهري	عدد أيام العمل	العمل	القيمة
2006	–	142373	750.6	630	15421.4	226	–	–
2007	–	176900	313373	705	1248.5	251	24+	85+
2008	99.34	195175	607138	16265	50595	252	10.3+	91.7
2009	99.56	205736	649740	17145	54145	253	5.4+	7+
2010	99.93	211561	5874475	17630	48956	254	2.8+	9.6−
2011	99.77	237311	680123	19776	56676	251	12.8+	15.8+
2012	99.77	269557	535234	22463	44603	252	13.6+	21.3−
2013	99.99	290418	358026	24202	29835	253	7.7+	33.1−
2014	99.99	314357	372394	26196	31033	253	8.2+	4.00+

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر من 2006 – 2014

-سجلت في السنوات الأخيرة ارتفاعا كبيرا في العمل بهذا النظام والدليل على هذا هو ارتفاع عدد العمليات والقيمة المنجزة وذلك حسب المدة الزمنية لدى نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ارتفاع نمو عدد العمليات والذي يختلف من سنة لأخرى وهذا راجع إلى تغيير في عدد أيام فتح نظام آرتس المبرمجة في كل سنة نلاحظ منذ سنة 2008 إلى غاية سنة 2014 معدل توافر هذا النظام يفوق نسبة 99% كذا تعتبر هذه العلاقة المحصل عليها مطابقة للمقاييس الدولية والذي المتفق بشأنها بشكل مشترك لقياس الموثوقية العملياتية لأنظمة التسوية الاجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة بشكل عام

-كما يعرف هذا النظام تراجع في معدلات النمو منذ سنة 2012 من حيث عدد العمليات ومن حيث القيمة رغم وجود ارتفاع طفيف في عدد العمليات، بحيث وصل المتوسط الشهري لعدد العمليات منذ سنة 2008 يفوق 16000 عملية في الشهر خلال 252 يوم، وحسب الاحصائيات الموجودة في الجدول أعلاه نلاحظ تراجع في قيمة العمليات المنجزة.

الهدف من نظام ARTS

يهدف هذا النظام إلى تحقيق عدة اهداف منها ما يلي:

- مسايرة المعايير والمقاييس الدولية في مجال مخاطر أنظمة الدفع وتأهيل القطاع المصرفي.
- تخفيض مخاطر الدفع وتقليص المدة بين البنوك.
- ضمان الأمان والسرعة في المبادلات طبقا للمقاييس الدولية.
- تشجيع إقامة المصارف الأجنبية.[1]

نظام المقاصة عن بعد ACTI:

إن عملية عصرنة نظام الدفع عرفت دفعة جديدة بإنشاء نظام مكمل لنظام RIGS هو نظام ACTI هذا النظام يختص بالمعالجة الآلية لوسائل الدفع العام Les instruments de paiment de mosse، صكوك . تجويل، اقتطاع، عمليات الدفع بالبطاقة البنكية، وذلك باستعمال وسائل متطورة مثل المساحات الضوئية Scanres والبرمجيات المختلفة، ويمثل هذا النظام القسم الثاني من أنظكمةالردفع المتطورة ووفق المعايير الدولية بهذا الهدف التحسين النهائي للخدمات البنكية المقدمة للزبائن دخل النظام حيز التنفيذ باشتراك بنك الجزائر، كل البنوك، اتصالات الجزئار، بريد الجزائر SATIM جمعية البنوك والمؤسسات المالية ABEF مع كل فروعها ومكاتبها عبر كامل التراب الوطني، حيث يعتمد هذا النظام على نظام التبادل المعلوماتي للبيانات الرقمية والصور.

لقد دخل حيز التنفيذ يوم 15 ماي 2006 في اول يوم للتبادلات وكانت البداية بمعالجة الصكوك على أن تتطور العملية لتمثل باقي وسائل الدفع نهاية 2006، حيث عالج هذا النظام ACTI 71933 عملية في شهر

[1] زغدار أحمد، حميدي كلثوم، تقييم نظام الجزائر للتسوية الفورية ARTS في النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة 2006-2014، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد9، جامعة الدكتور يحيى فارس، ديسمبر 2015، ص17.

ماي بما قيمته 51.12 مليار دينار 4894.36 عملية في ديسمبر من نفس السنة 2006 بقيمة 303.17 مليار دينار.[1]

وقد سجل النظام في سنة 2013، تطورا معتبرا في الحجم والقيمة، حيث سجل نظام "أنيكي" 19.470 مليون عملية دفع مقابل 17.387 مليون عملية دفع في سنة 2012 وهذا بمبلغ يساوي 12661.6 مليار دينار مقابل 11766.1 مليار دينار سنة 2012 وهو ما يعدل زيادة بنسبة 12%من حيث الحجم و7.5 %من حيث القيمة، عالج النظام متوسط شهري قدره 1.622 مليون عملية مقابل 1.449 مليون عملية في 2012 بمبلغ شهري متوسط قدره 1055.137 مليار دينار مقابل 981.340 مليار دينار في 2012.[2]

بالرغم من الارتفاع المتزايد يبقى حجم عمليات الدفع المعالجة في هذا النظام في سنة 2013 أقل من الأحجام المعالجة في أنظمة الدفع في الدول المماثلة ويهدف هذا النظام APIC إلى[3]:

1- التسيير المحاسبي اليومي وإعطاء نظرة شاملة وحقيقية عن وضعية الخزينة في السوق المالية والوطنية.

2- تقليص آجال المعالجة، قيم أو رفض العملية في أجل أقصاه خمسة أيام على أن يتم اختزال هذه المدة إلى ثلاثة أيام ثم 48 ساعة.

3- تأمين أنظمة الدفع العام.

4- إعادة الثقة للزبائن في وسائل الدفع خاصة الصكوك.

5- مواجهة عملية تبييض الأموال في الجزائر.

•يعتبر التطور المسجل سنة 2008، على أساس الدفع والقيمة هاما، فقد أنجز نظام APIC 9.320 مليون عملية دفع مقابل 6.926 مليون عملية دفع في 2007، بمبلغ يساوي 7188.255 مليار دينار (5452.188 مليار دينار في 2007) وهو ما يعادل زيادة بالأجر بنسبة 34.6% و31.18 على أساس القيمة. وهذا قبل سجل النظام في 2013.

ثانيا: متطلبات تحسين وتطوير أنظمة الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية

على الرغم من المجهودات المبدولة من طرف البنوك الجزائرية لنقل العديد من ةالتقنيات المصرفية إلى السوق الجزائريةلتتوائم مع متطلبات العصر الحديث إلا أن الفجوة الالكترونية العمومية ونظيراتها الأجنبية لا تزال كبيرة، وهذا راجع إلى إقامة العمال لاالالكترونية على مستوى البنوك الجزائرية يستوجب توفر جملة من المتطلبات أهمها:

[1] آيت زيان كمال، حورية آيت زيان، **ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول الثيرفة الالكترونية في الجزائر**، المركز الجامعي خميس مليانة، بدون نسخة نشر، ص12.

[2] التقرير السنوي 2013، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، 2013، ص ص 120،119.

[3] أيت زيان، حورية آيت زيان، مردع سبق ذكره، ص13.

1- البنية التحتية اللازمة في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات:

حيث أن انتشار الكمبيوتر لا يزال ضعيفا وتدل الاحصائيات على أن المعدل العربي كان 7.5 كمبيوتر لكل 1000 شخص سنة 1996، وهو معدل أقل بسبع مرات عن المعدل العالمي العام، و13 مرة عن المعدل في الدول الصناعية، في حين أن الجزائر هذا المعدل بلغ 44 كمبيوتر لكل 1000 شخص سنة 1996 وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالدول العربية، غير أن الجزائر استدركت الأمر، وسطرت مشروع "أسترك" بهدف حصول كل عائلة جزائرية على حاسوب خاص في مطلع 2010، كما أن استخدام التكنولوجيا الحديثة في الجزائر جد مكلف مما يصعب في انتشارها.[1]

انتشار شبكة التصال بكل أنواعها: إن وجود شبكات الاتصال الهاتفية العادية والخلوية زشبكات الخدمات الرقمية وشبكة الأياف البصرية، وشبكة الأقمار الصناعية، سيؤمن حتما القيام بالأعمال الالكترونية، وفي الجزائر تغطي شبكة الاتصالات غالبية التراغب الوطني بشبكة تقدر بـ: 22000 كلغ من الخطوط الهرتيزية و15000 كلغ من الألياف البصرية بالإضافة إلى شبكة المؤسسات الخاصة بالصكوك البريدية.[2]

توفر الشبكة العالمية للمعلومات الأنترنت: حيث أن تطور الأعمال الالكترونية من غير الممكن حدوثه في غياب الأنترنت، وفي الجزائر ارتفع عدد مستخدمي الأنترنت إلى 1920000 في جويلية 2007 بعد ما كان 5000 مستخدم سنة 2000 وعلى الرغم من ارتفاع مستخدمي الأنترنت فهو لا يكفي، فهم يشكلون 5.3 **%** من مجموع سكان الجزائر وهي نسبة منخفظة مقارنة بتونس التي تصل فيها نسبة المستخدمين 9.2 من مجموع سكان عام 2007.

ضف إلى ذلك ضعف انتشار الشبكات المحلية (الأنترنت) ومجال البرامج وهو الآخر ضعيف كون أن النسبة الكبرى من هذه البرامج هي نتيجة لعملية القرصنة.

2- **الأطر البشرية:**

فالعنصر البشري هو رأس المال الدائم للبنوك، وإذا توفرت الموارد البشرية في البنوك الجزائرية فهي تعاني من قلة مردوديتها وضعف كفاءتها وهذا يرجع إلى :

- ضعف التكوين القاعدي.
- بطء عملية التكوين والرسكلة.
- عدم وجود محفزات.
- غياب الثقافة المصرفية لدى الكفاءات البشرية.

---

[1] محمد حمو ، **أثر اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية على الصناعة المصرفية بالبنوك الجزائرية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجشتير في العلوم الاقتصادية، نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن وبعلي بالسلف، الجزائر، 2009، ص123.

[2] نصر الدين بوريش، **تكنولوجيا المعلومات والتصال كدعامة للميزة التنافسية وكأداة لتأقلم المؤسسات الاقتصادية مع تحولات المحيط الجديد**، مداخلة قدمت ضمن الملتقى الدولي الثاني حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة شلف، يومي 27،28 نوفمبر 2007، ص ص 10 -11

3- الترسانة القانونية لتسهيل انتشار الأعمال الالكترونية:

وهذا بإصدار نصوص قانونية تخص :

- حماية الملكية الفردية والمعطيات الشخصية.
- التصديق على التوقيع الالكتروني.
- تحديد إجراءات وقواعد العمل المصرفي الالكتروني.

ونذكر بعض الجهود التي بدلتها الجزائر في مجال التشريع بخصوص العمال الالكترونية، من بينها المرسوم 96 – 10 المتعلق بمجال الإيداع القانوني، والأمر رقم 03 / 05 المتعلق بالملكية الفكرية ويتطلب الأمر استحداث بعض التشريعات المتعلقة بالتوقيع الالكتروني، وضبط العمليات الاكترونية على مستوى البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر.

وبالتالي فالبنوك الجزئارية، مجبرة على تحديث وعصرنة نظامها واكتساب تكنولوجيا الصناعة المصرفية لتتمكن من آداء دورها في ظل المنافسة الشديدة من طرف البنوك الأجنبية والتي فرضتها التطورات العالمية.[1]

ثالثا: آفاق تفعيل مشروع الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية:

في سباق المتغيرات التي اجتاحت البيئة المالية الدولية إقليميا وعاليما أصبح لزاما على البنوك الجزائرية التجارية زيادة عنايتها بجودة ما تقدمه من خدمات كأخد العناصر المحددة للقدرات التنافسية البنكية في السوق المحلية والأجنبية ضمن حلقة عولمة مالية تعنى تنافس معادلة المال مع وسائل الاتصال الحديثة، وتعد خدمات الائتمان البنكي بمفهومها الشامل أهم المجالات التي يبرر الأهمية البالغة للإرتقاء بالجودة والقدرة على المنافسة، فالنتقال إلى عصر المعلوماتية يعني ضرورة تكيف البنوك الجزائرية مع تغيرا وتطورات المحيط، هذا التكيف يقتضي اتخاذ عدة إجراءات تعتمد أساسا على:

1- مواكبة أحدث التطورات التكنولوجية في العمل البنكي
2- تنويع الخدمات المصرفية وتطوير السوق المصرفي
3- الارتقاء بالعنصر البشري
4- مواكبة المعايير الدولية
5- تفعيل دور الدولة والبنك المركزي في تطوير الجهاز البنكي الدولي.[2]

[1] محمد حمو، مرجع سابق، ص ص 124-125.

[2] عبد الغاني ربوح، نور الدين رغدة، **تطبيق أنظمة الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية بين الواقع والأفاق**، الملتقى الدولي حول إصلاح النظام المصرفي، جامعة ورقلة، يومي 11، 12 مارس 2008.

المبحث الثاني: واقع السياسة النقدية والصيرفة الالكترونية في فرنسا

يلعب بنك فرنسا دورا أساسيا وفعالا كسلطة نقدية عليا، وذلك عن طريق مجموعة من الآليات والتي مجملها تعبر عن السياسة النقدية للبنك ونظرا للتطور الذي شهده النظام المصرفي ككل، على مستوى الخدمات التي يقدمها أصبح هذا البنك يعتمد في أغلب تعاملاته على الصيرفة الالكترونية.

المطلب الأول: ماهية بنك فرنسا

سنتطرق في هذا المطلب إلى نشأة ومفهوم بنك فرنسا والمهام التي يقوم بها.

الفرع الأول: نشأة بنك فرنسا

تم انشاء بنك فرنسا في 1800/01/18 م من قبل القنصل الأول نابليون بونابرت وكان أول دوره هو إصدار الوراق النقدية في باريس بالمشاركة مع خمس مؤسسات أخرى وابتداء من سنة 1806 أصبح للبنك مقر في باريس وفي 01/16/ 1808 أصدر مرسوم امبراطوري يحوي القوانين الأساسية التي تحكم عمليات بنك فرنسا حتى عام 1936، وخلال هذه الفترة قام هذا البنك بتطوير نشاطه المتعلق بإصدار الأوراق النقدية، وقد تم تأميمه بين عامي 1936م و1945 م، وإصلاح دستوره في سنة 1973، ثم حصل على استقلابيته سنة 1993م.

أما في سنة 1998 فقد تم دمج بنك فرنسا في النظام الأوروبي للبنوك المركزية في أعقابلا قيام المكؤسسة الجديدة " البنك المركزي الأوروبي ECP.

الفرع الثاني: مفهوم بنك فرنسا

هو البنك المركزي الفرنسي، وهو بنك الدولة يتمتع بالاستقلالية منذ عام 1994، وهو عضو في النظام الأوروبي للبنوك المركزية ESCP ويشارك بهذه الصفة بالسياسة النقدية الموحدة للاتحاد الأوروبي، والذي يعتبر الجزء الرئيسي والأساسي لفعالية السياسة النقدية في منطقة اليورو.[1]

الفرع الثالث: مهام بنك فرنسا

تم تشكيل هيئة نظام الاورو من قبل البنك المركزي الأوروبي (ECB) والبنوك المركزية الوطنية في البلدان التي اعتمدت اليورو، وهي تمثل السلطة النقدية في منطقة اليورو، الهدف الرئيسي منها هو الحفاظ على استقرار الأسعار من أجل الصالح العام، ويعد بنك فرنسا اللاعب الرئيسيفيها حيث ينفذ السياسة النقدية التي يقررها مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي في فرنسا، ويصدر الدراسات والإحصاءات اللازمة لتحديد هذه

[1] بلعياش ميادة، مرجع سبق ذكره، ص-ص 254-255.

السياسة، ويمكن اجمال مهام بنك فرنسا في ثلاث مهام رئيسية تتمثل في السياسة النقدية والاستقرار المالي والخدمات الاقتصادية للمجتمع.

أولا: في مجال السياسة النقدية

يعد دوره أمر حاسم لان فرقها من الاقتصاديين والمشاركين في السوق تعد وتنفذ القرارات الصادرة عن مجلس المحافظين:

–الدراسات والأبحاث، التحليلات والتوقعات، المسوحات والإحصاءات، والتي يتم وضعها في خدمة تحليل الاقتصاد الكلي والمالي بشكل كامل مما يساهم في إعداد قرارات البنك المركزي الأوروبي.

– وجوده في السوق ومعرفته الواسعة بآليات انتقال السياسة النقدية يسمح بتنفيذ القرارات بفعالية والمشاركة في مناقشات حول تطوير الإطار التشغيلي.

– بنك فرنسا هو الوصي على العملة، فهو أكبر طابع لأوراق اليورو ولديه مركزان للتصنيع في أوفيرنيوشماليار، وبالتالي يضمن متابعة نوعية العملة الائتمانية، وعليه سحب التقسيمات التي هي في حالة سيئة.

ثانيا: من حيث الاستقرار المالي

بنك فرنسا لديه مسؤولية مزدوجة الحماية والمراقبة

- هو مسؤول عن تعزيز التنظيم والوقاية من المخاطر، وكذلك أمن ودائع المدخرين.
- ويسهر مع ACPR على الاشراف على مؤسسات القطاع المالي (777 البنوك، 827 شركات التأمين وصناديق التأمين التعاضدي)، ويضمن حسن سير أنظمة الدفع والبنية الأساسية للسوق، والقيام بشكل منتظم بعمليات تقييم المخاطر ونقاط الضعف المالية.

ثالثا: من حيث الخدمات الاقتصادية

1– الخدمات الموجهة للأسر والشركات

هي خدمات ملموسة للأسر الأكثر ضعفا مع عام 2016، 210000 ملف مديونية تم معالجته نهائيا، و66700 من التخصيصات للبنوك من أجل الحق في حساب.

يشمل ذلك أيضا الشركات الصغيرة والمتوسطة، ووساطة الائتمان والدعم للشركات الصغيرة.

أيضا اجراء المسوح الاقتصادية الوطنية والإقليمية والتي دائما يعتمد عليها من قبل كبار رجال الأعمال.

2– الخدمات الموجهة للدولة:

*مسك حساب الخزينة.

* مزادات الأوراق المالية الحكومية.

* مسك الحسابات الجارية من سندات الخزينة.

* تطور ميزان المدفوعات.
* أنشطة أخرى بموجب اتفاق مع الدولة.[1]

بالإضافة الى هده المهام توجد مهام أخرى يمكن تلخيصها فيمايلي:

✓ يصدر بنك فرنسا جزءا من الأوراق النقدية باليورو .وبذلك يضمن نوعية العملات الورقية والمعدنية المستخدمة في فرنسا.

✓ يراقب بنك فرنسا مؤسسات الائتمان، شركات التأمين، وصناديق التأمين التعاضدي بهدف حماية العملاء وتأمينهم، وضمان الاستقرار المالي.

✓ بنك فرنسا يوفر الخدمات التي تسهم في توازن العلاقات بين الفعاليات الاقتصادية: الوساطة الائتمانية، معالجة الإفراط في مديونية الأفراد، وإدارة الملفات والمعلومات.

✓ بنك فرنسا، الضامن للاستقرار المالي برئاسة محافظ بنك فرنسا، تتحقق هيئة الرقابة التحوطية الفرنسية أن مؤسسات الائتمان وشركات التأمين تحترم قواعد التحوطحيث تركز على الفحص الدوري للسجلات المحاسبية والتفتيش في الموقع .وتستطيع فرض عقوبات ضدهم.

✓ بنك فرنسا أيضا يحلل التغيرات في المجال المالي، في تقييم المخاطر ويقترح تعديلات على اللوائح،ويرصد نظم المدفوعات ذات القيمة الكبيرة والتسوية للأوراق المالية.

✓ بنك فرنسا، الضامن لأمن وسائل الدفع كما أنه يضمن حسن سير الدفع بواسطة الشيكات، والبطاقات والنقود الإلكترونية، ذلك لضمان جودة العملة في التداول في جميع أنحاء التراب الوطني

✓ بنك فرنسا هو من بين أهم الشركات المصنعة للأوراق النقدية باليورو،وينتج بعض الاوراق الأكثر تدولا، وتلك من 5 €، 10 €، و20.[2]

[1] https: //www.banque-france.fr/la-banque-de-france/nous-connaitre/les-missions-de-la-banque-de-france

[2] http: //archive.wikiwix.com/cache/?url=http%3A%2F%2Fwww.banque-france.fr%2Fla-banque-de-france%2Fmissions%2Fmissions-et-activites-de-la-banque-de-france.html

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية في فرنسا ومنطقة اليورو

كعضو في نظام اليورو ويشارك بنك فرنسا في السعي إلى تحقيق الهدف الرئيسي والمحدد في معاهدة ماستريخت والمتمثل في الحفاظ على استقرار الأسعار، ومنذ 1999/01/01 تاريخ إقرار الاتحاد الأوروبي للمعملات التجارية والمالية للدول الأعضاء، تعتبر السياسة النقدية المعتمدة بشكل كبير داخل هذا النظام هي سياغسة أسعار الفائدة للأجل القصير والتي تؤدي إلى توجيه السيولة النقدية داخل الاتحاد الأوروبي.[1]

وقد تم وضع اطار السياسة النقدية الأوروبية مجموعة من الأدوات أهمها[2].

أ- **عمليات السوق المفتوحة:** حيث تمثل الأداة الرئيسة للعمليات النقدية في الاتحاد الأوروبي ويمكن إجراء عمليات السوق المفتوحة في شكل معاملات عكسية ومعاملات خالصة وإصدار شهادات ديون ومبادلات صرف أجنبي وجمع ودائع لأجل ثابت ويستهلكها بالبنك المركزي الأوروبي غير أنه يتم تنفيذها عادة من خلال البنوك المركزية الوطنية وتوجد أربعة أنواع من عمليات السوق المفتوحة وهي:

- **التمويل الأساسي: (عمليات السوق المفتوحة)**

وينفذ من خلال عطاءات نمطية لإعادة الشراء (سعر متغير ثابت) وتلعب دورا محورا في توجيه أسعار الفائدة وإدارة سيولة النظام المالي وإعطاء الاستشارات شأن السياسة النقدية، وتقد هذه العمليات التي توفر السيولة الجزء الأكبر من إعادة تمويل القطاع المالي وتقوم بدور الإدارة الرئيسة لادارة السيولة.

- **تمويل طويل الأجل:**

وينفد من خلال عطاءات نمطية لإعادة الشراء (سعر متغير/ ثابت) ويوفر تمويلا طويل الأجل فأجل الاستحقاق قد يصل على ثلاثة أشهر ويوفر جزءا محدودا فقط من سيولة النظام الأوروبي للبنوك المركزية، ومن ثم فإن هذا النظام يعمل بشكل طبيعي كقابض الثمن في هذه العطاءات الشهرية إعادة التمويل.

- **التعديل الطفيف:**

يسيتخدم من خلال عطاءات سريعة أو إجراءات ثنائية ويستخدم للتحكم في التنيات داخل السوق إذا كان هناك تغير داغئم في الطلب على العملة كما قد تستخدم لجعل أسعار الفائدة متساوية أو متقاربة.

- **عمليات هيكلية:**

وتعد من خلال عطاءات نمطية أو إجراءات ثنائية وهو ذو تعداد وأجل استحقاق متغيرات ويستخدم لتوجيه الوضع الهيكيل للقطاع المصرفي.

---

[1] ميادة بلعياش، مرجع سبق ذكره، ص –ص 313 – 314.

[2] ماجدة مدوخ، **النظام الأوروبي**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد3، المركز الجامعي غرداية، 2008، ص–ص 24–25.

ب- التسهيلات الدائمة :

وهي التسهيلات التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الذاتي لمنطقة اليورو وتحقيق حالات نقص السيولة أو عدم الاستقرار في أسعار الفائدة وتنقسم هذه التسهيلات إلى نوعين وهما: تسهيل الائتمان " وتستطيع البنوك من خلاله الحصول على سيولة بصفة فورية، أما تسهيل الإيداع فتقوم البنوك من خلاله بإيداع فوائضها فيه بصفة فورية،وذلك لتصفية الأسواق في نهاية كل يوم من خلال تحديد نطاق ضيق لتذبذب أسعار الفائدة بينهم والتحكم في الحد الأدنى والأقصى للسيولة المطلوبة.

ج- **الاحتياطات:** تعتبر من أهم أدوات السياسة النقدية في الاتحاد الأوروبي فهي تقوم بمهمتين أساسيتين: تستخدم كأسلوب للرقابة النقدية وإدارة أسواق النقد في نسبة للأولي فهي تساعد على استقرار عرض الأموال ومدى قابليتها للاستجابة للتغيرات التي تطرأ على أسعار الفائدة، أما المهمة الثانية فهي تلك التي تتحكم في حجم طلب البنوك على الاحتياطات والمحافظة على أسعار الفائدة في نطاقها الطبيعي، وبالنسبة لتحديد حجم الاحتياطات فقد استقر الرأي على أن ذلك الحجم لابد وأن يتناسب مع الدور المخصص له، فإذا الاهتمام الأكبر يعطي لوظيفة الاحتياطي كأداة للرقابة النقدية فإن نسبة الاحتياطي لابد وأن تكون مرتفعة، أما في حالة إدارته لاسواق النقد فإن نسبة منخفضة منه تكفي لتحقيق هذا الغرض.[1]

المطلب الثالث: واقع الصيرفة الإلكترونية في فرنسا

من أجل فهم أثر الصيرفة الإلكترونية في فرنسا، يجب أولا التعرض لواقع هذه الصيرفة، وذلك من خلال التعرف على الأدوات المصرفية الإلكترونية فيها.

الفرع الأول: نظرة عامة على أدوات الدفع غير النقدي في فرنسا

أدوات الدفع غير النقدي هي الأجهزة التي تسمح بنقل الأموال المودعة في حسابات لدى مؤسسات الائتمان، المؤسسات المماثلة، أو مؤسسات الدفع.

أولا: وسائل الدفع التقليدية

العرض الفرنسي من وسائل الدفع متنوع للغاية ويستجيب لاستخداماتها المتعددة، ونعد من بين وسائل الدفع الرئيسية مايلي:

1- **بطاقات الدفع:** هي وسيلة الدفع المفضلة لدى الفرنسيين من جهة سهولة استخدامها واتساع شبكة قبولها، وتسمح بطاقة الدفع بإجراء المدفوعات أو سحب الاموال بمجرد ادخال رمز PIN فقط.

2- **الحوالة:** تسمح بإجراء تحويلات الأموال بين حسابي دفع، وتستخدم بشكل رئيسي من قبل الشركات للدفع لمورديها ودفع الأجور ومن طرف الإدارات العامة في دفع الاستحقاقات الاجتماعية

3- **الاقتطاع:** يسمح الاقتطاع للدائن بالشروع في استرداد مطالباته من مدينه، وهي بذلك تعفي المدين من إرسال وثيقة الدفع في كل تسوية أو عند انتهاء المعاملات المتكررة، وبالتالي فإن الاقتطاع يتلاءم بشكل

[1] المرجع السابق، ص-ص 25-26.

خاص مع المدفوعات المتكررة مثل: رسوم الكهرباء أو اشتراكات الإنترنت والهاتف، وهي ثاني أكثر وسائل الدفع استخداما في فرنسا.

4- قسائم الدفع بين البنوك (TIP) قريبة جدا من الاقتطاع في طريقة عملها، حيث تسمح قسائم الدفع بين البنوك للمدين بأن يعطي موافقته في كل تسوية، وذلك عن طريق إضافة توقيعه على مستند ورقي يعود إلى دائنه، سيتم استبدال الدفع بين البنوك بالخصم المباشر SEPA.

5- التسوية عن بعد: كما أن آلية التسوية عن بعد مماثلة لآلية الاقتطاع مع اختلاف أن الدائن لا يمكنه الشروع في الدفع إلا بعد أن يحصل، وعن طريق الاتصال عن بعد، على الموافقة التدريجة للمدين، ويعد استخدام التسوية عن بعد الزاما قانونيا لاسترداد بعض الضرائب، وكما هو الحال في قسائم الدفع بين البنوك، سيتم استبدال التنظيم عن بعد بالخصم المباشر SEPA.

6- الشيك: الدفع بالشيك يسمح بتحويل الأموال بين شخصين على أساس مكتوب فقط، وبالتالي دون نقل النقد وبدون نظام إلكتروني، وقد لوحظ انخفاض في عدد الشيكات الصادرة خلال العقدين الماضيين، وقد تسارعت في السنوات الأخيرة.

7- الكمبيالة: إن الكمبيالة عبارة عن كتابة يدعو فيها الدائن المسمى "الساحب"، والمدين الذي يدعى "المسحوب عليه"، بدفع مبلغ من المال في تاريخ محدد، وتستخدم الكمبيالة الآن بشكل قليل جدا، وتمثل في حجم أقل من 1٪ من معاملات الدفع السنوية.

8- السند الإذني: السند الإذني عبارة عن إقرار مكتوب يقر بتعهد دافع يدعى "المشترك" بأن يدفع لشخص آخر "مستفيد"، مبلغا من المال في تاريخ محدد، وكما هو الحال بالنسبة للكمبيالة، فإن استخدام السندات الإذنية هامشية اليوم.

Graphique 1 Répartition des moyens de paiement en volume en France
(en %)

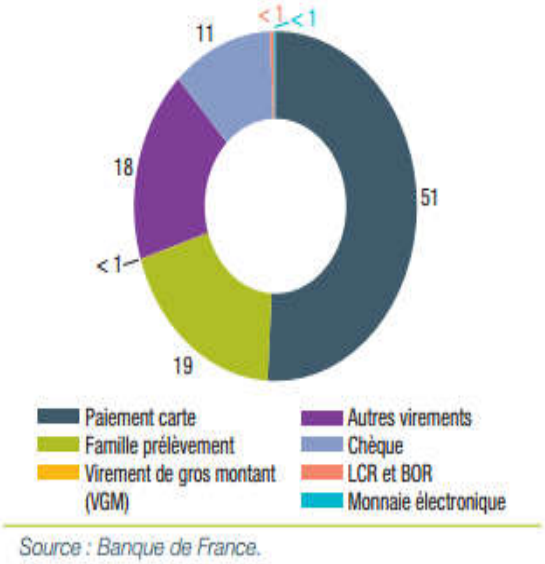

Source : Banque de France.

Graphique 2 Répartition des moyens de paiement en montant en France
(en %)

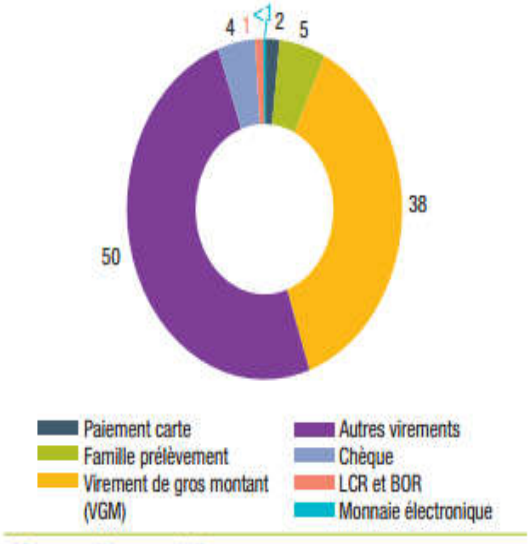

Source : Banque de France.

وقد تطورت طرق الدفع على مدى العقد الماضي، مستفيدة من نمو الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات وتهدف هذه الخدمات الجديدة إلى جلب ميزات جديدة لمستخدمي خدمة الدفع، وتشمل مايلي:

المدفوعات دون اتصال:

المدفوعات دون اتصال تسمح لك أن تدفع بسرعة، دون أن يتطلب إدخال رقم التعريف الشخصي لكميات صغيرة، عن طريق تقريب بطاقة أو الهاتف المحمول من محطة الدفع، فهي موضع تقدير من قبل كل من التجار والمستخدمين، لأنها تسمح بقدر أكبر من السيولة في الصناديق و تضمن راحة متزايدة للاستخدام مقارنة بالدفع بواسطة البطاقة التقليدية.

المحافظ إلكترونية:

تتيح المحافظ الإلكترونية إجراء الدفعات على الإنترنت بسرعة وسهولة دون الحاجة إلى إدخال أرقام حساسة (أي رقم بطاقة الائتمان وتاريخ الصلاحية والتشفير البصري)، هذه البيانات مطلوبة فقط عند إنشاء المحفظة الإلكترونية، بعد ذلك يجب على المستخدم فقط إدخال معلوماته (على سبيل المثال رقم الهاتف المحمول أو البريد الإلكتروني للمستخدم) لإجراء المعاملات.

الفرع الثاني: نظرة عامة على استخدام وسائل الدفع(مستقبل وسائل الدفع في فرنسا – 25 مارس 2012)

وسائل الدفع في فرنسا تتطور باستمرار وبشكل متسارع، شهدت كل من الشيكات والنقود، التي كانت الوسيلة الوحيدة للدفع الجماعي في السبعينيات، انخفاضا في حصتها بشكل ملحوظ خلال الثمانينات والتسعينات، بالتوازي مع تزايد انتشار البطاقات المصرفية والنمو القوي للاقتطاعات والحوالات.

وقد شهدت هذه البطاقات التي كانت تستخدم في الأساس لسحب النقود من أجهزة الصراف الآلي، تكثيف استخدامها نظرا لنمو حظيرة التجار الذين يقبلون بطريقة الدفع، هذه الزيادة في استخدام البطاقات تسارعت من عام 1984 فصاعدا، مع احداث التعامل مابين البنوك، التي تبدو اليوم "طبيعية" للمستهلكين ولكن تظل بعد حديثة ومميزة في فرنسا، وكثير من المستخدمين لا يعونها.

في التسعينيات و بناء على مبادرة من السلطات الضريبية والمفوترين الرئيسيين (EDF، الاتصالات، وما إلى ذلك)، تم إنشاء الاقتطاع الآلي وقسائم الدفع بين البنوك (TIP) عام 1988.

أولا: توزيع وسائل الدفع غير النقدية في فرنسا

بالمقارنة مع الدول الأوروبية الأخرى، فإن توزيع وسائل الدفع غير النقدي المحسوب من حيث عدد الصفقات يظهر المكانة الاكبر في فرنسا تحتفظ بها الشيكات والبطاقات المصرفية، والتي تشكل مجتمعة 61.3٪ من عدد الصفقات خلال الفترة 1991-2010.

ومع ذلك، فإن هذا التوزيع يختلف عندما يأخذ بعين الاعتبار قيمة الصفقات، حيث تعرف متوسطات المبالغ لكل وسيلة دفع وجود تباينات كبيرة جدا.

1)الشيك (Chèque)

أظهرت دراسة أجريت للجنة الاستشارية للقطاع المالي في فبراير / شباط 2011 ، أن الشيكات في فرنسا في عام 2010 لقد مثلت تقريبا 18.3٪ من المدفوعات غير النقدية بتعداد 3122 مليون شيك صدرت بمبلغ إجمالي قدره 1828 مليار يورو، وقد وضعت هذه الأرقام فرنسا أمام الدول الأوروبية الأخرى، وجاءت المملكة المتحدة في المرتبة الثانية مع 8٪ فقط من المعاملات التي استقرت عن طريق الشيكات على مدى العقدين الماضيين، كان هناك تراجع في عدد الشيكات الصادرة، التي تسارعت على مدى السنوات العشر الماضية، بمعدل معدل انخفاض سنوي يقارب 4٪ منذ عام 2001.

بين عامي 2006 و2010 انخفضت الشيكات من 23، 6٪ من المعاملات إلى 18.2٪ وفي الوقت نفسه فإن القيمة الإجمالية للشيكات الصادرة تميل أيضا إلى الانخفاض، ولكن بشكل غير منتظم تحت تأثير الحركات المتناقصة، ويبقى متوسط الشيكات مرتفعا عند 555 يورو في عام 2009 بسبب تفضيل الأفراد طريقة الدفع هذه للمبالغ الكبيرة والاستخدام الكبير جدا للشيكات من قبل الشركات[1] .يستمر الشيك في الانخفاض لصالح وسائل الدفع الإلكترونية، وخاصة البطاقة، ومن ثم انخفض استخدامه في عام 2015 بنسبة 7٪ من حيث الحجم وب 3٪ من حيث القيمة مقارنة بعام 2014 ليصل إلى 2.3 مليار معاملة و 173 مليار يورو، وبالتالي فإن حصته في المدفوعات غير النقدية هي 11٪ من حيث الحجم و 4٪ من حيث القيمة ويظل هذا الشيك مستخدما لمدفوعات قدرها 507 يورو في المتوسط في عام 2015.

2)الاقتطاع الالي:

استحدث النظام المصرفي الفرنسي نظام الاقتطاع الآلي، حيث شكل في عام 2010ما نسبته 20٪ من المعاملات غير النقدية التي بلغت 3.3 مليار معاملة، أي ما يعادل 1122 مليار يورو، بزيادة قدرها 5٪ في عدد الصفقات، وهي تمثل 54٪ من حجم صفقات الخزينة العمومية في الايرادات، ولكن 12.5٪ فقط من المبالغ التي يتم تحصيلها.

وقد خضعت عائلة الاقتطاعات للتوحيد الهيكلي في عام 2015 بسبب الانتقال من (أداة الدفع بين البنوك TIP) إلى الديون المباشرة SEPA، الذي تم الانتهاء منه في فبراير 2016، وقد أدى هذا التطور الزيادة في

[1] Georges pquget, Emmanuel constans, l'avenir des moyens de paiments en France, catographie des moyens de paiment scripturaux bilan des collectes 2016.

استخدام من هذا النوع من الأدوات في فرنسا، سواء من حيث الحجم (+ 10٪) والمبلغ (+ 5٪) في احتلال المرتبة الثانية من حيث عدد ومبلغ المدفوعات المستخدمة في فرنسا، يتم تبادل الاقتطاع بمتوسط مبلغ 374 € في عام 2015[1].

3) التسوية عن بعد:

ويمكن ربطها إحصائيا بالاقتطاع، تمثل حجما هامشيا في المعاملات بنسبة 0.12 % في عام 2010، ولكن بمتوسط قيمة عال جدا يتجاوز 17 000 يورو،حيث يتم استخدام هذه الأداة بشكل خاص من قبل الشركات في التسوية تجاه الخزينة العامة.

4) قسيمة الدفع بين البنوك:

تم إنشاء قسيمة الدفع بين البنوك في عام 1988 لتحل محل الشيكات في تسوية مدفوعات عن بعد بين المستهلكين والدائنين، حيث تسمح بالدفع عن طريق الخصم من الحساب بطريقة موحدة، دون إعطاء إذن متكرر للاقتطاع، ويتم إصدارها وإرسالها مع الفاتورة من جانب الدائن، وعادة ما يتم الدفع بها عن طريق الخصم من الحساب بمجرد الاستلام، ولكن يمكن أيضا أن تدفع في تاريخ الاستحقاق المشار إليه فيTIP. بساطة ومجانية استخدامها جعلها بديلا عن الشيك بالنسبة للمدين، ومع ذلك شهد استخدام TIP انخفاضا منذ عدة سنوات، وفي عام 2010 بلغ حجم التداول 115 مليون TIP مقابل 38 مليار يورو من الاقتطاع، وفي عام 2006 تم إصدار 144 مليون TIP بمبلغ 50 مليار يورو استخدام TIP ينخفض بنحو 5٪ سنويا. وسيؤدي تنفيذ مشروع SEPA (منطقة المدفوعات الأوروبية الموحدة) إلى اختفاء طريقة الدفع هذه التي تتنافى مع قنوات الدفع الجديدة في 1 فبراير 2016 بموجب اللائحة الأوروبية لـ " تواريخ الانتهاء".

5) الحوالة:

في فرنسا شكلت الحوالات 17.5٪ من المعاملات في عام 2010، مقارنة مع 16.4٪ في عام 1991 من حيث القيمة، فإنها تمثل 85٪ من المدفوعات بسبب ارتفاع متوسط مبلغ الحوالة من 7158 يورو في الواقع يتم استخدام الحوالات على نطاق واسع في المعاملات بين الشركات .

الواقع أن عدد الرموز المتاحة لتعريف المعاملات الذي كان في الأنظمة محدود حتى الآن وقد تغير هذا الوضع مع دخول SEPA حيز التنفيذ، لان الحوالة عبر صيغة SEPA– SEPA لتحويل الائتمان (STC) توفر حقلا للرموز بحد أقصى 140 رمزا، المقدمة من طرفي معطي الأمر لنقل صياغة نصية مفصلة إلى المستفيد من اجل الحوالة SEPA.

تتميز الحوالات بمعاملات عالية القيمة: يبلغ متوسط مبلغ الوحدة 906 000 يورو لتحويلات العملاء على أنظمة المدفوعات ذات القيمة العالية target 2 و euro 1 و3 692 يورو للحولات SEPA، ونتيجة لذلك

[1] Rapport annuel de la banque de france mars 2012

تلعب الحوالات دورا بارزا في التدفقات غير النقدية من حيث القيمة، بحصة تقارب 88٪ في فرنسا في عام 2015، و بنسبة18٪ من عدد الصفقات فقط.

وازداد استخدام الحوالات بشكل كبير في عام 2015، سواء من حيث الكمية (+ 3٪) والحجم (+ 4٪ وجاءت هذه الزيادة نتيجة للحوالات عالية القيمة التي نمت بنسبة 5٪) مقابل 1٪ للحوالات SEPA.

6- **الكمبيالات والسندات الإذنية:** وهي نواتج الأوراق التجارية لكل بلد، فإنها تنخفض وفقا لاتجاه مواز لدلك الملاحظ على الشيك، ويتضح تراجعها في عام 2015 (-6٪) في القيمة وعن الحجم (-2٪ وبالرغم من أن هذه الأدوات موجهة إلى المبادلات التجارية فإن مبلغها المتوسط يبقى مرتفع جدا، 3،452 يورو في عام 2015، مقارنة مع 3،591 € في عام 2014.

7) **البطاقات المصرفية:**

هي سمة أساسية من سمات السوق الفرنسية لوسائل الدفع في عام 2010 شكلت البطاقة المصرفية 43.4٪ من معاملات الدفع غير النقدية، مع 7.4 مليار المعاملات في السنة أي أكثر بقليل من المتوسط الأوروبي، وهناك عدد كبير جدا من البطاقات (الدفع والسحب) في فرنسا (104 مليون)، 58٪ منها بطاقات بين البنوك (60 مليون بطاقة)، و14٪ بطاقات سحب بنكية و28٪ بطاقات خاصة، ويظل نمو وسائل الدفع هذه مستمرا منذ عام 2007، حيث شكلت 39.7٪ من المعاملات مقابل 5.85 مليار معاملة، وفي عام 2005 بلغت نسبة المعاملات 36.9 %نحو 5.2 مليار معاملة.

منذ عام 2006 تجاوزت مدفوعات البطاقات تلك التي تمت بالشيك ومنذ ذلك الحين استمرت الفجوة في الاتساع مع استمرار استخدام الشيك في الانخفاض ومع استمرار استخدام البطاقات في النمو.

وفي فرنسا يبلغ متوسط مبلغ دفع بطاقة الائتمان (باستثناء السحب) 49 يورو، وهو أقل من الحوالات أو الاقتطاعات أو المدفوعات عن طريق الشيكات، أكثر من نصف البطاقات هي بطاقات الخصم الفوري، و 15٪ هي بطاقات الائتمان والدفع، و9٪ هي بطاقات الخصم المؤجل، أما الأنواع الأخرى من البطاقات (أمريكان إكسبريس وداينرز كلوب)، فهي تستهدف زبائن متخصصين ولها حصص سوقية منخفضة نسبيا بالمقارنة مع السابقة.

في المشهد المصرفي الأوروبي تشكل فرنسا ثلث مدفوعات البطاقات في منطقة اليورو، ويرجع ذلك أساسا إلى معدات "قابلية التشغيل البيني" (محطات الدفع في التجار وأجهزة الصراف الآلي) التي تبسط كثيرا استخدامها[1].

تعتبر بطاقة الدفع بعد الوصول إلى عتبة 50٪ من المدفوعات غير النقدية التي تم إجراؤها في عام 2014 وسيلة الدفع المفضلة للفرنسيين، وتستخدم في 51٪ من المعاملات غير النقدية ويظهر هذا التطور

[1] – Ibid, P10.

تقدما بنسبة 9٪ مقارنة بعام 2014، وهكذا تم إجراء 10.3 مليار دفعة في عام 2015 عن طريق البطاقات المصرفية أو المصرفية الخاصة في فرنسا.

وتبقى البطاقة أداة ذات أولوية لدفع مبالغ متواضعة نسبيا (متوسط مبلغ 46 يورو في عام 2015).

ثانيا: وسائل الدفع الإلكترونية الجديدة تشهد نموا قويا

يبقى حجم النقود الإلكترونية (البطاقات المدفوعة مسبقا ...) هامشيا (0.2٪ من المعاملات) والمبالغ أقل من ذلك 90 مليون يورو في عام 2010، ومع ذلك لوحظت زيادة قوية في الحجم والقيمة، وهذه الأداة لا تزال غير واسعة مستخدم.

ولا تزال النقود الإلكترونية وسيلة للدفع تستخدم قليلا في فرنسا، مع 36 مليون صفقة فقط بقيمة إجمالية قدرها 401 مليون يورو، في أعقاب التخلي عن محفظة مونو الإلكترونية بين البنوك، انهارت تدفقاتها في عام 2015، أي – 34٪ من حيث الحجم و – 4٪ من حيث المبلغ، ولا يزال متوسط المبلغ رغم تزايده متواضعا 11 يورو لكل معاملة في عام 2015 مقابل 7.6 يورو في عام 2014.

المبحث الثالث: تأثير الصيرفة الإلكترونية على السياسة النقدية في كل من الجزائر وفرنسا

إن انتشار خدمات الصيرفة الإلكترونية وزيادة استخدامها وتطور أنواعها، سوف يولد أثارا هامة على السياسة النقدية، والتي تعبر عن مسؤولية البنك المركزي من حيث إجراءاتها وتنفيذها، حيث سنتطرق في هذا المبحث إلى:

المطلب الأول: تأثير الصيرفة الإلكترونية على أدوات السياسة النقدية.

المطلب الثاني: تأثير الصيرفة الإلكترونية في الجزائر.

المطلب الثالث: تأثير الصيرفة الإلكترونية في فرنسا.

المطلب الأول: تأثير الصيرفة الإلكترونية على أدوات السياسة النقدية

إن اتساع التعامل بالنقود الإلكترونية من شأنه أن يؤثر على حجم التعامل بالنقود القانونية مما يؤثر بدوره على السياسة النقدية التي يمكن أن يتبعها البنك المركزي، وسنتطرق في هذا المطلب إلى تأثير النقود الإلكترونية على السياسة النقدية وذلك من خلال تحليل آثارها على أدوات السياسة النقدية.

الفرع الأول: تأثير النقود الإلكترونية على سعر الفائدة

يمكن القول أن قدرة البنك المركزي على السيطرة على سعر الفائدة سوف تتوقف على الطريقة التي يتم بها خلق النقود الإلكترونية، فالأفراد يمكن لهم القيام بشراء النقود الإلكترونية مقابل النقود العادية، أو نظير ودائعهم، وفي كلتا الحالتين سوف تدخل هذه النقود في خزينة البنوك وذلك لأن مصدري النقود الإلكترونية سيقومون بإيداع النقود القانونية التي تلقوها نظير النقود الإلكترونية في أرصدتهم البنكية.

وستقوم البنوك بتغيير النقود في مقابل ودائع مع البنك المركزي وبهذه الطريقة فإن احتياطي البنوكط التجارية سوف يزيد عن الحجم المرغوب فيه، وفي تلك الحالة فإن هذه البنوك ستختار بين أمرين: إما أن تقوم بشراء كثير من الأصول من المؤسسات غير البنكية ومنح مزيد من القروض وإما ان تقوم بشراء مزيد من الأصول من البنك المركزي، وسوف يؤدي زيادة الطلب على الأصول في أسواق المال ورأس المال إلى انخفاض في أسعار الفائدة ولهذا السبب فإن البنوك سوف تفضل البديل الثاني، ومادام البنك المركزي يقوم بتثبيت سعر فائدة بعض الأصول قصيرة الأجل، فإن البنوك سوف تعيد شراء الأصول من البنك المركزي، البنوك تقوم إذا باستخدام النقود المحصلة من بيع النقود الإلكترونية في تخفيض خصومها في مواجهة البنك المركز، وفي حالة ما إذا قام مصدرو النقود الإلكترونية بعرض المزيد منها عن طريق منح قروض، أي خلق نقود جديدة دون أن

يتم تعويضها من خلال انخفاض النقود في مستوى آخر، في مثل هذه الحالة سيكون من الصعب على البنك المركزي أن يتحكم في مستوى سعر الفائدة إذا ظلت سلطة البنوك في منح هذه القروض بدون أي قيود[1].

[1] – محمد أحمد إبراهيم الشرقاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 157– 158.

الفرع الثاني: تأثير النقود الإلكترونية على الاحتياطي القانوني

يجب على البنوك التجارية الاحتفاظ بنسبة معينة من حجم الودائع المتوفرة لديها لدى البنك المركزي، كاحتياطي نقدي قانوني على شكل رصيد دائن، إذ يمكن للبنك المركزي التحكم في قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان، عن طريق استعمال هذه الأداة- الاحتياطي القانوني- وذلك بتغيير نسبتها ويمكن أن تؤثر الصيرفة الإلكترونية على الاحتياطي القانوني وذلك بالشكل التالي:

أولا: التأثير على حجم الاحتياطي المحتفظ به لدى البنك المركزي:

إن التحول لاستخدام الصيرفة الإلكترونية، بمعنى الاستغناء عن النقود القانونية مقابل النقود الإلكترونية سيرفع من مستوى الاحتياطي القانوني ولذلك لأن زيادة الودائع تؤدي إلى زيادة الاحتياطي[1].

ثانيا: التأثير على فعالية سياسة الاحتياطي القانوني كأداة لمراقبة الائتمان:

مما سبق تبين لنا أن حجم الاحتياطي يزداد بازدياد استخدام الصيرفة الإلكترونية، وبالتالي تزداد سيولة البنك التجارية، فيتقلص الطلب على الاحتياطي المحتفظ به لدى البنك المركزي وبالتالي فإن ظهور الصيرفة الإلكترونية سيحد من فعالية سياسة الاحتياطي القانوني، لأنه سيكون لدى البنوك التجارية فائض في النقود المودعة وتزداد سيولتها بشكل ملحوظ[2].

[1] – صلاح زين الدين، مرجع سبق ذكره، ص 339.

[2] – أحمد جمال الدين موسى، **النقود الإلكترونية وتأثيرها على دور المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية**، مداخلة مقدمة ضمن مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة بدبي، ص 170.

الفرع الثالث: تأثير النقود الإلكترونية على سياسة السوق المفتوحة

إن تطور النقود الإلكترونية وحلولها محل النقود القانونية يمكن أن يؤثر في عمليات السوق المفتوحة باعتبارها إحدى الأدوات المهمة التي يستخدمها البنك المركزي في إقرار السياسة النقدية الملائمة

إن قيام الأفراد باستخدام النقود الإلكترونية بصورة شائعة سوف يدفعهم تدريجيا إلى الاستغناء عن الاحتفاظ بنقود قانونية سائلة وسوف يترتب عن هذا قيام البنوك التجارية برد ما يزيد عن حاجاتها إلى البنك المركزي بهدف زيادة نسبة الاحتياطي النقدي لديه، إلا أن زيادة حجم الاحتياطي سوف تحد من قدرة البنك المركزي عن القيام ببيع الأوراق المالية لامتصاص جزء من السيولة الموجودة البنوك، وبالتالي التأثير على مقدرتها على منح الائتمان، وفي حالة قيام البنوك المركزية بشراء الأوراق المالية من الأفراد بهدف منح الائتمان فإن الأفراد سوف يستخدمونهم نقودهم الإلكترونية وبين أي أرصدة لهم لدى البنوك التجارية، فإن من شأن هذه العملية أن لا يكون لها هي الأخرى أي تأثير على السياسة الائتمانية لتلك البنوك.

ومع هذا فإن تأثير النقود الإلكترونية على عمليات السوق المفتوحة للبنك المركزي سوف تتوقف بصورة رئيسية على مدى الشيوع استخدام النقود الإلكترونية فكلما كان التعامل بالنقود الإلكترونية هامشيا كلما كان تأثير ضعيف على فعالية سياسة السوق المفتوحة التي يقوم بها البنك المركزي، و على عكس من ذاك فإن استخدام النقود الإلكترونية كبديل للنقود القانونية قد يكون له تأثير كبير على تدخل البنك المركزي مشتريا أو بائعا في سوق الأوراق المالية، وكذلك فإن هذه الآثار قد تمتد إلى مستوى سعر الفائدة المتوقع تغيره تبعا لنشاط البنك المركزي في هذه السوق، حيث إن قيامه بشراء الأوراق المالية يؤدي إلى زيادة نسبة السيولة وبالتالي يزيد عرض النقود مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة، ويحدث العكس عند قيام البنك المركزي ببيع الأوراق المالية[1]

[1] محمود أحمد إبراهيم الشرقاوي، مرجع سبق ذكره، ص-ص 158-159.

المطلب الثاني: تأثير الصيرفة الإلكترونية في الجزائر

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى تأثير الصيرفة الإلكترونية على المؤسسات الاقتصادية والنظام المصرفي في الجزائر.

الفرع الأول: تأثير الصيرفة على المؤسسات الاقتصادية

تعمل الصيرفة على تحسين الإدارة واقتصاد الوقت، والتكلفة والاستفادة من الخدمات بجودة عالية، وبتكلفة وجهد أقل.

أولا: محاربة الاقتصاد الموازي

لقد فرض تأخر وسائل الدفع في المنظومة المصرفية الجزائرية على المتعاملين التجاريين التعامل خارج الدائرة المصرفية، هذا التعامل قد ساعد على تداول النقود خارج هذا الإطار الذي يساهم بدوره في بروز ظاهرة الاقتصاد الموازي(عير الرسمي) وتفشي ثقافة الاكتناز، كلها عوامل ساعدت على ارتفاع السوق الموازية، وذا الأمر أصبح يهدد الاقتصاد الوطني الذي مازال هشا، وبالتالي فإن اعتماد الصيرفة الإلكترونية وإقامة أنظمة الدفع إلكترونية سوف يسهل دخول النقود المتداولة في السوق الموازي إلى دائرة السوق المصرفية، وبالتالي المساهمة في التخفيف من حدة الاقتصاد غير الرسمي والسوق الموازية، بالأخص في ظل توفير بيئة مناسبة لذلك.

ثانيا: إيجاد وتطوير التجارة الإلكترونية في الجزائر

إن أساس ظهور وتطور التجارة الإلكترونية يعود في الأصل إلى مدى انتشار استخدام وسائل الدفع الإلكترونية وفعالية الصيرفة الإلكترونية، ولا أحد تخفى عليه أهمية التجارة الإلكترونية، وبالتالي على الجزائر تدعيم الصيرفة ووسائل الدفع الإلكترونية لإيجاد وسط مناسب لهذا النوع من التجارة.

ثالثا: إعطاء دفع للحكم الإلكتروني في الجزائر

لقد أصبحت فكرة إنشاء الحكومة الإلكترونية أمرا لابد منه في ظل انفتاح الجزائر على الاقتصاد العالمي وتشجيعها للاستثمارات الأجنبية، وتزايد المطالب الشعبية بضرورة تخفيف الأعباء البيروقراطية، وهذا المشروع يتطلب توفير بنية أساسية لانطلاق أحد دعائمها هي الصيرفة الإلكترونية.

رابعا: بناء الاقتصاد الرقمي في الجزائر

إن تبني نظام الصيرفة الإلكترونية يكون القاعدة نحو الانطلاق في مشاريع رقمية أخرى، تنقل الاقتصاد الوطني نحو اقتصاد رقمي.[1]

الفرع الثاني: تأثير الصيرفة الالكترونية في النظام المصرفي في الجزائر

إن اعتماد الصيرفة الالكترونية في النظام المصرفي الجزائري سوف يتيح للنظام دخول العصرنة من أبوابها الواسعة سواء تعلق الأمر بالبنوك التجارية أو بنك الجزائر أو المؤسسات المالية الأخرى، وهي تمنح عدة امتيازات مثل:

1- تخفيض النفقات التي تتحملها المصارف في أداء الخدمات وإنشاء فروع جديدة في مناطق مختلفة خاصة أن الجزائر مساحتها واسعة، والتواجد على الانترنت قادرة على التكفل بالوصول الى عدد كبير من الزبائن وتقديم خدمات جيدة ومتنوعة وبتكلفة أقل، إضافة إلى إمكانية تسويق خدماتها المصرفية فضلا عن التعاملات بين المصارف والمبادلات الإلكترونية.

2- إن استخدام الانترنت في المصارف الجزائرية يشكل نافذة إعلامية لتعزيز الشفافية و ذلك من خلال التعريف بهذه المصارف وترويج لخدماتها والإعلام بالنشرة وتطورات المؤشرات المالية لوضعها تحت تصرف الباحثين وسائر الأطراف الأخرى المعنية بالأمر.

3- تساهم ثروة الاتصالات والمعلومات في شؤون الحياة اليومية و ذلك بتحسين و تسهيل معيشة العائلات والأفراد بترقيتها للأفضل وتطوير المجتمع بتمكينه من وسائل جديدة.

4- تفعيل دور بورصة القيم المقولة بالجزائر من خلال إقامة سوق مالية الكترونية وإقامة أنظمة دفع الكترونية تساهم في تطور أدائها و ترقيتها[2].

[1] قاسي ياسين، فايدي كمال: **إسهامات الصيرفة الاكترونية في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي الرابع حول: عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية واشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر، عرض تجارب دولية، جامعة خميس مليانة الجزائر 2011، ص- ص7-8.

[2] المرجع السابق، ص8

المطلب الثالث: تأثير الصيرفة الإلكترونية في فرنسا

سنتطرق في هذا المطلب إلى دراسة تأثير الصيرفة الإلكترونية على السياسة النقدية في فرنسا

الفرع الأول: متطلبات الاحتياطي القانوني والسياسة النقدية في فرنسا:

تحويل العملة في التداول إلى عملة رقمية يؤثر مباشرة علىM1 من خلال تخفيض C وبطريقة غير مباشرة عبر التغيير في وضعية احتياطي البنوك، لنرى كيف يتأثر مستوى الاحتياطي القانوني نأخذ المثال التالي:

عندما يمتلك الزبون أوراق نقدية 100 كرون، وفي نفس الوقت يقوم برفع رصيد النقود الإلكترونية على البطاقة الذكية أو على الكمبيوتر بـ 100 كرون، تتغير ميزانية البنك والاحتياطات كما يلي:

أولا: يرتفع مبلغ المخزون النقدي (نقد الخزينة) Vault cash الإجمالي للبنك بـ (100) وترتفع مطلوباته بـ 100 كرون (الرصيد غير المدفوع من النقود الإلكترونية).

ثانيا: الزيادة في مبلغ نقدية الخزينة بـ 100 كرون يرفع من احتياطي البنك.

في حين الزيادة في (المبلغ غير المدفوع من النقود الإلكترونية) بـ 100 كرون، يتطلب إما لا احتياطات إضافية، إن كان هنالك متطلبات احتياطي على النقود الإلكترونية بـ 20 % و98 كرون ستزيد في الاحتياطي.

البنك لديه احتياطات إضافية ونسبة احتياطي على الودائع 2%، يربح القدرة على توزيع ودائعه في الحالة الأولى 100 كرون وفي الحالة الثانية 98 كرون.

تكون البنوك على استعداد بتقديم العروض إدا كان العائد الحدي على القروض أكبر من التكلفة الحدية للودائع. فرضية عملية خلف المقود تحت هذا الشرط تكون مستوفاة .

على هذه الحالة نجد البنوك أنه من المريع تقديم القروض كلما كان لها احتياطات إضافية، حجم توسيع الودائع يعتمد على معدل الاحتياطي على الودائع تحت الطلب وعلى معدل احتياطي على أرصدة النقود الإلكترونية.

الفرع الثاني: السياسة النقدية:

–تفرض الفقرة السابقة أن تحويل عملة البنك المركزي غلى أرصدة نقود إلكترونية سيرفع من احتياطات البنوك، وبالنتيجة كذلك ترفع أرصدة النقود .

– إذا كانت البنوك تستخدم الاحتياطات الإضافية لتوسيع الودائع تحت الطلب علة محمل أن لا يبقي رصيد البنوك المركزية سلبي، بدلا من ذلك تستخدم مقياس للتحكم في مخزون النقود.

–لرؤية ذلك، ندرس التعبير المحتمل لـ M1 عندما لا تكون أرصدة النقود الإلكترونية مهمة في تعريف M1 وعندما لا تكون متطلبات احتياطي على أرصدة النقود الإلكترونية.

$$\frac{\Delta M}{\Delta C} = -\frac{1-rd}{rd}$$

مرونة M1:

$$\varepsilon = \frac{\Delta M}{\Delta C}.\frac{C}{M} = \frac{1-rd}{rd}.\frac{C}{a+c}$$

–حيث C هي معدل العملة إلى الودائع.

–c: الاحتياطات الإلزامية على الودائع تحت الطلب

–C: معدل العملة إلى الودائع هو أكبر هو المرونةM1

هذا التحليل قائم على مفهوم" المضاعف النقدي " الذي يقوم على نموذج بسيط لخلق النقود، يصف المضاعف النقدي العلاقة عن المجمعات النقدية المختلفة والقاعدة النقدية

تحتوي القاعدة النقدية عملة البنك المركزي في التداول وعلة احتياطات المؤسسات الايداعية مثلا البنوك.

العلاقة بين القاعدة النقدية و M1 عكس التعبير عليه من خلال المعادلة التالية:

M=m.H

- M: هي مخزون النقود تحت التعريف الضيق
- H: هي القاعدة النقدية
- M: هي المضاعف النقدي .

وشكله المبسط في المضاعف النقدي يأتي كما يلي:

M=C+D+(EM)

H=R+C+E

R=rdD+rem EM

C : هي عملة البنك المركزي في التداول.

EM: هي أرصدة النقود الإلكترونية.

D: الودائع تحت الطلب.

E: هي الاحتياطات الإضافية

rD: هي معدل الاحتياطي المطلوب على الودائع .

Rem: هي معدل الاحتياطي المطلوب على أرصدة النقود الإلكترونية.

–مخزون النقود M يحتوي على النقود: العملة في التداول، الودائع تحت الطلب، أرصدة النقود الإلكترونية إذ تم خصمها.

–القاعدة النقدية H تحتوي على الاحتياطي الإلزامي، العملة في التداول

–الاحتياطي الإضافي.

–بينما R الاحتياطي الإلزامي هو مجموع الاحتياطات على الودائع على الطلب والاحتياطات على ودائع النقود الالكترونية.

الجدول رقم(12): نسبة الزيادة في **M1** عند تحويل من أرصدة عملة البنك المركزي إلى أرصدة النقود الإلكترونية بين سنوات 1997– 2009

الفترة	معدل العملة المتداولة إلى الودائع تحت الطلب (مليار)		معدل الاحتياطي القانوني	نسبة الزيادة في **M1** عند تحويل **1%** من أرصدة عملة البنك المركزي إلى أرصدة النقود الإلكترونية
1997	**C** 318.4 **D** 1300.2	0.24	0.0387	**24%**
1998	323.4 1453.5	0.22	0.0336	**28%**
1999	349.6 1609.4	0.22	0.0347	**27%**
2000	337.2 1655.2	0.20	0.0247	**39%**
2009	743 3362	0.22	0.379	**25%**

حيث: **C** هي نسبة العملة المتداولة الى الودائع تحت الطلب، فكلما كان معدل الإحتياطي القانوني أقل كلما زاد معدل العملة النتداولة إلى الودائع، وكانت المرونة أكبر.

تفسير: هو أنه يعكس النسبة للتغير في **M1** عندما يتغير رصيد عملة البنك المركزي بنسبة 1%

من الجدول نجد أن: نسبة الإحتياطي القانوني في فرنسا سنة 1997 بلغت 0.0387، ونسبة العملة المتداولة إلى الودائع تحت الطلب 0.24، ومرونة **M1** بلغت 24**%**، وبذلك فإن استدل 1**%** من رصيد عملة البنزك المركزي في التداول من شأنه أن يزيد رصيد **M1** ب 0.24، ويشمل الجدول على تقديرات للزيادة المحتملة في **M1** بالنسبة لعدد السنوات عندما يتم تحويل 1**%** من عملة البنك المركزي إلى أرصدة نقدية رقمية.

وبذلك كلما انخفض معدل الاحتياطي القانوني وزادت نسبة العملة المتداولة إلى الودائع تحت الطلب كلما كان هناك زيادة في **M1**.

خلاصة:

بالرغم من المحاولات التي تقوم بها الجزائر فيما يخص تهيئة جزء من البنى التحتية و البرمجيات تطور عدد مستخدمي الانترنيت واستخدام أدوات دفع الكترونية حديثة، إلا أنها مازالت تعاني من نقص في الخدمات المصرفية الالكترونية، حيث ينحصر نطاق تعاملها على بعض البطاقات البنكية، والذي مازال في البداية رغم العدد الهائل من البرامج المعدة التي لم تعرف النور بعد وفي ظل المتغيرات المستنجدة ينبغي على القطاع المصرفي الجزائري الاستعداد لتطبيق ثقافة مصرفية تأخذ بعين الاعتبار التغيرات المستمرة في أوضاع السوق المصرفية من خلال مجموعة من الإجراءات و التوصيات.

أما فرنسا فنجدها تهتم بالصيرفة الالكترونية سواء من جانب وسائل الدفع الالكترونية أو من قنواتها، حيث نجد أنها قد شهدت ارتفاعا مستمرا خلال السنوات القليلة الماضية.

خاتمة

خاتمة:

لقد تأثر النظام المصرفي تأثرا عميقا بالتحولات التي شهدها العالم في السنوات الأخيرة، ومن أبرز هذه التحولات ظهور ثورة في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات فمن خلالها ظهر ما يعرف بالصيرفة الالكترونية، هذه الأخيرة تعبر من تلك الخدمات المصرفية التقليدية أو المتطورة التي تقدم بطريقة الكترونية عبر شبكة الانترنيت، أو الخدمات عبر الخط، وتتواجد في العديد من المجالات فهي لها أهداف وأهمية بالغة كالاقتصاد في الوقت والتكاليف، كما أنها عرفت عدة أنواع من وسائل الدفع الالكترونية التي شهدت انتشارا وقبولا واسعا من قبل الأفراد وكل هذا خلق تحديا بالنسبة للسياسة النقدية خاصة بالنظر إلى الآثار التي تخلفها الصيرفة الالكترونية على كيفية تحكم أدوات السياسة النقدية في النفوذ الالكترونية.

فبالنسبة لواقع الصيرفة الالكترونية في النظام المصرفي الجزائري فمازال في مرحلة أولية، وذلك من خلال إدخال بعض التكنولوجيا الحديثة في القطاع المصرفي إلا أنها رغم ذلك تحاول بجهودها المستثمرة النهوض باقتصادها الوطني من خلال تبني بعض المشاريع والاستراتيجيات المدروسة والمناسبة.

أما عن واقع الصيرفة الالكترونية في فرنسا فقد تبنتها في السنوات الأولى من ظهورها وعملت على توسيع وتطوير استخدامها.

أولا: نتائج البحث

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ✓ إن التحول للأعمال المصرفية الإلكترونية وسيلة جديدة من وسائل المعاملات البنكية، تتم بها أعمالها المصرفية بين البنك والعملاء.
- ✓ جاءت الصيرفة الإلكترونية نتيجة للتطور في تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- ✓ الصيرفة الالكترونية هي استعمال أو تقديم الخدمات المالية بوسائل الكترونية.
- ✓ إن اعتماد الصيرفة الالكترونية يتطلب وجود بيئة الكترونية ترتكز على تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- ✓ تحول الأعمال المصرفية للصورة الإلكترونية يوفر الوقت، والجهد، والنفقات على المتعاملين من خلال هذا النظام، حيث يتيح للعميل الدخول للبنك في أي وقت ومن أي مكان.
- ✓ التحول للنظام الإلكتروني من قبل البنوك يؤثر بصورة فعالة في إدارة السياسة النقدية.

✓ هناك تحول واضح في خدمات بنك الجزائر نحو الخدمات الإلكترونية، وما يدل على ذلك التغيير الحاصل في وسائل الدفع الإلكترونية والاعتماد على قنوات توزيع الكترونية.

✓ يسعى بنك الجزائر إلى تطوير العمليات المصرفية.

✓ تعد فرنسا من أبرز الدول الأوروبية المتقدمة التي تتبنى الصيرفة الإلكترونية، والتي تعطي اهتمام كبير بالمجال المصرفي والسياسة النقدية التي تحكم هذا النظام.

ثانيا: التوصيات

يمكن تقديم بعض التوصيات منها:

✓ تخفيف القيود التنظيمية المفروضة على وسائل الدفع الإلكتروني.

✓ تنمية ثقافة المجتمع الجزائري فيما يخص استخدام خدمات الصيرفة الإلكترونية.

✓ التنبؤ بجميع الآثار الناجمة عن الصيرفة الإلكترونية.

ثالثا: الأفاق

✓ أفاق الصيرفة الإلكترونية في الجزائر

✓ إجراء دراسة قياسية لأثر الصيرفة الإلكترونية في الجزائر.

✓ تقييم التجربة الجزائرية في ميدان الصيرفة الإلكترونية

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

I-الكتب:

1- أحمد محمد غنيم، **التسويق والتجارة الالكترونية**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورية مصر، 2010 – 2011.

2- أنس البكري، وليد صافي، **النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق**، دار المستقبل للنشر عمان، الطبعة الأولى 2010.

3- بخراز يعدل فريدة، **تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة 2008

4- جلال عايد الشورة، **وسائل الدفع الالكتروني**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، الطبعة الأولى، 2009.

5- خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، **إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية**، دار وائل للنشر، الأردن، عمان، الطبعة الأولى،2006.

6- خبابة عبد الله، **الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق**، دار الجامعة الجديدة للنشر، طبعة 2016.

7- خبابة عبد الله، **الاقتصاد المصرفي في البنوك (البنوك الالكترونية، البنوك التجارية، السياسة النقدية)**، مؤسسة شباب الجامعة، طبعة 2008.

8- خبابة عبد الله، **الاقتصاد المصرفي**، دار الجامعة الجديد، الازاريطة، الإسكندرية .2013.

9- دريد كامل آل شيب، **إدارة البنوك المعاصرة**، دار المسيرة، عمان، الطبعة الأولى 2012.

10- رحيم حسن، **النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.

11- رشاد العصار، رياض الحلبي، **النقود والبنوك**، دار صفا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، 2010.

12- زياد رمضان محفوظ جوده، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، 2006، ص- ص: 173- 174

13- سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، **النقود والبنوك والمصارف المركزية** ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن-عمان،2010.

14- السيد متولي عبد القادر، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمأن الطبعة الأولى 2010.

15- صالح مفتاح، **النقود والسياسة النقدية (مفهوم، أهداف، أدوات)**، الطبعة الأولى القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2005.

16- صلاح حسن، **الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، طبعة 2011.

17- طاهر فاضل البياتي، خالد توفيق الشمري، **مدخل إلى علم الاقتصاد**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى 2009.

18- علي كنعان، **النقود و الصيرفة و السياسة النقدية**، دار المنهل، بيروت، لبنان، 2012.

19- فلاح حسني الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، **إدارة البنوك، مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، دار وائل للنشر الأردن – عمان، الطبعة الرابعة، 2008.

20- فليح حسن خلف، **النقود والبنوك، عالم الكتب الحديث**، الطبعة، 2006.

21- محب خلة توفيق، **الاقتصاد النقدي والمصرفي دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات** ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2011.

22- محمد طاقة وآخرون، **أساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلي**، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الثأنية، 2009،.

23- محمد الزيود وآخرون، **أساسيات علم الاقتصاد**، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2009.

24- محمد الصيرفي، **إدارة العمليات المصرفية (العادية – غير العادية- الالكترونية)**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، الطبعة الأولى، 2016.

25- محمد الفاتح محمود بشير المغربي، **نقود وبنوك**، دار الجنات للنشر والتوزيع عمأن، الطبعة الأولى 2016.

26- محمد ضيف الله القطا بري، **دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية (نظرية تحليلية – سياسة)**، دار غيداء للنشر والتوزيع 2009.

27- محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الطبعة الأولى، 2002.

28- محمد عبد حافظ ، **التسويق عبر الأنترنت**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2009.

29- محمد عبد حسين الطائي، **التجارة الالكترونية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2010.

30- محمد نور صالح الجداية ، سناء جودت خلق ، **تجارة الكترونية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، الطبعة الثانية، 2012.

31- منير إبراهيم هندي، **إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات**، المكتب العربي الحديث، الطبعة الثالثة 2010.

32- نادر عبد العزيز شافي، **المصارف والنقود الالكترونية**، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس- لبنان، الطبعة الأولى 2008.

33- ناظم محمد نوري الشمري، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الخامسة،2014.

34- ناظم محمد نوري ألشمري، عبد الفتاح زهير العبد اللات، **الصيرفة الالكترونية (الأدوات والتطبيقات ومعيقات التوسع)**، دار وائل للنشر، الأردن- عمان، الطبعة الأولى 2008، ص28.

35- نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسمي، **السياسات الاقتصادية (الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصادي الكلي)**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة العربية الثانية، 2015، ص24.

36- هيل عجمي جميل الجناني، رامز ياسين أرسلان، **النقود المصرفية والنظرية النقدية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2009.

37- وسيم محمد الحداد وآخرون، **الخدمات المصرفية الالكترونية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى 2012.

38- يوسف حسن يوسف، **التسويق الالكتروني**، المركز القومي للإصدارات القانونية – القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، 2012،

II-المذكرات:

1- أحمد محمد صالح الجلال ،**دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير. تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005

2- [1]إكن لونيس، **السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009**، مذكرة ضمن مقدمة متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم الاقتصاد، فرع نقود وبنوك، وكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010-2011

3- بقيق ليلى أسمهان، **آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية**، دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية و بنوك، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014-2015.

4- بنابي فتيحة، **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر 2008-2009

5- حاجي سمية، **دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات**، حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك واسواق المال، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015-2016.

6- حورية حمني، **آلية رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها** ,مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية شعبة بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر 2005 – 2006

7- سليم لعداش، **فعالية السياسة النقدية في الاقتصاديات الانتقالية – حالة الجزائر** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006-2007 .

8- سليمة عبد الله، **دور تسويق الخدمات المصرفية الالكترونية في تفعيل النشاط البنكي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص : تسويق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الحاج لخضر – باتنة – الجزائر، 2008، 2009.

9- العاني إيمان، **البنوك التجارية وتحديات التجارة الالكترونية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري، قسنطينة ، الجزائر، 2006، 2007،

10- عبد الرحيم وهيبة، **احلال وسائل الدفع التقليدية بالالكترونية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006

11- عبدالله ياسين، **دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية**، حالة الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2013-2014.

12- لعزازي حسيبة، **دور فعالية السياسة النقدية في التوازن الخارجي**، حالة الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع نقود وبنوك، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر03، 2010-2011.

13- لوصيف عمار، **استراتيجيات نظام المدفوعات القرن الحادي والعشرين مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص التحليل والاستشراف الاقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008، 2009،

14- محمد حمو، **أثر اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية على الصناعة المصرفية بالبنوك الجزائرية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجشتير في العلوم الاقتصادية، نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن وبعلي بالسلف، الجزائر.

15- مراد عبد القادر، **دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974 – 2003**، مذكرة مقدمة لاستعمال متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نمذجة اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011

16- معيزي قويدر، **فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الإقتصادي**، حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008.

17- موسى مبارك أحلام، **آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004-2005.

18- ميادة بلعياش،**أثر الصيرفة الالكترونية على السياسة النقدية، دراسة مقارنة الجزائر – فرنسا**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والاسواق المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2014-2015.

19- نادية عبد الرحيم، **تطور الخدمات المصرفية ودورها في تفعيل النشاط الاقتصادي وحالة الجزائر**. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود بنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2010 – 2011.

III-المجلات:

1- ابراهيم بختي، **الانترنيت في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد الأول، جامعة ورقلة، 2002.

2- أحمد بوراس، **العمليات المصرفية الالكترونية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الحادي عشر، الجزائر، ماي 2007.

3- فلاح حسن ثويني، وحيدة جبر خلف، **الصيرفة الالكترونية (الميزات والمخاطر ومتطلبات النجاح)**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الرابع والخمسون.

4- نصر محمود مزنان فهد، **إمكانية التحول نحو الصيرفة الالكترونية في البلدان العربية**، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 4، 2011.

5- وهيبة عبد الرحيم، **وسائل الدفع التقليدية في الجزائر – الوضعية والآفاق** – مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد9، 2011.

6- زغدار أحمد، حميدي كلثوم، تقييم نظام الجزائر للتسوية الفورية ARTS في النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة 2006-2014، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد9، جامعة الدكتور يحيى فارس، ديسمبر 2015.

7- ماجدة مدوخ، **النظام الأوروبي**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد3، المركز الجامعي غرداية، 2008.

8- بحوصي مجدوب، **استقلالية بنك الجزائر بين قانون النقد و القرض 10/90 و الأمر 03/**11، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، العدد16، جامعة بشار، 2012.

IV-الملتقيات والمداخلات والمحاضرات:

1- أحمد جمال الدين موسى، **النقود الإلكترونية وتأثيرها على دور المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية**، مداخلة مقدمة ضمن مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة بدبي، أيام 10- 11- 12 ماي 2003.

2- آيت زيان كمال، حورية آيت زيان، **ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول الشرفة الالكترونية في الجزائر**، المركز الجامعي خميس مليانة.

3- بن شريف مريم، **الأعمال المصرفية الالكترونية الرهانات والتحديات إشكالية الاشراف والرقابة المصرفية**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر – عرض تجارب دولية – جامعة خميس مليانة، الجزائر يومية 26-27 أفريل 2011.

4- بن عياد محمد سمير، سماحي احمد، **التكنولوجيا الالكترونية البنكية ضرورة أم حتمية بالنسبة للمؤسسات المصرفية الجزائرية**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية ، جامعة بشار ، الجزائر،24-25 نوفمبر 2006.

5- سليمان ناصر، **النظام المصرفي الجزائري وتحديات العولمة**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية- واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 14و15 ديسمبر، 2004.

6- صلاح زين الدين، **دراسة اقتصادية لبعض مشكلات وسائل الدفع الالكترونية**، مداخلة مقدمة ضمن مؤتمر الأعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون، كلية الشريعة والقانون وغرفة تجارة وصناعة دبي، ماي 2003.

7- عبد الغاني ربوح، نور الدين رغدة، **تطبيق أنظمة الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية بين الواقع والأفاق**، الملتقى الدولي حول إصلاح النظام المصرفي، جامعة ورقلة، يومي 11، 12 مارس 2008.

8- قاسي ياسين، فايدي كمال: **إسهامات الصيرفة الاكترونية في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي الرابع حول: عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية واشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر، عرض تجارب دولية، جامعة خميس مليانة الجزائر يومي 26-27 أفريل 2011.

9- كمال مولوج، محمد طلحة ، **الصيرفة الالكترونية وتأثيرها على جودة الخدمات المصرفية**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي الرابع حول: عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر – عرض تجارب دولية، جامعة خميس مليانة، الجزائر، يومي 26-27 أفريل 2011.

10- محمود أحمد إبراهيم الشرقاوي، **مفهوم الأعمال المصرفية الالكترونية وأهم تطبيقاتها**، مداخلة مقدمة ضمن مؤتمر الأعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون، كلية الشريعة والقانون وغرفة تجارة وصناعة ديني، ماي 2003

11- مفتاح صالح، معارفي فريدة، **البنوك الالكترونية** ، مداخلة مقدمة للمؤتمر العالمي الخامس حول مناخ استثماري و أعمال مصرفية الكترونية، جامعة فيلادلفيا، عمان، الأردن، 4-5 جويلية.

12- نصر الدين بوريش، **تكنولوجيا المعلومات والتصال كدعامة للميزة التنافسية وكأداة لتأقلم المؤسسات الاقتصادية مع تحولات المحيط الجديد**، مداخلة قدمت ضمن الملتقى الدولي الثاني حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة شلف، يومي 27،28 نوفمبر 2007.

13- يوسف مسعداوي، **البنوك الالكترونيةE-BANKING**، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية – واقع وتحديات – جامعة البليدة، الجزائر.

V- النشرات الإقتصادية والتقارير:

1- التقرير السنوي 2008

2- التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2013.

3- معهد الدراسات المصرفية، **الخدمات المصرفية الالكترونية**، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، دولة الكويت، السلسلة الخامسة، العدد 12، يوليو 2013.

VI- القوانين والتعليمات:

1- المادة 4 من الأمر 03-11.

2- المادة رقم 09 الى 11، من الأمر 11/30 الصادر في 26 أوت 2003.

VII- المواقع:

1- HTTP//: eliqtisadia.blogspot.com/2016/12/blog-post.html

2- http: //archive.wikiwix.com/cache/?url=http%3A%2F%2Fwww.banque-france.fr%2Fla-banque-de-france%2Fmissions%2Fmissions-et-activites-de-la-banque-de-france.html

3- HTTP: //khemismliana.net/archive/index.php/t-26.83.html

4- HTTP: //www.poste.dz/images/carte

5- https: //www.banque-france.fr/la-banque-de-france/nous-connaitre/les-missions-de-la-banque-de-france

6- rwady@iugaza.edu.pshe

7- www.bna.dz/index.php/ar/2016.05-19.23-06/ألبطاقة البنكية الدولية

8- www.elmowatin.dz/? البطاقات- البنكية.

9- www.elmpwatin.dz/ / spip.php?page = imprimer

10- www.SATIM.DZ.COM

ثانيا: المراجع الأجنبية

1- Georges pquget, Emmanuel constans, l'avenir des moyens de paiments en France, catographie des moyens de paiment scripturaux bilan des collectes 2016.

2- Rapport annuel de la banque de france mars 2012